بركان الأزمة العالمية

إلى متى ؟



د. چيهان جمال





بركان الأزمة العالمية.. إلى متى؟

g.c.volcano@hotmail.com

إهداء

إلى من يهمه الأمر..

من يريد أن يعرف حقيقة ما يحدث حوله..

من يريد أن يتواصل مع ما يجري في العالم..

من يريد أن يرى كيف ومتى.. تنتهي الأزمة..

من يريد أن يشارك في حماية بلده..

من حمم بركان الأزمة العالمية.

المحتويات

مقدمة الكتاب

كم بدت الادعاءات والتصريحات المتفائلة تجاه محدودية تأثيرات الأزمة العالمية على الاقتصاد المصري سخيفة، وكم بدت أيضاً الوعود والتعهدات بأننا بمنأى إلى حد كبير عن ما يحدث من تداعيات لهذه الأزمة الراهنة بما إنتهجناه من سياسات اقتصادية وإصلاحات هيكلية، أرست حولنا قلاعاً متينة، تحمينا من حمم بركان هذه الأزمة العالمية ومن تداعياتها، كمن يحكي لطفل صغير حدوتة قبل النوم!.

فكيف نفسر كل ما حدث من هبوط لم نشهد له من قبل مثيل في البورصة المصرية وبورصات العالم، وما حدث من تباطؤ في معدلات النمو محلياً وعالمياً، وما يحدث حولنا من استمرار انهيارات أسعار العقار على الصعيد العالمي، وتباطؤ الاقتصاد العالمي بصفة عامة، ووجود المزيد من البنوك بأمريكا تُشهر إفلاسها كل فترة، والشائعات بأن ذلك يحدث لبعض فروع البنوك بمصر، وتزايد معدلات التضخم، وتزايد معدلات البطالة، وأن هناك شركات عالمية كبرى تُسرح عمالها، وأن لدينا العديد من الشركات أيضاً قد بدأت في الاستغناء عن موظفيها الدائمين وليس العمالة المؤقتة فقط..الخ.

كيف سنكون بعيدين عن حمم هذا البركان، هل نعيش في جزيرة وحدنا بمعزل عن العالم، وعما يدور فيه؟

لقد انفجر بركان الأزمة الاقتصادية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن ظل يغلي منذ بداية القرن بفعل العديد من الأزمات المالية والأوضاع الاقتصادية السيئة، وفي مقدمتها عجز الميزانية، واختلال الميزان التجاري، وتفاقم المديونية الخاصة والعامة، إضافة إلى الارتفاع المستمر لمؤشرات البطالة والتضخم والفقر، وغيرها من العوامل التي تفاعلت جميعها معاً فتكون البركان وانفجر، ونفث حرائقه منذ منتصف شهر سبتمبر عام ٢٠٠٨م حتى اليوم، ولا يوجد أحد في ملاذ آمن منه الآن.

وكما يحدث في البركان كظاهرة طبيعية من تراكم المواد المنصهرة وانسيابها حسب نوعها، لتشكل أشكالاً أرضية مختلفة، منها التلال المخروطية أو الجبال البركانية العالية، حدث مثل هذا في بركان الأزمة الاقتصادية، فكون تلالاً من الدمار لشركات ومؤسسات مالية كبرى تهاوت تماماً، وبنوك أفلست، ومؤسسات وشركات صناعية كبرى تحقق خسائر، وأخرى تسرح موظفيها، وانهارت معظم بورصات العالم، وتبخرت تريليونات (تريليون يساوي ألف مليار)، وطارت مليارات من جميع أسواق المال بلا رجعة، وهوت معظم دول العالم الكبرى إلى الحضيض، وفقد الملايين أموالهم، إما على هيئة

أسهم أو مدخرات أو استثمارات، كما فقد أكثر من مليوني مواطن أمريكي ملكيتهم العقارية؛ نتيجة لتداعيات قطاع العقارات، وعدم قدرتهم على سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة، وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم، ونتيجة لتضرر المصارف الدائنة بسبب عدم سداد المقترضين لقروضهم، هبطت قيم أسهمها في البورصة، وأعلنت شركات عقارية عديدة عن إفلاسها، بخلاف العديد من الآثار السلبية التي انبعثت على دول العالم كلها، عابرة القارات محملة بالدمار والانهيار لبلاد ليس لها ذنب في حدوث هذا البركان، كل ما عليها أنها أصيبت بداء العولمة.

فقد دخلنا العقد الأول من هذه الألفية الثالثة بأسعار فائدة منخفضة للغاية، وسيولة متراكمة وهائمة تبحث عن فرص، ودائنين وجدوا روافع داخل أسواقهم وخارجها، وأصولاً ترتفع أسعارها دون مبرر منطقي، وسخونة مالية ونقدية أخذت بالتفاقم بمعدلات وهمية، ثم انتهى الأمر بفوران بركاني يقذف بشرره على كل مَن في مداره، والحقيقة التي عززت من ذلك كله، تكمن في أن الأزمة العالمية نتجت عن سوء إدارة النظام العالمي، والذي سيطر عليه منذ نهايات القرن المنصرم أتباع المدرسة الليبرالية، التي اعتمدت على فكرة "اليد الخفية" غير المنضبطة، فميَّعت دور الدولة في الرقابة وضبط الأسواق، وتركت للمديرين التنفيذيين في كبرى الشركات حق التصرف بأموال الغير، وفقاً لميكيافيلية اقتصادية تبرر كل الوسائل للوصول إلى هدف تحقيق

أكبر الدخول، مما أدى إلى وقوع هذه الكارثة، كما أشار الاقتصادي "چوزيف ستيجليتز" الحائز جائزة نوبل لعام ٢٠٠٠م، إلى أن الأسواق غير الخاضعة لأي رقابة يمكن أن تقود إلى كارثة، والحقيقة أن الأوضاع التي نشهدها اليوم هي كارثية بكل ما للكلمة من معنى.

وما ضاعف من كارثية الموقف هو تصرفات الرأسماليين خلال الأزمة، حيث وجدوا أنفسهم مُجبرين على اللجوء إلى اتخاذ إجراءات استثنائية غير رأسمالية، من أجل استعادة جزء من سوق متقلصة، فلجئوا إلى تخفيض الأسعار وسياسة الإغراق وغيرها من الأساليب من أجل التغلب على منافسيهم، وهم بقيامهم بذلك يعملون على مفاقمة الأزمة من خلال إثارتهم لدورة انكماشية هابطة، لأن الناس تقوم فيها بتأجيل مشترياتها انتظاراً لأسعار أكثر انخفاضاً، وبالتالي فهم يدفعون الأسعار إلى المزيد من الانخفاض، كما حدث في سوق العقار.

وانتشرت العدوى من بلد إلى آخر مثل الوباء، فهي ليست مسألة خاصة بهذا البلد أو ذاك، ولا هذا البنك أو ذاك، بل هي قضية النظام نفسه، صحيح أنه ليس هناك من كساد دائم إلى ما لانهاية، إذ على المدى البعيد سوف يتم تحقيق توازن جديد، وستستقر الأسعار، وستُستعاد الربحية، وستبدأ دورة جديدة، ولكن هذا ليس في المدى المنظور، فالسقوط لم ينتهي بعد، ولم تبدأ بذور دورة نمو بعد، ولكن في جميع الأحوال علينا التعامل مع الحياة خلال هذه الدورة الانكماشية،

وحتى تنتهي هذه الدورة علينا مواجهة الأمر، والتعامل بجدية والتواصل مع المستجدات التي تحدث بواقعية واحترافية، وبدون أن نضع رؤوسنا في الرمال.

أقدم في هذا الكتاب رؤية تحليلية للوضع الاقتصادي القائم، ففي الجزء الأول منه يتم تحليل مفهوم هذه الأزمة الاقتصادية العالمية، وأسبابها، وآثارها على العالم ككل، ومقارنتها بالأزمة العالمية ١٩٢٩م، للاستفادة من دروس الماضي، وما هي الحلول والمقترحات وسيناريوهات المعالجة التي تم عرضها واتخاذ البعض منها للخروج من هذا المأزق، ثم أعرض في الجزء الثاني الموقف في مصر بصورة خاصة، وأثر هذه الأزمة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، والأثر على البورصة المصرية.

وأخيرا أعرض في الجزء الثالث منه تعليقات رؤساء الدول والمؤسسات الكبرى على هذه الأزمة، سواء رؤساء الدول المتسببة عن حدوث هذه الأزمة أو رؤساء الدول التي شاركت في صنع الأزمة أو المسئولين بالدول المتأثرة بتداعيات هذه الأزمة، وكذلك عرض تعليقات بعض مشاهير الاقتصاديين في العالم، لعلها تشرح للمواطن العادي ما يحدث بصورة مبسطة قد تساعد في رسم سيناريو الغد.

الجزء الأول
الأزمة الاقتصادية العالمية

مقدمة

أصبح مصطلح "الأزمة العالمية" هو مصطلح العصر، فرض نفسه على الجميع، وأصاب العالم بأسره بالفزع والقلق مما هو آت، ووقفت جميع الدول متابعة لتطورات هذا المصطلح، فأكبر اقتصاد في العالم اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية مهدد بالانزلاق إلى هاوية الكساد والإفلاس، فنجد الاقتصاديون يحذرون، ورؤساء البلاد قلقون ولكنهم يحاولون طمأنة شعوبهم بأنها مسألة وقت، ورؤساء المؤسسات الكبرى يعدون بأن الأزمة أوشكت على الخروج من عنق الزجاجة، وفي المقابل نجد أن أزمة أسواق المال العالمية تتفاقم، وصيحات المنكوبين تتعالى، ففي أمريكا أفلست بنوك وانهارت مؤسسات، وفشل الكونجرس في إنقاذ واحدة من أهم الصناعات التي يعتمد عليها اقتصادهم - صناعة السيارات- وأعلنت أكبر شركاتها "تويوتا" بأنها لأول مرة تحقق خسائر، وتدهور الدولار أمام الين الياباني لأدنى مستوى منذ ١٣ عاماً، وطرد بنك "أوف أمريكا" ٣٥ ألف موظف، واستغنت شركة "ياهو" عن ١٥ ألف موظف، وغيره العديد من الأمثلة التي تهدد بتوالي الانهيارات، ودخلت روسيا مرحلة الركود، ورصد الاتحاد الأوروبي مبلغ ٢٠٠ مليار يورو لدعم الاقتصاد الأوروبي ومحاولة تجنب حدوث

كساد عالمي لقطاعاته، وفي معظم دول العالم تحركت الحكومات بوضع استراتيجيات عاجلة لمواجهة الأزمة العالمية.

حدثت أزمة سيولة؛ وحين تبدأ أزمة السيولة نتيجة لعدم تمكن المدينين من سداد قروضهم أو حساباتهم البنكية المدنية، ويبدأ الدائنون من الأفراد بالمطالبة بودائعهم، هنا تحدث أزمة قد تؤدي إلى الإفلاس، فالبنك لا يجد ما يعيد به النقود، فليس كل قرض يذهب إلى الاستثمار في الصناعة والتجارة أو شراء العقارات رغم ما فيها من مجازفة، فقسم من القروض يذهب للاستثمار في سوق المال ويتحول بذاته إلى الإقراض أحيانا، فيضاعف المجازفة وآثارها، وفي حالة فقدان السيولة تقوم البنوك بالاقتراض من بنوك أخرى، وهذه الرغبة في الاقتراض من بنوك أخرى ترفع الفائدة البنكية، وبرفعها تقل قدرة الأفراد العاديين على سداد القروض.

وحين تتفاقم الأزمة تبيع البنوك أوراقا مالية للأفراد، ثم حين تقفز الأزمة درجة أعلى؛ تفقد هذه الأوراق جاذبيتها وتبيع البنوك ديونها لمضاربين مكتفية بنسب أقل من الربح، يجري هذا التراكم الذي يضخم الأزمة ولا يحلها طوال سنين دون أن يترجم إلى كلمة أزمة، ودون أن يصل إلى المواطن العادي أو لنشرات الأخبار، ولكن عندما تستنفذ هذه الوسائل ويصبح على الدولة أن تقرر أن تكفل الديون المتراكمة أو البنك برمته أو تسدد ديونه، هنا يبدأ المواطنون في سماع ومواجهة

مصطلح الأزمة وتداعياتها، وبإمكان المرء أن يتخيل ماذا تعني أزمة بتريليونات الدولارات في العالم، وماذا يعني نقص السيولة، وانسداد مجرى المال في عروق الاقتصاد.

ولكن كيف حدث ذلك؟ ولماذا قالوا أنها أزمة مالية في بادئ الأمر ثم نتج عنها أزمة اقتصادية تهدد بإغراق الاقتصاد بأكمله؟ وما هي الأجواء التي أدت بدولة عظمى مثل أمريكا إلى السقوط هكذا، وطلب الغوث والسعي إلى التفاوض مع العديد من الدول الغنية لمساعدتها في هذه الأزمة المالية ومواجهة ما حدث لها وما سوف تعانيه، وما الذي جعل رئيسها المنتخب الجديد يتشاءم إلى هذا الحد، وما الذي أدى إلى رفض أحد المرشحين للوزارة أن يكون مسئولاً عن وزارة الاقتصاد الأمريكية؟ ماذا يحدث يؤدي إلى هذا الحد من الرعب والقلق؟ كل هذه أسئلة تقلق القارئ العادي الذي يريد أن يفهم، ويقرأ تفسيراً مبسطاً لفهم ما يجري أمامه وحوله من أحداث تبدو غير واضحة.

فانهيار بنوك كبرى في أمريكا مثل بنك "ليمان براذرز"، وتهديد غيره بالانهيار، أدى إلى عدم ثقة بالبنوك وسحب ودائع وتفاقم أزمة السيولة، ولا شك أن الأزمة بدأت أزمة مالية حقيقية ضربت في السوق المالي الرأسمالي العالمي برمته.

فوظيفة البنك الاقتصادية هي المجازفة وإدارتها بأسلوب علمي يحقق أقصى عائد مع أقل مخاطرة، وحين يُخفق البنك في تحقيق هذه

المهمة فإن سوق المال وبالتالي الاقتصاد والمجتمع هم من يدفعون الثمن، وبالطبع سوف تتحول الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية، ويبقى السؤال حول حجمها ومداها.

ولذا نتعرض في هذا الجزء لمفهوم الأزمة الاقتصادية، وكيف حدثت في الثلاثينيات حيث حدث الكساد العالمي، وكيف تحدث الآن، وما هي أوجه الشبه أو الاختلاف بينهما، وكيف يمكن قراءة الماضي لاستنباط ما سيحدث نتيجة للواقع، وكيفية معالجتها، وما هي السيناريوهات المتوقعة، وماذا قال العالم عن الأزمة، سواء رؤساء حكومات أو رؤساء مؤسسات مالية كبرى أو اقتصاديين أو المواطن العادي وتعليقاته عما يحدث له، ثم نتعرض للأزمة في مصر، وتأثيرها على البورصة، والحلول المُتخذة والمقترحة لمعالجتها.

الفصل الأول
مفهوم الأزمة الاقتصادية

حتى نتعرف على مفهوم الأزمة الاقتصادية وأسبابها وآثارها، علينا أن نتعرف أولاً على بعض المفاهيم الاقتصادية العامة التي توضح لنا البيئة التي ينبع منها هذا المفهوم، فنتعرف أولاً على ماهية المشكلة الاقتصادية، وماهية الدورة الاقتصادية ومراحلها، وماهية الأنظمة الاقتصادية المختلفة، وكيف تتضافر العوامل الاقتصادية كي تفرز لنا ما يسمى بالأزمة، وما هي المعالجات المطلوبة للخروج منها، ثم نستعرض الأزمات التاريخية التي مر بها العالم لاستقراء منها ما قد يفيدنا في التعامل مع مثل هذه الأزمات وقت ظهورها.

المشكلة الاقتصادية وعلاقتها بالنظام الاقتصادي

تكمن المشكلة الاقتصادية لأي مجتمع في "ندرة" الموارد الاقتصادية المتاحة سواء الموارد الطبيعية أو البشرية مقابل "تعدد" حاجات الأفراد، فعندما تكون الموارد الاقتصادية محدودة فإنه لم يعد متيسراً للمجتمع أن يحقق كل رغبات جميع الأفراد، وبالتالي فإنه على المجتمع أن يرتب هذه الرغبات وفقاً للأولويات على المستوى الاجتماعي،

ويقوم بتوجيه الموارد الاقتصادية نحو الأهم فيها ثم المهم ثم الأقل أهمية.. وهكذا، وعملية ترتيب الأولويات هذه يستمدها المجتمع من نظامه الاقتصادي القائم، ولذلك يقوم الاقتصاديون لحل هذه المشكلة الاقتصادية بالإجابة عن الأسئلة الخاصة بماذا ننتج؟ وكيف ننتج؟ ولمن ننتج؟ وتعد وسائل مواجهة المشكلة الاقتصادية أحد السمات الرئيسة لأي نظام اقتصادي، ووجها مهما من أوجه الاختلاف بين نظام وآخر.

وإذا كانت المشكلة الاقتصادية تتمحور حول محدودية الموارد وعجزها عن تلبية الاحتياجات المتعددة , فإنها تتخذ العديد من المظاهر للتعبير عن نفسها، مثل عجز الموازنة العامة للدولة وما تفرضه من ضرائب ورسوم لتغطية نفقاتها العامة, ولا يكون أمامها من سبيل إلى تغطية هذا العجز سوى الاقتراض من الداخل عن طريق أذون وسندات الخزانة, أو الاقتراض من الخارج، فتقع الدولة فريسة للمديونية، أو قد تلجأ الدولة لعملية الإصدار النقدي الجديد في وقت يعجز فيه جهازها الإنتاجي عن مجاراة الزيادة في النقود المعروضة، فتقع ظاهرة التضخم، كذلك ما يطرأ على ميزان مدفوعات الدولة من عجز واضح، عندما تقل الصادرات عن الواردات, وبالتالي تعجز الدولة عن تغطية قيمة وارداتها وعن تدبير العملات الصعبة لتغطيتها، بخلاف مشكلة البطالة وما يتبعها من مشاكل اجتماعية تهدد استقرار النظام السائد، وما يترتب على ذلك كله من قصور أجهزة ومؤسسات الدولة في تقديم الخدمات العامة، كخدمات الصحة والتأمين الاجتماعي والتعليم..الخ.

الدورات الاقتصادية

هي عبارة عن تقلبات منتظمة بصورة دورية في مستوى النشاط الاقتصادي للدولة بصفة عامة، وتتضمن تقلبات في مستويات الإنتاج والأسعار والدخول والتوظيف.

ويطلق اسم الدورة الاقتصادية على كل فترة كاملة من العمل التجاري، وتتأثر الدورة الاقتصادية عموماً بتغير السياسة الحكومية، الضرائب، أسعار الصرف، أسعار السلع بالأسواق العالمية، ويوجد اتفاق بين الاقتصاديين على أن لكل دورة اقتصادية أربع مراحل..

١- مرحلة الانتعاش *Expansion or Recovery*:

يكون فيها النشاط الاقتصادي متزايداً ولكن ببطء، والمستوى العام للأسعار ثابت، وينخفض سعر الفائدة، ويتضاءل المخزون السلعي، وتتزايد الطلبات على المنتجين لتعويض ما استنفذ من هذا المخزون، كما يكون هناك توسع كبير وملحوظ في نظام الائتمان المصرفي.

٢- مرحلة الرواج أو الذروة الاقتصادية *Boom or Peak*:

تتميز بالتوسع الاقتصادي بمعدلات نمو ضخمة في الشراء والبيع، وتزايد حجم الإنتاج الكلي بمعدل سريع، وارتفاع متزايد في الأسعار، وتزايد حجم الدخل ومستوى التوظيف، وتستغل الطاقة بالكامل، ويبدأ ظهور النقص في العمالة وبعض المواد الخام الأساسية.

٣- مرحلة الأزمة *Crisis or Recession*:

يحدث فيها تدهور اقتصادي بعد انتهاء فترة التوسع، حيث يبدأ النشاط التجاري في الهبوط، وتهبط فيها الأسعار، وينخفض حجم الإنتاج والدخل، وينتشر الذعر التجاري، وتبدأ البنوك في طلب استرداد قروضها من جميع العملاء، وتنخفض التسهيلات المصرفية، وترتفع نسبة الاحتياطي النقدي لدى البنوك، وترتفع أسعار الفائدة، كما يتزايد المخزون السلعي بسبب زيادة العرض على الطلب، فتمتلئ مخازن المصانع، وتضطر إلى الاستغناء عن بعض من العمال لخفض مستوى الإنتاج، فتتزايد البطالة التي تقلل بدورها من عملية الطلب على السلع الاستهلاكية حتى ينخفض مستوى الأسعار، وبالتالي تقل نسبة الربح على رأس المال المستثمر.

٤- مرحلة الانكماش أو الكساد *Depression*:

ينخفض فيها النشاط الاقتصادي بشكل كبير، حيث يحدث انخفاضاً في عمليات الشراء والبيع والإنتاج والتوظيف، وانتشار البطالة، ويحدث كساد للتجارة وكل أوجه النشاط الاقتصادي بصفة عامة.

هذه هي المراحل المتتابعة للدورة الاقتصادية، ونجد هذه المراحل متتابعة ومتعاقبة، فعندما تصل الدورة إلى فترة الانكماش، تليها تلقائياً فترة انتعاش في الاقتصاد، تؤدي بدورها إلى فترة توسع أخرى، وهكذا تبدأ الدورة الاقتصادية من جديد.

والواقع أن التغيرات في النشاط الاقتصادي لدولة ما لا تحدث بنفس النظام الذي تعنيه كلمة دورة، فقد حدثت على سبيل المثال سبع دورات اقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م، وحتى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، حيث اختلفت فترة الدورة بين سنتين واثنتي عشرة سنة، وبلغ متوسط الفترة ست سنوات.

النظام الاقتصادي وأنواعه

النظام الاقتصادي *Economic System* لأي دولة هو عبارة عن تلك المجموعة من العلاقات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية، والتي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مكان ما وزمان ما، وتحكم التفاعل والتأثير المتبادل بين الحاجات البشرية من جهة، والموارد الطبيعية والبشرية والمعرفية والتقنية المتاحة بالمجتمع من جهة أخرى.

ودراسة النظرية الاقتصادية تساعد على توقع ما سوف يحدث في المستقبل, ومن ثم نستطيع التعامل مع الظواهر الاقتصادية بطريقة تتفادى الأضرار وتحقق المنافع لمتخذي القرارات.

وتصنف النظم الاقتصادية عادة استناداً إلى عدد من المؤشرات والمعايير، منها نوع الملكية في الدولة ونظام العمل ودور الدولة، وتتنوع هذه النظم الاقتصادية ما بين النظم القديمة التي سادت قبل الحرب العالمية الثانية، وتلك النظم الحديثة التي ظهرت بعد هذه الحرب، وكذلك النظم العالمية الجديدة كما يلي:

أولاً: الأنظمة الاقتصادية القديمة:

١. **نظام الاقتصاد المغلق:** يقوم هذا النظام على مبدأ الاكتفاء الذاتي، ولا يتم وفقاً له أية معاملات أو علاقات خارج نطاق مجتمعه، ويتصف النظام بتدني مستوى تطور وسائل الإنتاج والتقنية، مما يؤدي إلى قلة كميات الإنتاج.

٢. **النظام الاقتصادي الحرفي:** نشأ هذا النظام وتطور مع نشوء المدينة وتطورها، ويتميز بتزايد مهارة الحرفي الذي أجاد صناعة السلعة، ويقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وخضوع جميع الحرفيين إلى قوانين غير مكتوبة، بل نابعة من الأعراف والتقاليد.

٣. **نظام الطوائف:** يقوم على تنظيمات مهنية تسمى بالطوائف، تضم كل العاملين في مهنة واحدة، وهدفه التوفيق بين الطبقات التي تُكوّن المجتمع، ويجمع العمل ورأس المال في بنية وظيفية واحدة، ويعتمد على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ويلاحظ فيه تطور المستوى التقني لوسائل الإنتاج.

ثانياً: الأنظمة الاقتصادية المعاصرة:

لقد شهد العالم المعاصر عدداً من الأنظمة الاقتصادية، أهمها النظام الاقتصادي الاشتراكي، النظام الرأسمالي، النظام الاقتصادي المختلط.

١. **النظام الاقتصادي الاشتراكي:** يتصف هذا النظام بهيمنة الدولة على الاقتصاد وتدخلها في كل شئون الحياة، وتقتصر فيه ملكية عناصر الإنتاج وأدواته على الدولة, أما الملكية الفردية فتقتصر على حدها

الأدنى، فالأفراد من حيث المبدأ يمتلكون من (الناحية النظرية) جميع الأصول الموجودة في البلاد، ولكنهم شركاء أنابوا عنهم الحكومة في إدارة ملكهم، أي أن الدولة في هذا النظام هي المسيطرة على عمليات الإنتاج والتوزيع، ويقوم هذا النظام على أسلوب التخطيط المركزي والشامل في الإدارة، والهدف الرئيسي من النشاط الاقتصادي تحقيق الأهداف التي تتبناها الدولة، والسعي من أجل تلبية حاجات المواطنين المتنامية، ويترتب على ذلك انعدام التفاوت الكبير في الدخول والثروة بين الأفراد بالدولة، وذلك لأنه وفقاً لهذا النظام يرتبط التفاوت الاقتصادي بتفاوت كمية العمل ونوعيته، وليس بنظام الملكية والإرث في المجتمع، كما نجد أن نظام التخطيط في الاشتراكية يتصف بالشمول والمركزية والإلزامية.

ومن أهم عيوب تطبيق النظام الاقتصادي الاشتراكي أنه يهمل الحوافز المادية، وتهدر فيه الجهود الفردية المتميزة، فيتساوى فيه الجميع، بالإضافة لتدني مستويات الإنتاجية نتيجة عدم المرونة والبيروقراطية والمركزية في التخطيط، وكذلك جمود الاقتصاد وعدم قدرته على مواجهة أية تغيرات طارئة في الحياة الاقتصادية والتكيف معها، ولاسيما تلك التي يصعب التنبؤ بها مواجهة سريعة وفاعلة، في الواقع العملي كان الاتحاد السوفيتي مثالاً لهذا النظام، وأثبت تطبيقه لهذا النظام فشلاً ذريعاً، وخرج النظام الشمولي والمتدخل نهائياً من السوق في نهاية القرن الماضي.

٢. النظام الرأسمالي: يتصف هذا النظام برفضه لفكرة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، فالدولة من وجهة نظره حارس للمصالح فقط، وتعود فيه ملكية وسائل الإنتاج إلى فئة قليلة من المجتمع وهم الرأسماليون، أما باقي أعضاء المجتمع وهم الأكثرية فلا تملك سوى قوة عملها وأفرادها يشتغلون عمالاً أجراء، يُشغلون وسائل الإنتاج التي يملكها الرأسماليون، ويرى النظام الرأسمالي أن المجتمع يتكون من منتجين يتنافسون على استخدام الموارد الاقتصادية لأغراض الإنتاج, ومستهلكين يستخدمون ذلك الإنتاج في إشباع رغباتهم، ويكون الإنتاج من أجل التبادل وتحقيق الربح.

ويؤمن هذا النظام بمبدأ الحرية والمنافسة التامة ليضمن تحقيق أهداف المجتمع، وتتم فيه مواجهة المشكلة الاقتصادية عن طريق آلية السوق، فهو يرى أن قيام التوازن العفوي في الحياة الاقتصادية يتطلب احترام مبدأ المنافسة الحرة، فآلية السوق قادرة على تحقيق هذا التوازن بتفاعل عوامل العرض والطلب في السوق، ويوضح "آدم سميث" آلية حدوث التوازن العفوي على أساس التفريق بين نوعين من الأسعار للسلع؛ النوع الأول السعر الطبيعي(١)، والنوع الثاني السعر الجاري(٢)، ويرى أن السعر الجاري يظل يحوم حول السعر الطبيعي ويقترب منه ليساويه في أغلب الأحيان، عن طريق التوازن العفوي الذي يجري في

١- السعر الطبيعي: هو سعر تكلفة إنتاج السلع.

٢- السعر الجاري: هو السعر الذي يتكون بفعل العرض والطلب في السوق.

السوق بين العرض والطلب، وإذا كان هناك أي اختلال فإنه زائل لا محالة لتعود حالة التوازن من دون شك في ذلك، ولا يخلخل عودة هذا التوازن العفوي إلا عدم تطبيق مبدأ المنافسة الحرة، فارتفاع سعر سلعة معينة يكشف تفضيلات أفراد المجتمع تجاه هذه السلعة، ومن ثم يدفعها إلى الأعلى في سلم الأولويات، فتتجه الموارد الاقتصادية نحو إنتاجها، وتبتعد عن تلك السلع التي انخفضت أسعارها، لأن انخفاض السعر يكشف تدني الرغبات عليها من أفراد المجتمع، ومن ثم هبوطها في قائمة الأولويات، وبالتالي نجد أن النظام الرأسمالي يفترض أن الوحدات الاقتصادية تسعى دائماً لتحقيق أقصى ربح للمنتج، وزيادة المنفعة للمستهلك، وبالتالي وفقاً له يقوم الفرد بوظيفة مزدوجة في النظام الاقتصادي؛ مرة بصفته منتجاً، ومرة بصفته مستهلكاً، ولكنه دائماً مدفوعاً بالدافع الاقتصادي، أي تحقيق مصلحته الشخصية.

ومن أهم عيوب النظام الاقتصادي الرأسمالي أنه يركز فقط على السلع والخدمات الخاصة من دون العامة، لأنها أكثر ربحاً وأسرع من حيث المردود، وبهذا فهو يسمح بحدوث تفاوت كبير في الدخل والثروة، كما أن آلية السوق وفقاً له تقود لمزيد من تركز الثروة، مما يؤدي إلى انحسار المنافسة وانتشار الاحتكار.

هذا بالإضافة إلى أنه يتسم دائماً بالتقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي، وأيضاً حدوث الأزمات الاقتصادية المترافقة بظاهرتي

التضخم والبطالة، ولا يحقق هذا النظام عادةً المستوى الأمثل للادخار، بخلاف أنه يعاني من صعوبات كثيرة في توجيه الادخار نحو الاستثمار المنتج، وفي الوقع العملي كانت ولا تزال دولة الولايات المتحدة الأمريكية مثالاً لتطبيق هذا النظام، ولكن ما نشهده هذه الأيام من حدوث أزمة مالية عالمية في قلب هذا النظام الرأسمالي الحر، يعلن بداية نهاية نموذج الحرية الاقتصادية المطلقة، بعدما عجزت محددات السوق وآليته المزعومة عن التحكم الذاتي بنفسها، ومعالجة الأزمة آنياً.

٣. **النظام الاقتصادي المختلط:** يرى هذا النظام وجوب التدخل بما يحقق الانسجام بين آليات التدخل الحكومي وآليات السوق، على نحو يكمل كل منهما الآخر دون تعارض، ويحاول التوفيق بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي وتجنب عيوبهما البارزة والتركيز على جوانبهما الإيجابية، لذلك عمدت الكثير من الدول النامية إلى التدخل في قطاعات النشاط الاقتصادي ومصادر الطاقة عن طريق التخطيط الاقتصادي، بهدف تحقيق التنمية والقضاء على التخلف، وتقوم الدولة بوظيفة مهمة في النظام الاقتصادي المختلط، فهي تؤثر في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي بوساطة السياسات المالية والنقدية والتجارية والتنموية التي تمارسها، وقد تقوم الدولة ذاتها بالنشاط الاقتصادي ولكن يتم ذلك في حدود معينة إذا ما استدعت المصلحة العامة ذلك.

وترغب الدول النامية في استخدام السياسات الاقتصادية العامة في توجيه النشاط الاقتصادي وإدارته، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية

وتشجيع المبادرة الفردية واحترام حق الملكية، وتعاون القطاعات المختلفة لتسهم جميعها في عملية التنمية الشاملة للدولة، ومن الممكن القول بأن أغلب الأنظمة الاقتصادية المعاصرة تعتبر عملياً نظم اقتصادية مختلطة.

ثالثاً: النظام الاقتصادي العالمي:

دخل العالم في النظام الكوني في الفترة ما بين (١٩٤٧م - ١٩٧٢م)، وتميز فيها العالم المعاصر باتساع الطابع الدولي في الحياة الاقتصادية، وهو ما سمى بنظام عولمة الاقتصاد، حيث صار للمشكلات الاقتصادية الدولية أثر كبير في جوانب الحياة الاقتصادية ضمن الدولة الواحدة، حتى في حياة الفرد الاقتصادية ونشاطه، وفي سياق هذا التطور العالمي ظهر مفهوم جديد يدعى "النظام الاقتصادي العالمي" هذا النظام يمثل العلاقات الاقتصادية التي تقوم بين الشعوب، أو العلاقات الاقتصادية بين الدول بصفتها كيانات سياسية مستقلة، وظهرت أمريكا كقوة إمبريالية على المسرح الدولي، والملاحظ أن العلاقات الاقتصادية العالمية قد تزايدت وتشابكت بقدر كبير في هذا العالم المعاصر، وتحول الاقتصاد الرأسمالي إلى اقتصاد مهيمن سيطر على اقتصاديات أخرى عديدة، وتحكم في قواعد السوق العالمية عن طريق توزيع رؤوس الأموال واستثمارها في مختلف دول العالم والتي أصبحت مناطق حرة مفتوحة أمام التبادل التجاري، ولاسيما بعد توقيع اتفاقيات "الجات" وظهور أنظمة التجارة العالمية وعولمة كل مظاهر الحياة.

رابعاً: النظام الاقتصادي الإسلامي:

يقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على هدف أساسي هو تحقيق رفاهية الفرد، ولتحقيق ذلك فهو يجعل مهمة الفرد أنه يسعى في الدنيا ليكسب رزقه، لقول الله تعالى: ﴿فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه﴾، ويقول تعالى: ﴿فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله﴾، ويتم ذلك من خلال ارتباط الاقتصاد بالإيمان لقوله تعالى: ﴿ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون﴾، ففي هذه الآية بيان أن الإيمان والتقوى أهم أسباب الازدهار في الاقتصاد الإسلامي، وهما سبب الرفاهية التي تهدف النظم الاقتصادية أساساً لتحقيقها، فكما يقول الاقتصاديون أن هدف الاقتصاد هو تحقيق مجتمع الرفاهية، فالآية الكريمة تبين لنا أنه إذا أراد المجتمع اقتصاداً سليماً يحقق الرفاهية، فعلى أفراده الإيمان والالتزام بتقوى الله.

ويعتمد هذا النظام على مبدأ الحرية الاقتصادية، ويتمثل مفهوم الحرية الاقتصادية في الشريعة الإسلامية بحرية الفرد المضبوطة بمصلحة الجماعة، فلقد أوضح رسول الله ﷺ مبدأ الحرية الاقتصادية قائلاً: [لا يبيع حاضر لباد، دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض]، وأكد الإسلام على حرية التعامل السوقي، لما لذلك من أثر على كفاءة النشاط الاقتصادي والتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية كطريقة فعالة لمواجهة المشكلة الاقتصادية، وتتحقق الحرية في

الأسواق إذا سلمت تلك الأسواق من التأثير عليها من الخارج، ومصادر هذا التأثير تنشأ أولاً نتيجة تدخل الحكومة، ولذا فقد جعلت الشريعة الأصل عدم التسعير، بل ترك السعر يتحدد اعتماداً على قوى العرض والطلب، وترك هذه القوى تتفاعل لتصل إلى سعر التوازن الذي يعكس الندرة النسبية للموارد الاقتصادية، وثانياً ضغوط يمارسها المحتكرون على الأسواق، وقد نهى عنه الإسلام تماماً وجعله محرماً، فقد جاء عن الرسول ﷺ أنه قال: [من احتكر حكرة يريد أن يغلي بها على المسلمين فهو خاطئ]، كما حدد النبي ﷺ الحد الأدنى مما يشترك به الناس كلهم في التجارة، وهذا الحد الأدنى يتضمن مسئولية الدولة تجاه أفرادها، حيث يقول ﷺ: [الناس شركاء في ثلاثة، الماء والكلأ والنار]، ويُستدل في ذلك على رعاية الدولة أو من يمثلها للمصالح الأساسية للمجتمع، حيث يشترك الناس عموماً بما يتوفر من ماء وطعام وأدوات تساعد في تأمين الطاقة بمختلف أشكالها، ثم إن الإسلام ينظر إلى الموارد على أنها ثروة ينتفع بها، لذلك تدخل في آليات الانتفاع بها، فحرم الانتفاع من بعض الأموال كالخمر والميتة ولحم الخنزير، وحرم الانتفاع من بعض جهود الإنسان كالرقص والبغاء وغيرها، وذلك لما لها من تأثير سيء على المجتمع، وبذلك تنبه الإسلام إلى الضرر الذي تحدثه هذه الآليات فمنعها، فمن مقاصد الشريعة حفظ الدين والمال والعقل، وعليه فأي ضرر مادي أو معنوي يحرمه الإسلام وينبه إلى ضرره، كما نهى رسول الله ﷺ عن الاقتصاد الورقي حيث قال: [لا

تبع ما ليس عندك]، لما لذلك من جهالة وغرر تزيد من احتمالات النزاع وتؤدي إلى حالات بيع وشراء وهمية، تؤدي في الغالب إلى تدهور الحالة الاقتصادية.

كما أكد الإسلام على حرية التملك كأحد الحقوق الأساسية المقررة للأفراد في المجتمع، فالاقتصاد الإسلامي يخالف الاقتصاد الرأسمالي الذي يقوم على الفلسفة الفردية، وأن ربح الفرد ومكاسبه هي الأساس، كما يخالف النظام الاشتراكي الذي يقوم على أساس أن المجتمع هو الأساس، والفرد ترس في آلة المجتمع الكبرى.

أما الاقتصاد الإسلامي فله نظرة وسطية فيما بينهما، حيث ينظر إلى الفرد وإلى المجتمع معاً، فهي عملية توازن بينهما، أمة وسط، ومنهج الأمة الوسط: ﴿ألا تطغوا في الميزان * وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان﴾، فهو يعطي الفرد ويُملكه، ويقر الملكية الفردية، ويقر الحوافز الفردية، ولكن لا يضع هذه الملكية بغير حساب، فهذه الملكية تكون ملكية استخلاف، يرعى فيها الفرد أولاً حق المالك الأصلي وهو الله ، ويترتب على هذا ألا تكون يده مطلقة فيها إلا ضمن ضوابط تمثل في مجموعها حق الله تعالي، ومن هذه الضوابط اقتصار الملكية على الأموال المباحة، وتعتبر كل الأموال مباحة إلا المحرمات كالخمر والخنزير وما شابههم من الخبائث، وأن يكون مصدرها مباحاً، فلا تكون من باب أكل أموال الناس بالباطل كالميسر والربا أو الاحتكار

أو الغبن الفاحش، فقد قد لعن الله تعالي آكل الربا ومؤكله وكاتبه وشاهديه، كما قال ﷺ: [لعن الله آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه] رواه مسلم، وتناول اللعن كل من له صلة أو علاقة بالربا، وقال تعالى: ﴿فأذنوا بحرب من الله ورسوله﴾، وقال الله تعالى: ﴿يمحق الله الربا ويربي الصدقات﴾، فهذا يدل على أن الربا خطره عظيم وضرره جسيم.

بالإضافة إلى ارتباط الملكية الفردية بالمقاصد العامة للشريعة، مع وجوب استثمار المال وتنميته عدم الإضرار بالغير، والرشد في استخدام المال، والعمل على الوفاء بحقوق الآخرين في الملكية وحقوق المجتمع وحقوق الأقارب، وبالتالي فإن النظام الإسلامي لا يحد الملكية الفردية من الناحية الكمية ما دامت مشروعة المصادر وفي مال مباح، وقام المالك بما عليه من واجبات مقررة في المال، وهي مصونة ولا يجوز الاعتداء عليها لنهي رسول الله ﷺ عن ذلك: [كل المسلم على المسلم حرام؛ دمه وماله وعرضه]، أما الملكية العامة فهي ملكية الدولة الموجهة لمصلحة مجموع الناس.

ويعتبر مصدر الإلزام في الأنظمة الوضعية التشريع السائد والعقد الاجتماعي الذي يربط عناصر المجتمع بشكل صريح أو ضمني، وفي حالة توسع هذا العقد كما يحدث في حالة العولمة وازدياد حجم الشركات حيث يمتد عبر الدول والحدود، فسوف يضعف هذا الإلزام،

ويصعب على التشريعات الوضعية لكل دولة أن تتحكم به إلا بصورة جزئية ومحدودة، أما الإلزام في الشرع الإسلامي فمصدره إيمان كل فرد، والأخلاق المنبثقة من شريعة الله تعالى والأحكام الشرعية، فالنظام الاقتصادي الإسلامي يقوم على أن الهدف الأساسي للمسلم هو إخلاص العبادة لله تعالي، وذلك بطاعة أوامره والانتهاء عن نواهيه كما قال المولى تعالى في كتابه الحكيم: ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾، وهذه هي الشريعة الإسلامية التي جاءت لتحفظ على الناس دينهم ونفسهم ونسلهم ومالهم وعقلهم.

فكل ما أدى إلى ذلك فهو مقصد من مقاصد الشريعة ومطلب لمجتمع المؤمنين، كالعمل على زيادة مستوى الدخل، وتحسين سبل توزيع الدخل بتحقيق قدر أكبر من العدالة في ذلك، وزيادة معدلات النمو بقدر يمكن جميع الأفراد من الحصول على مستوى أعلى من المعيشة ومن الرغد والرفاهية.

تعريف الأزمة الاقتصادية

تعرف الأزمة الاقتصادية(٣) *Economic Crises* بأنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما، نتيجة اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وقد تأخذ الأزمة المالية صورة انهيار مفاجئ يحدث في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، وهذه الأصول إما أن تكون

٣- http://ar.wikipedia.org/wiki

في صورة رأسمال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والمباني، وإما في صورة أصول مالية، أي حقوق ملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي، مثل الأسهم وحسابات الادخار مثلاً، أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية، وهذه تسمى مشتقات مالية، ومنها العقود المستقبلية (للنفط أو للعملات الأجنبية مثلاً)، فإذا انهارت قيمة أصول ما فجأة فإن ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها، وقد يحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار"فقاعة سعرية"، والفقاعة المالية أو السعرية (أو فقاعة المضاربة كما تسمى أحياناً) هي بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية كالأسهم أو المنازل مثلاً، بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية(٤) أو الحقيقية، بحثاً عن الربح الرأسمالي المتوقع، وليس بناءً على حساب العائد المنتظم أو غير المنتظم لها.

ولا يوجد إجماع في علم الاقتصاد الغربي على أسباب الفقاعات أو طريقة نشوئها، ونجد أن هناك من ينكر وجودها أصلاً، معتبراً ارتفاع وانخفاض أسعار الأصول عمليات تصحيح ذاتي طبيعية بالنسبة للسوق، أما من يقر بوجودها، فيعزوها لعوامل عرضية لا يمكن التنبؤ بها، وهناك نماذج أكاديمية تحاول إثبات إمكانية حدوث الأزمات المالية

٤- السعر الحقيقي: هو مجموع القيم الحالية للعائد المستقبلي المتوقع للأصل، لعوائد السهم أو السند أو العقار في المستقبل.

حتى بدون وجود مضاربة أو عدم يقين أو نقص في المعلومات، وينسب بعض الأكاديميين الغربيين الفقاعات أحياناً لخطأ في السياسة النقدية لا في حرية السوق، عندما يقوم البنك المركزي بإبقاء معدل الفائدة أقل من اللازم، مما يطلق سيولة مالية كبيرة لشراء كمية محدودة من الأصول، فيؤدي لارتفاع سعرها بشكل مصطنع حسب قانون العرض والطلب.

وكما أوضحنا في مراحل الدورة الاقتصادية؛ فإنه غالباً ما تأتي الأزمة بعد عدة أعوام من الازدهار والصفقات الجيدة، وتعلن عن نفسها عندما تبدأ الهمسات هنا وهناك في الصحف ووسائل الإعلام، وتسري تلك الشائعات حول إفلاس بعض المؤسسات، وتتضح الأزمة عندما تزداد أخبار هذه الإفلاسات، وتحدث الانهيارات بالفعل ويبدأ البحث لمعرفة مَن المسئول عن حدوث الأزمة، أهي المصارف، أم رجال الأعمال، أم رجال البورصة، أم أصحاب المصانع، ويحاول العاملون في البورصة أن يُحمّلوا الصناعيين المسئولية، ويُرجع هؤلاء السبب إلى شُح النقد المتداول في البلد.. وهكذا.

ويستعمل الاقتصاديون الغربيون اصطلاح "الدورة *Cycle*" بدلاً من كلمة "الأزمة"، بينما يلاحظ أن هناك فرق بين التعبيرين، فالأزمة تدل على الاختلال أو الاضطراب، في حين أن الدورة تدل على الانتظام في التعاقب الذي تخضع له الظواهر الطبيعية، وأصبحت

الأزمة الدورية المعاصرة ذات طبيعة مركبة، حيث برز عدد من الأزمات العالمية منذ سبعينيات القرن العشرين، مثل أزمة النظام النقدي الدولي، أزمة الطاقة والخامات، أزمة الدين الخارجي، أزمة الغذاء، أزمة البيئة، وتشابكت هذه الأزمات الهيكلية لتؤلف الأزمة الدورية وتزيدها تعقيداً، وبات الخروج منها أصعب بكثير من ذي قبل.

كيف تنشأ الأزمة

تنشأ الأزمة نتيجة حدوث انفصام(٥) بين ما يطلق عليه في الاقتصاد بالاقتصاد "العيني أو الحقيقي" المتمثل في تدفقات السلع والخدمات، وبين ما يطلق عليه "الاقتصاد المالي" وهو المتمثل في تدفقات النقود والائتمان، وحتى نتعرف على مراحل نشأة الأزمة وكيفية تكوينها، نتعرف أولاً على مفهوم كلاً من "الاقتصاد العيني" أو "الحقيقي"(٦) و"الاقتصاد المالي".

فالاقتصاد الحقيقي أو العيني هو الذي يتناول الموارد الحقيقية التي تشبع حاجات الإنسان، سواء بطريق مباشر من مأكل وملبس وترفيه ومواصلات وتعليم وخدمات صحية (أي السلع الاستهلاكية)، أو بطريق غير مباشر من مصانع وأراضي وطرق ومحطات الكهرباء وأيضاً القوى البشرية (أي السلع الاستثمارية)، وبالتالي فهو كل ما

٥- كتاب الرأسمالية تجدد نفسها، د. فؤاد مرسي.

٦- تقرير "دراسة عن الأزمة المالية الحالية.. محاولة للفهم"، د. حازم الببلاوي.

يتعلق بالأصول العينية *Real Assets* من سلع استهلاكية أو استثمارية، ولكن هذا الاقتصاد وحده لا يكفي، بل لابد أن يزود بأدوات مالية تسهل عمليات التبادل والتعامل في الثروة العينية، وكانت أولى صور هذه الأدوات المالية هي ظهور فكرة الحقوق على الثروة العينية، فالأرض الزراعية هي جزء من الثروة العينية، وهي التي تنتج المحاصيل الزراعية التي تشبع حاجة الإنسان من المأكل وربما السكن وأحياناً الملبس، ولذا ظهر مفهوم جديد يطلق عليه "حق الملكية على هذه الأرض"، فهذا الحق القانوني يعني أن يعترف الجميع بأن مالك الأرض هو الشخص الوحيد صاحب الحق في استغلال هذه الأرض والتصرف فيها، وهكذا بدأ ظهور مفهوم جديد يطلق عليه "الأصول المالية *Financial Assets*" باعتبارها حقاً على الثروة العينية، وأصبح التعامل يتم على هذه الأصول المالية.

ومن ثم نستطيع القول أن الاقتصاد المالي هو عبارة عن الأدوات التي نستخدمها لتقدير وتمثيل الملكية العينية، وبالتالي فهو كل ما يتعلق بالأصول المالية باعتبارها حقاً على الثروة العينية، وقد تم التعامل على هذه الأصول المالية عن طريق المقايضة في بادئ الأمر، إلا أنه مع تطور البشرية فقد اكتشف الإنسان أن التبادل عن طريق المقايضة ومبادلة سلعة عينية بسلعة عينية أخرى يعتبر أمراً معقداً ومكلفاً، ومن ثم ظهرت فكرة "النقود"، فمن يملك نقوداً يستطيع أن يبادلها بأي سلعة معروضة في الاقتصاد، وبالتالي أصبحت النقود أصلاً مالياً يعطي

لصاحبه الحق في الحصول على ما يشاء من الاقتصاد، وهي باعتبارها حقاً على الاقتصاد العيني تسمح بإشباع الحاجات الحقيقية بمبادلتها مع الأصول العينية (السلع).

ولم يتوقف تطور "الأصول المالية" على ظهور حق الملكية، أو ظهور النقود كحقوق مالية على موارد عينية محددة أو على الاقتصاد في مجموعه، بل اكتشفت البشرية أيضاً أن الكفاءة الاقتصادية تزداد كلما اتسع حجم المبادلات، ولم ذلك يعد مقصوراً على عدد محدود من الأفراد أو القطاعات، فالقابلية للتداول *Negotiability* ترفع القيمة الاقتصادية للموارد، ومن هنا ظهرت أهمية أن تكون هذه الأصول المالية قابلة للتداول.

ثم جاء ظهور الأوراق المالية من أسهم وأوراق تجارية وسندات، مما زاد من حجم الأصول المالية المتداولة والتي تمثل الثروة العينية للاقتصاد، وساعد وجود هذه الأصول المالية المتنوعة على انتشار وتوسع الشركات وتداول ملكيتها وقدرتها على الاستدامة، وساعد على انتشار تداولها ظهور مؤسسات مالية قوية تصدر هذه الأصول باسمها وتتمتع بثقة الجمهور، مما أدى إلى زيادة تداول هذه الأسهم والسندات بين الجمهور.

فمن ناحية ظهرت البورصات التي تتداول فيها هذه الأصول المالية مما أعطى المتعاملين درجة من الثقة في سلامة هذه الأصول

المالية، ومن ناحية أخرى فإن المؤسسات المالية الوسيطة (البنوك بوجه خاص) حين تمول الأفراد فإنها تحل محل مديونية عملائها، فالعميل يتقدم للبنك للحصول على تسهيل أو قرض، ومديونية هذا العميل للبنك تستند إلى ملاءة هذا العميل والثقة فيه، ولكن ما أن يحصل العميل على تسهيل من البنك فإنه يتصرف في هذا التسهيل كما لو كان نقوداً، لأن البنوك تتمتع بثقة عامة بين جميع قطاعات الاقتصاد.

وهكذا لعب القطاع المصرفي - والقطاع المالي بصفة عامة - دوراً هائلاً في زيادة حجم الأصول المالية المتداولة وزيادة الثقة فيها، ومن هنا بدأت بوادر الأزمات المالية في العالم، وهي بدء انقطاع الصلة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني، وحدوث فجوة كبيرة تزداد اتساعاً فيما بينهما، فكان التوسع المالي بإصدار أنواع متعددة من الأصول المالية المتنوعة بشكل مستقل عن الاقتصاد العيني، وأصبحت للأسواق المالية حياتها الخاصة بعيداً عما يحدث في الاقتصاد العيني، وهنا تحديداً كانت بداية ظهور الأزمة المعاصرة باعتبارها أزمة "مالية" بالدرجة الأولى، نجمت عن التوسع الكبير في الأصول المالية على نحو مستقل -إلى حد كبير- عما يحدث في الاقتصاد العيني، وتحولت إلى أزمة اقتصادية عالمية.

علماً بأن حدوث الأزمات لا يعتبر شيئاً طارئاً أو استثنائياً في حياة الرأسمالية، فمن طبيعة الاقتصاد الرأسمالي توليد الأزمات، ولذا فإن

الأزمة الحالية ليست هي أول أزمة تصيب النظام الرأسمالي، وقد لا تكون آخر أزمة يتعرض لها، ذلك أن جذور الأزمات كامنة في بنية الرأسمالية، وما بها من تناقضات أبرزها التناقض بين العمل ورأس المال، والتناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، والتناقض بين البنية التحتية للنظام وبنيته الفوقية، بالإضافة إلى التناقض بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي للاقتصاد الرأسمالي، أي التناقض بين عمليات التمويل وعمليات الإنتاج المادي كما أوضحنا.

أنواع الأزمات

تتنوع الأزمات المالية في النظم الاقتصادية عموماً بين ثلاثة أنواع من الأزمات، كما يلي..

الأزمات المصرفية: تظهر هذه الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع، فبما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، و بالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك، وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت إلى بنوك أخرى، فتسمى في تلك الحالة أزمة مصرفية "*Systematic Banking Crisis*"، وعندما يحدث العكس، أي تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء

بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض، وهو ما يسمى بـأزمة الائتمان أو *Credit Crunch*، وقد حدث في التاريخ المالي للبنوك العديد من حالات التعثر المالي مثل ما حدث في بريطانيا لبنك " *Over end & Gurney*" وما حدث في الولايات المتحدة عندما انهار "بنك الولايات المتحدة *Bank of United States*" في عام ١٩٣١م وبنك "*Bear Stearns*".

أزمات العملة وأسعار الصرف: تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة.بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضاً بأزمة ميزان المدفوعات *Balance of Payments Crisis*. وتحدث تلك الأزمات لدى اتخاذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، وبالتالي تحدث أزمة قد تؤدى لانهيار سعر تلك العملة، وهو شبيه بما حدث في تايلاند وكان السبب المباشر في اندلاع الأزمة المالية في شرق آسيا عام ١٩٩٧م، وعلى الرغم من أن قرار تعويم أو خفض سعر صرف العملة الوطنية قد يبدو قراراً تطوعياً من السلطة النقدية، إلا أنه في أغلب الحالات يكون قراراً ضرورياً تتخذه في حال وجود قصور في تدفقات رأس المال الأجنبي أو حالة تزايد في التدفقات الخارجة، بعض تلك الأزمات لها أثر محدود على القطاع غير المالي، أما البعض الآخر فيلعب دوراً أساسياً في تباطؤ النمو الاقتصادي وحدوث الانكماش بل قد تصل إلى درجة الكساد.

أزمات أسواق المال "حالة الفقاعات": تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصادياً بظاهرة "الفقاعة" "*bubble*"، حيث تتكون "الفقاعة" عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع غير مبرر، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل – كالأسهم على سبيل المثال – هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاهاً قوياً لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء كانت الأسهم في نفس هذا القطاع أو في القطاعات الأخرى.

إلا أنه بالنسبة لطبيعة النظام الرأسمالي خاصة فقد قسم الاقتصاديون الأزمات التي يتعرض لها إلى ثلاثة أنواع من الأزمات الأزمة الدورية، الأزمة الوسيطة، الأزمة الهيكلية كما يلي:

الأزمة الدورية (أزمة فيض الإنتاج): التي تُدعى أحياناً "الأزمة العامة"، فتشمل كل الجوانب الرئيسية في الاقتصاد الحقيقي بالدولة، مثل الإنتاج والتداول، الاستهلاك والتراكم، وتؤدي هذه الأزمة إلى حدوث حالة كساد اقتصادي عام، مما يجعل الهزات التي تتولد عن هذه الأزمات الدورية أكثر عمقاً إذا ما قورنت بغيرها من الأزمات.

الأزمة الوسيطة: فهي أقل اتساعاً وشمولاً، ولكنها مع ذلك تمس جوانب ومجالات كثيرة في الاقتصاد، وتحدث نتيجة اختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي، ولا يمكن أن تحمل طابعاً عالمياً على النحو الذي يميز الأزمات الدورية العالمية لفيض الإنتاج، ويكون تأثيرها على الاقتصاد الحقيقي محدوداً للغاية، وبالتالي لا تؤدي إلى كساد اقتصادي.

الأزمة الهيكلية: فتشمل في العادة مجالات معينة أو قطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي، منها على سبيل المثال؛ أزمة الطاقة، أزمة المواد الخام، أزمة الغذاء، وغيرها، وإذا كانت الأزمة الهيكلية تقتصر على قطاع واحد من قطاعات الاقتصاد، فلابد أن يكون قطاعاً مهماً وأساسياً، كمصادر الطاقة، أو صناعة الحديد والصلب، أو أزمة الغذاء، وما إلى ذلك، فالأزمات في الفروع الصغيرة، ولو استمرت مدة طويلة، لا يمكن أن تصبح أزمات دورية، لأنها لا تمس جميع جوانب الاقتصاد الأخرى وقطاعاتها.

الفصل الثاني
أزمة الكساد الكبير

كانت الأزمات الاقتصادية في النظم الاقتصادية الاجتماعية التي سبقت مرحلة الرأسمالية تحمل طابعاً مختلفاً عن تلك الأزمات التي حدثت في عهد الرأسمالية، حيث كانت الأزمات تنشأ إما نتيجة لكوارث طبيعية عفوية، مثل الجفاف والطوفان والجراد وغيره من الآفات المختلفة، أو نتيجة لأحداث من صنع الإنسان، كالحروب والغارات التي كانت تدمر كل شيء حولها، وتصيب القوى المنتجة بالخراب، وتحدث حالة فقر شديد عند الناس، وتنتشر المجاعات والأوبئة فتقتل الكثير منهم.

أما تلك الأزمات التي تسمى "أزمات ضعف الإنتاج"، فتنجم عن أسباب غير نابعة مباشرة من جوهر أسلوب إنتاج معين، وقد أشار عالم التاريخ الإسلامي "تقي الدين المقريزي" - شيخ المؤرخين المصريين- في عام ٨٤٥هـ، إلى معظم الأزمات الاقتصادية التي حدثت في مصر على مر العصور، وحدد أهم الأسباب التي نشأت عنها، ما كان منها بسبب الطبيعة، كانخفاض منسوب النيل، انحباس المطر، الآفات التي

تصيب المحاصيل، أو تحدث بسبب سلوك الإنسان وتصرفاته، كالفتن، الاضطرابات، تفشي الرشوة، غلاء دور السكن وارتفاع أجورها، وانخفاض قيمة النقود.

وفي العصر الحديث؛ انفجرت أول أزمة خفض إنتاج ذات صفة دورية واضحة في إنجلترا عام ١٨٢٥م، وأدت هذه الأزمة إلى تقليص الإنتاج، وحدث العديد من حالات الإفلاس، وحدثت أزمة تسليف ونقد، وتراجع للتصدير، وانتشرت البطالة والفقر.

أما أزمة خفض الإنتاج الدورية التالية فقد ظهرت في النصف الثاني من عام ١٨٣٦م، وشملت جميع فروع الصناعة في إنجلترا، وأدت إلى هبوط شديد في حجم التصدير، ثم بدأت مرحلة ركود طويلة امتدت حتى عام ١٨٤٢م.

ثم اندلعت أزمة اقتصادية جديدة في عام ١٨٦٦م؛ بسبب بعض الحروب التي وقعت بين الدول الأوربية، وتعرضت عدد من البنوك الإنجليزية للإفلاس، مما أدى إلى أزمة مالية عصفت باستقرار النظام المالي البريطاني فسبّب ذلك توتراً اقتصادياً كبيراً في أوروبا، وظهرت أزمة أخرى في ١٨٨٢م، وأزمة تالية في ١٨٩٠م، وانتشرت أزمة كبيرة في أوروبا في ١٩٠٠م، تلتها أزمة عام ١٩٠٧م وأزمة ١٩١٣م.

أما أعنف الأزمات التي حدثت في القرن العشرين فهي أزمة الكياد الكبير (١٩٢٩م - ١٩٣٣م)، والتي هزت العالم، وكانت لها سمعة

مدوية، والتي سنتناولها بالتفصيل لما لها من أوجه تشابه مع الأزمة الاقتصادية الراهنة، وتلتها أزمة حدثت خلال الفترة (١٩٧٤م – ١٩٧٥م)، وكانت أزمة هيكلية خطيرة في مجال الطاقة، حيث أعلنت ولادة مرحلة جديدة من مراحل تطور الرأسمالية، وكان لها أكبر الأثر في الأزمة العالمية التي حدثت إبان هذه الحقبة، والتي أعلنت قيام دورة جديدة من تراكم رأس المال.

وتُعد الأزمة التي حدثت (١٩٨١م – ١٩٨٣م) أشد عنفاً من أزمة السبعينيات السابقة، والتي سميت بأزمة الديون العالمية ففي ظل تحرير القطاع المالي والمصرفي وحرية حركة رؤوس الأموال، توسعت البنوك التجارية العالمية في عملية الإقراض لحكومات دول العالم الثالث، وقد اقترنت حركة التوسع هذه في الإقراض بتعثر تلك الحكومات وإعلان الدول المدينة عدم قدرتها على الوفاء بأعباء الديون وخدمتها، كما فعلت المكسيك في عام ١٩٨٢م وتبعها عدد من الدول، وبدأت محاولات حكومات الدول الدائنة لاحتواء هذه الأزمة خوفاً من انهيار مؤسساتها المالية وقطاعها البنكي، فتدخلت لمنع مؤسساتها المالية من الإفلاس وانهيار جهازها المصرفي، واستمرت الأزمة على مدار عقدين من القرن الماضي، وخضعت الدول المدينة لوصفة المؤسسات الدولية تحت ما عرف ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي "*Economic Reform and Structural Adjustment Program*".

وهناك الأزمة المالية التي حدثت في عام ١٩٩٧م، حيث شهدت الدول الأسيوية أزمة مالية شديدة بدأت الأزمة بانهيار عملة تايلاند عقب قرار تعويم العملة الذي اتخذته الحكومة والتي فشلت بعد ذلك محاولاتها في دعم عملتها في مواجهة موجة المضاربات القوية التي تعرضت لها، وأثر ذلك فوراً على دول أخرى مثل الفلبين، اندونيسيا ، كوريا الجنوبية وغيرها، وقد تفاقمت الأزمة حيث تزايد حجم الدين الخارجي لأربعة من أكبر الدول الآسيوية إلى أن بلغ ١٨٠%.من حجم إجمالي الناتج المحلى لها، وتدخلت المؤسسات الدولية وبصفة خاصة صندوق النقد الدولي فتم طرح حزمة سياسات لإنقاذ الوضع شريطة قيام تلك الدول بتنفيذ برامج معينة للإصلاح الاقتصادي والهيكلي كما حدث في أندونسيا وكوريا الجنوبية ودول أخرى، فيما عدا ماليزيا التي رفضت هذه الحزمة.

وهناك أزمة "فقاعات شركات الإنترنت" التي حدثت في أواخر القرن العشرين ومطلع الألفية الثالثة، حيث عرف العالم نوعاً جديداً من الأزمات المالية بدأت حين أدرجت أسهم تلك الشركات في سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة والذي يعرف بمؤشر ناسداك "*NASDAQ*"أو مؤشر التكنولوجيا الحديثة حيث ارتفعت أسعار أسهم تلك الشركات في البداية بشكل كبير في وقت حقق فيه عدد قليل من تلك الشركات أرباحاً حقيقية مما أدى إلى انفجار تلك الفقاعة في عام ٢٠٠٠م، وحدث انخفاض في أسعار تلك الأسهم بسرعة كبيرة

وبصورة ملحوظة، وتزامن هذا الانخفاض مع حدوث هجمات سبتمبر عام ٢٠٠١م، وأثاره السلبية على المجتمع الأمريكي مما أدى إلى إغلاق أسواق المال الأمريكية بشكل مؤقت، واستمر الانخفاض لتهبط قيمة مؤشر التكنولوجيا المرجح لناسداك بحوالي ٧٨% في عام ٢٠٠٢م، فقام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض سعر الفائدة من ٦,٢٥% إلى نسبة ١% وذلك لحفز النمو الاقتصادي نتيجة لتأثر تلك الشركات بشدة.

أما الأزمة المالية الأمريكية التي يشهدها الاقتصاد العالمي اليوم منذ ٢٠٠٨م وحتى الآن، فيمكن تصنيفها من نوع الأزمات التي تؤدي إلى حالة كساد اقتصادي عام، فهي أزمة النظام الراسمالي *Crisis of The Global Capitalism*، والأدلة على ذلك واضحة، حيث أشارت تقارير صندوق النقد الدولي، والتي ترصد تطور أداء الاقتصاد العالمي والتنبؤ به، إلى أن الاقتصاد العالمي من المؤكد أن يمر بحالة تباطؤ اقتصادي، ودأب الصندوق في الأشهر السابقة لحدوث الأزمة على إصدار عدد أكبر من التقارير بين فترات زمنية قصيرة، يعيد فيها تنبؤاته عن الاقتصاد العالمي، وكل تقرير يشير إلى أن الاقتصاد سيتباطأ بصورة أكبر عن التقرير السابق، وهذا ما حدث بالفعل.

ولا تقتصر الأدلة والشواهد التي تبرهن على أن الأزمة المالية الأمريكية الحالية تؤثر سلباً على الاقتصاد الحقيقي فقط، ولكن هناك

أدلة وشواهد قوية أخرى، تتمثل في زعزعة الثقة، وأيضاً حالة الاضطراب التي أصابت المستثمرين والمستهلكين على حد سواء، وكما هو معروف في الاقتصاد فإن هناك شرطاً ضرورياً لتحقيق بيئة اقتصاد كلي مستقرة، ألا وهو وجود قطاع مالي قوي ومستقر، وكما هو واضح؛ فالقطاع المالي غير مستقر، ومن ثم من الصعوبة أن تهنأ بيئة الاقتصاد الكلي بالاستقرار.

أزمة الكساد الكبير في الفكر الاقتصادي

يبني السلوك الاقتصادي لمختلف المتغيرات الاقتصادية على أساس استقراء السلوك في الماضي وتوقع السلوك المستقبلي، ويعتبر من أعقد أنواع التوقعات، لأنه محكوم بعدد وكم كبير من المتغيرات المنتظمة والعشوائية، نتيجة اتساع دائرة التأثر والتأثير بين هذه المتغيرات وبعضها، وذلك بعد أن أصبحت تلك التأثيرات عابرة للحدود والقارات بسبب العولمة والانفتاح المعلوماتي وآليات الليبرالية.

ولكن هذا السلوك بفعل هذه العوامل أصبح من الصعب التحكم في عدم تعرضه لاختلال توازني يؤدي به إلى حدوث أزمة اقتصادية تجابها المجتمعات جميعها، ولذا نشأت العديد من الأزمات، أشهرها وأهمها على الإطلاق تلك الأزمة الكبرى التي نشأت في ثلاثينيات القرن الماضي، وسنتعرض لها بالشرح حتى نستنتج منها ما قد يفيدنا في أزمة القرن الحالي.

حدوث الأزمة

كانت الأزمة الشهيرة في عام ١٩٢٩م أسوأ كارثة اقتصادية عالمية عرفها التاريخ، وتسمى "*The Great Depression*"، فلقد حدث هذا الكساد الكبير بدولة تتبع اقتصادياً النظام الرأسمالي (الولايات المتحدة الأمريكية)، وتحكمها فيه أساسيات النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، والتي يسير على نهجها نظام اقتصاد السوق أو النظام الاقتصادي الحر، باعتباره وريثاً أو امتداداً للنظام الرأسمالي، وتأسست هذه النظرية على يد عالم الاقتصاد الاسكتلندي "آدم سميث *Adam Smith*" في القرن التاسع عشر، والذي أكد في كتابه "ثروة الأمم *The Wealth Of Nations*" مبدأ الحرية الاقتصادية بجملته الشهيرة: (دعه يعمل، دعه يمر *Laissez - Faire, Laissez - Passer*) وعارض تدخل الدولة في الاقتصاد عملا بفكرة "اليد الخفية *Invisible Hand*"، والتي رأى من خلالها أن البحث عن المصلحة الخاصة يحقق المصلحة العامة تلقائيا، وهي التي تعيد التوازن بين العرض والطلب، وتمتص أوتوماتيكياً تلك الضغوط التضخمية أو الانكماشية التي تحدث في المدى القصير، فكانت آلية السوق هذه من المسلمات في هذا النظام الرأسمالي لفترة ليست قصيرة وتعمل بكفاءة، ولكن مع ظهور أزمة الكساد العالمي العظيم خلال الفترة من (١٩٢٩م - ١٩٣٣م) كشفت هذه الأزمة عن عجز المدرسة الكلاسيكية في مواجهة هذا الأمر، وظل العالم ينتظر أن تعمل اليد الخفية لتنقذه من الكساد.

وفي الوقت نفسه برز على السطح الفكر "الكينزي" من خلال كتاب "جون ماينارد كينز *John Maynard Keynes*" (١٩٣٦م)، والذي انتقد فيه النظرية الكلاسيكية، وأثبت خرافة فكرة "اليد الخفية"، وحارب الادعاء بأن الأسواق تتمتع بالقدرة على إصلاح عدم توازنها، وخاصة آلية تنشيط الطلب (الطلب الفعال *Effective Demand*) للخروج من شبح الركود، ورأى أن أحوال الكساد والتضخم تحتاج إلى تدخل مباشر من قِبل الدولة لإصلاحها، وكانت الدعوة لتدخل الدولة قوية، خاصة بعد تعطل قوى الإنتاج وخروج ما يزيد عن ربع القوى العاملة الصناعية إلى البطالة، ووفقاً لـ "كينز" يكون تدخل الدولة من خلال خفض أسعار الفائدة، وهو ما يعني زيادة السيولة لدى الأفراد، وبالتالي زيادة الطلب أملاً في أن تعود الحياة إلى سابق عهدها، وبالفعل استخدمت الدول الغربية سياسة الإدارة الاقتصادية وذلك -في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية-لإعادة البناء الاقتصادي وفي التخطيط والنمو المستقبلي، وتمكنت "النظرية الكينزية" من تحقيق نمو وازدهار اقتصادي في الخمسينيات والستينيات، حيث أقدمت الدول الغربية على تأميم بعض الصناعات والأنشطة المهمة بالنسبة للاقتصاد، مثل صناعات الحديد والصلب والسكك الحديدية، وأصبحت المشروعات الخاصة خاضعة لتوجيه الدولة بشكل عام، وانتصرت "المدرسة الكينزية" على غيرها من المدارس الاقتصادية، ولنعيد قراءة الماضي، ونرى معاً ماذا حدث قبل الأزمة وخلالها..

* عند انتقال الرأسمالية من مرحلة الزراعة كأساس لها إلى الثورة الصناعية، تم التخلي عن أعداد كبيرة من العاملين بسبب اختراع الآلة والكهرباء، وبدأت بوادر الكساد تحديداً منذ دخول العالم في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م، وتوجيه مختلف الموارد والمخصصات للحرب بعيداً عن أهدافها الطبيعية المدنية، ومن ثم توجيه ضربة قاصمة لقطاع الإنتاج الحقيقي، وولدت المشاكل الاقتصادية مشاكل سياسية واجتماعية في الولايات المتحدة التي كانت نقطة انطلاق أو بداية الأزمة ١٩٢٩م، ثم ضربت التوابع باقي دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء.

* انهار الإنتاج الصناعي والصادرات الصناعية، وتراجعت أحجام التجارة الدولية، وخسر المودعون مدخراتهم التي استثمروها في سوق رأس المال حيث تراجعت البورصات، فلقد كان هناك إقبال كبير من عامة الشعب الأمريكي على البورصات، ووصلت قمة أسعارها في ١٩٢٩م، حتى جاء يوم الثلاثاء الأسود-كما سمي- (١٩٢٩/١٠/٢٤م) الشهير، والذي انهارت فيه بورصة "وول ستريت" وخسرت حوالي ٤٠٪ من قيمة الأسهم، وانهارت معها كافة البورصات الأمريكية، وجاء بعد ذلك ما سُمي بالخميس الأسود أيضاً (١٩٢٩/١٠/٢٩م)، وعادت موجة قوية للبيع حتى كان المعروض للبيع وقتها ١٦٤١٠٣٠ سهماً دون أن يوجد مشتري واحد، وأفلس الأفراد، وكذلك انهارت ٤٠٪ من البنوك، وأفلس العديد من الشركات والمؤسسات، وصارت

المصانع تسرح العاملين فيها، وأصبحت البطالة بمعدلات كبيرة جداً وصلت إلى ٢٥٪، وتوقفت عجلة الإنتاج بشكل شبه تام لعدم وجود طلب على المنتجات، وصارت الدخول الموزعة لعناصر الإنتاج متدنية إلى الحد الذي لا يخلق طلب يذكر على العرض السلعي، وتواصل خفض الإنفاق، وهو ما أدى إلى المزيد من تراجع الطلب، وعلى سبيل المثال؛ فلقد تراجعت مبيعات السيارات في أمريكا وأوروبا تراجعاً كبيراً خلال الفترة من ١٩٢٩م وحتى منتصف ١٩٣٠م، بالإضافة إلى الانهيار بشكل كبير ومتتابع في أسواق المال، والتي عاودت الصعود مباشرةً في مطلع عام ١٩٣٠م، ولكن دون مستوى ما قبل أكتوبر ١٩٢٩م بنحو ٣٠٪، وعلى الرغم من ذلك فإن الأزمة ظلت قائمة لأنها أزمة اقتصاد حقيقي أكثر من كونها أزمة قطاع مصرفي، فلم يتعاف الاقتصاد العالمي إلا بنهاية الثلاثينيات رغم التعافي التدريجي لأسواق الأسهم منذ مطلع ١٩٣٠م.

* تفاوتت فترة الأزمة الأولى عام ١٩٢٩م من دولة إلى أخرى، بحسب سرعة وكفاءة تعاملها والإجراءات التي اتخذتها، ولكنها طالت جميع الدول سواء النامية أو المتقدمة، نظراً لأن الكساد يعني التوقف أو الشلل شبه الكلي لعجلة الإنتاج، وتراجع الإنتاج الصناعي في الدول الصناعية يعني تراجع طلب تلك الدول على مُدخلات الإنتاج من المواد الخام وغيرها الواردة من الدول النامية، لهذا تراجعت أسعار المواد الأولية خلال سنوات الأزمة بين ٤٠ و٦٠٪.

تفسير حدوث الأزمة

تعددت المدارس الفكرية والاقتصادية التي حاولت وضع تفسير علمي لأزمة ١٩٢٩م وسبل الخروج منها، ومن هذه المدارس المدرسة الكلاسيكية، المدرسة النقدية، المدرسة النيوكلاسيكية، المدرسة الهيكلية والمؤسسية، حيث نرى الآتي:

* أرجع البعض الأزمة إلى لجوء بريطانيا مطلع العشرينيات إلى إعادة العمل بمعيار الذهب، أي ربط الجنيه الإسترليني بالذهب، بحيث يصبح قابلاً للتحويل إلى ذهب، فقبل عام ١٩١٤م كان النظام النقدي الدولي يقوم على الذهب، وكانت أسعار صرف العملات تتحدد انطلاقاً من المحتوى الذهبي لكل منها، وبذلك كان للذهب دور بارز في التنظيم الذاتي للأوضاع الاقتصادية للبلدان، وبالتالي في تقييد حجم النقود وتثبيت الاستقرار في قيمة العملات، ومع بداية الحرب العالمية الأولى ارتفعت الأسعار، وزاد الطلب على الذهب، خاصة مع تناقص الكميات المستخرجة منه، فارتفعت تكاليف استخراجه، وفي هذه المرحلة كان الاقتصاد الأمريكي ينمو نمواً سريعاً، ولم يعاني من الاختلالات الاقتصادية التي تعرضت لها أوروبا, ولذلك أصبح الدولار من أكثر العملات قابلية للتحول إلى الذهب، وبدأت العملات تقيم بكل من الذهب والدولار، وأصبح سعر الجنيه الإسترليني يساوي ٤,٨٦ دولار، وترتب على هذا عرقلة الصادرات البريطانية نتيجة ارتفاع سعر

صرف الجنيه، وهو ما أدى إلى موجة من التراجع في قطاع الإنتاج والتصدير، ومن ثم في التوظيف والأجور، ثم تراجع الطلب، مما أدى لانهيار أسواق المال.

* أرجع البعض الأزمة آنذاك إلى آلية ومنظومة السوق الحر، حيث أثبتت التجربة أن اليد الخفية ليست مبرأة من كل ذنب أو عيب، ولا تضمن استمرار مسيرة الخير، بل تقود إلى أزمات متوالية، كما ركزت تلك المنظومة على جانب العرض وأغفلت جانب الطلب.

كيفية الخروج من الأزمة

للخروج من أزمة ١٩٢٩م، كان لابد من انقلاب على الفكر الكلاسيكي من خلال "النظرية الكينزية"، والتي طالبت بتغيير رأس المال تغييراً بنيوياً، بأن تتدخل الحكومة بقوة في جانب الطلب من خلال الإنفاق العام الحكومي لسد النقص الحاصل في الإنفاق الخاص، وإقامة مشاريع الدولة، خاصة في البني التحتية والمواصلات وبناء الجيش، وبواسطة التحالف بين الدولة ورأس المال الصناعي الاحتكاري، ومن خلال ما تقدمه من حوافز للشركات العاملة في مختلف القطاعات، ازدادت فرص التوظيف، ومن ثم ازدادت معدلات الدخول من خلال تشغيل العاطلين ولو بأعمال ثانوية غير منتجة، بما يؤدي إلى دفع الطلب الكلي لأعلى، وبالتالي عاد الطلب للنشاط من جديد، وعادت الحياة إلى المصانع والشركات التي توقفت عقب الأزمة، ودارت عجلة الإنتاج

والربح من جديد، وكان هذا ما فعله "كينز" من خلال نهج الدولة المتدخلة أو نهج الاقتصاد الرأسمالي الموجه.

إلا أنه على الرغم من الدور الكبير لأفكار "كينز" في انتشال النظام الرأسمالي من ورطته آنذاك، فقد تم توجيه العديد من الانتقادات لنظريته من قبل النقديين الجدد ومروجي مشروع العولمة المعاصر، بل وصل الأمر بالبعض منهم في منتصف الثمانينيات إلى حد وصف فترة ما سُمي بـ "العهد الكينزي" بأنه (لم يكن أكثر من مجرد وصمة في جبين وتاريخ الرأسمالية، ترتب عليها أن عادت المجتمعات التي طبقته إلى الوراء)، ومن ثم فإن موجة العولمة المعاصرة ليست إلا عودة للوضع الطبيعي للرأسمالية من وجهة نظرهم.

ولكن منذ ذلك الحين صار التحكم بالإنفاق الكلي من خلال التدخل الحكومي وتحريك الإنفاق العام واحداً من أهم أدوات السياسة الاقتصادية المؤثرة في الأهداف المرغوبة، سواء كانت الأهداف مزيداً من معدلات التنمية مع مستوى مقبول من عدم الاستقرار، أو كانت سياسات استقرارية في ظل معدلات نمو مقبولة، وأصبحت الدورات الاقتصادية أقل حدة وأطول مدة، حيث أصبح المنحنى المعبر عن هذه الدورات أكثر انبساطاً في مراحل (الانتعاش، الركود، الكساد)، وصارت الأزمات التي تحدث مع ارتفاع معدلات البطالة وأيضاً السياسات الاقتصادية الكلية المؤثرة في جانبي العرض والطلب، تعطي

المضادات المانعة لحصول الأزمة، واتسعت أدوات هذه السياسات مع توسع نطاق التأثير جراء (العولمة) واتساع نطاق الخطر المحتمل للأزمة لإمكانية شمولها العالم بأسره.

ماذا بعد الأزمة

أدى الكساد الكبير إلى أن تكون الولايات المتحدة بحاجة لحرب للهروب من ذلك الكساد، فكانت الحرب الأمريكية الأسبانية، والتي بدأت باحتلال المستعمرات الكبيرة للأسبان، ومنها لكوبا والفلبين التي ظلت محتلة لمدة ٥٠ عاماً، وكان السبب الواضح والجلي لتلك الحرب سبباً اقتصاديا بحتاً ليس أكثر، وسميت هذه الحقبة في "موسوعة بريتانيكا *Encyclopedia Britannica*" (أشهر الموسوعات العالمية) ببداية الحقبة الإمبريالية الأمريكية، أخرجت الحرب العالمية الثانية أمريكا من المشكلة التي كانت تعانيها، وتعلموا من الحرب دروساً لتأسيس نظام ما بعد الحرب، فأسسوا لجان خاصة بهذه المهمة، وخلصت هذه اللجان التي تأسست إلى أن ضبط العالم وتجارته يتطلب إنشاء مؤسسات اقتصادية وسياسية.

وفي عام ١٩٤٤م جاءت اتفاقية "بريتون وودز *Breton Woods*" الشهيرة، والتي أتفق عليها بين بريطانيا والولايات المتحدة ثم أقرها ٧٣٠ موفداً من ٤٤ دولة في مؤتمر في "هامشير" بعد الحرب الثانية، ولقد كان المفاوض البريطاني على الاتفاقية الاقتصادي

"كينز"، وبموجب اتفاقية "بريتون وودز" تم إنشاء صندوق النقد الدولي، وظهر نظام نقدي جديد عُرف باسم "نظام الصرف بالذهب"، يقوم هذا النظام على أساس الدولار الأمريكي القابل للإبدال بالذهب، بسعر ٣٥ دولار لكل أونصة ذهب، ووفقاً لذلك فإن البنك المركزي في أمريكا يكون ملتزماً بتحويل الدولارات إلى ذهب على هذا الأساس، وطبقاً للسعر المعلن عنه.

مكنت الإمكانات الهائلة للولايات المتحدة الأمريكية في التجارة الدولية، والإمكانات المادية المتوفرة لها، للاضطلاع بهذا الدور، وخاصة أنها خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية، وذات اقتصاد قوي؛ حيث تملك نصف ذهب العالم، أما أوروبا واليابان فقد خرجوا من الحرب مدمرين، والدول الأخرى كانت مسارح للحرب.

أي أن النظام الرأسمالي خرج بعد الأزمة أقوى مما كان، وأخذ الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على عاتقه المحافظة على سعر صرف عملته مقابل العملات الأخرى شراءً وبيعاً، بنفس السعر المعلن عنه، لذلك قامت الدول باستعمال الدولار في احتياطاتها الرسمية، جنباً إلى جنب مع الذهب.

وبذلك تكون اتفاقية "بريتون وودز" قد أضفت ميزة فريدة على الدولار، وجعلته العملة الوحيدة التي يكون لها سعر تعادلي مقابل الذهب، واستغلت أمريكا مركزها المؤثر القوي في التجارة العالمية،

ولاسيما احتياطياتها من الذهب، مما جعلها في الحقيقة منافساً لصندوق النقد الدولي، وجعل دور الصندوق تكميلاً لها، وأصبح الدولار يشكل عنصراً هاماً من عناصر السيولة الدولية بجانب الذهب، وتحتفظ به معظم الدول، وبذلك وبشكل طبيعي أصبحت مهمة الدفاع عن الدولار وأسعار صرفه وتحقيق الاستقرار فيه موكلة إلى دول أخرى، وبشكل خاص المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وكانت الولايات المتحدة لا تطبع من النقود إلا بمقدار ما لديها من الذهب.

وفي أوائل الستينيات اندلعت حرب فيتنام، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة لنقود، وبالتالي أخذت تطبع نقوداً أكثر من احتياطات الذهب الموجودة لديها، مما كان له أكبر الأثر في وضع بذور التضخم، حيث بدأت أمريكا في نظام الصرف الثابت، وهو ما أدى لخسائر كبرى في العالم.

ومن ذلك التاريخ بدأت أمريكا تطبع النقود بقدر حاجتها، دون أن تكون لهذه النقود قيمة حقيقية، مما نتج عنه أنه منذ عام ١٩٥٠م وحتى عام١٩٧٠م زادت النقود المطبوعة ٥٥٪ مما كانت عليه، بعد إلغاء نظام الصرف الثابت وفي الفترة من عام ١٩٧٠م وحتى عام ٢٠٠٠م كانت نسبة زيادة النقود ٢٠٠٠٪، هذه الزيادة الكبيرة لم تكن تعكس اقتصاد حقيقي منتج، ولكنه تحول لاقتصاد مضاربات فكك القوانين التي ترتبت بعد الحرب العالمية الثانية، وبدأت الأزمات تتلاحق.

ولكن في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات خاصة مع انهيار الشيوعية، وبزوغ القطب الواحد حدث ارتداد فكري بالنسبة لدور الدولة، حيث اتجهت نحو خصخصة المشروعات العامة، وإعطاء المزيد من الحرية في التصرفات مرة أخرى للمشروعات الخاصة وتقلص وسائل الرقابة عليها، ومع أزمة الرهن العقاري - التي سنتعرض لها - عادت الدولة مرة أخرى للمدرسة "الكينزية" وآرائها، ولجأت لشراء مؤسسات خاصة منعاً لانهيارها، واستخدمت السياسة النقدية والمالية للحيلولة دون انهيار النظام الاقتصادي العالمي.

الخلاصة

إن من السمات الرئيسية للاقتصاد الرأسمالي تقلب أحواله بين انتعاش ثم ازدهار من جهة، وبين انكماش ثم ركود ثم كساد من جهة أخرى، ومن المعتاد اعتبار أن الحالات الأخيرة هي التي تعبر عن وقوع النظام في أزمة، وربما تكون حدة التقلبات الدورية للنظام الرأسمالي قد خفت مع شيوع تطبيق السياسات الكينزية، وذلك في أعقاب الكساد الكبير في أواخر العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، أي شيوع سياسات تدخل الدولة في الاقتصاد الرأسمالي لضبط حركة الأسواق والتعويض عن فشلها في استعادة التوازن، ولسد الثغرات التي تنشأ عن النظرة الفردية للنشاط الاقتصادي وغياب النظرة المجتمعية، إلا أنه مع التراجع عن هذه السياسات منذ أواخر السبعينيات من القرن العشرين،

وكذلك التراجع عن مفهوم دولة الرفاهية الذي ظهر بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، وحلول فلسفة الليبرالية الاقتصادية الجديدة وبروز ظاهرة العولمة، عادت هذه التقلبات للظهور بشكل أكثر حدة، وتكررت الأزمات على فترات متقاربة مع اشتداد وطأتها.

وتشير الدراسات المتاحة إلى أن الاقتصاد الأمريكي قد تعرض منذ أواخر أربعينيات القرن العشرين إلى عشر أزمات انكماش أو ركود، بمعدل أزمة كل ست سنوات، وكانت الأزمة تستغرق نحو عشرة شهور في المتوسط، ومن أسوأ هذه الأزمات أزمة (١٩٧٣م – ١٩٧٥م) وأزمة (١٩٨١م – ١٩٨٢م)، التي استمرت كلاً منهما ستة عشر شهراً، وإذا أضفنا إلى هذه الأزمات ما يتعرض له باقي النظام الرأسمالي من أزمات، كأزمة نظام النقد الأوروبي في ١٩٩٢م، وأزمة المكسيك في (١٩٩٤م - ١٩٩٥م)، والأزمة الآسيوية في ١٩٩٧م، والأزمة الروسية والأزمة البرازيلية في (١٩٩٨م - ١٩٩٩م)، وأزمة الأرجنتين في ٢٠٠١م، سيتضح لنا مدى انكشاف وهشاشة النظام الرأسمالي، أي شدة تعرضه للوقوع في الأزمات الاقتصادية.

أما الأزمات المالية عموماً والمصرفية خصوصاً فهي أكثر تكرراً، وقد أحصت دراسة حديثة لصندوق النقد الدولي ١٢٤ أزمة مصرفية حادة (يطلق عليها "أزمة منظومية") خلال ٣٧ سنة من عام١٩٧٠م حتى عام ٢٠٠٧م، وبالتالي فان الأزمة الراهنة - والتي

سنتعرض لها تفصيلياً في الفصل القادم - ليست إلا حلقة في سلسلة طويلة من الأزمات التي يولدها النظام الرأسمالي من داخله ولا يتعرض لها من خارجه، ولذا فهي لم تكن أزمة مفاجئة ولا ظاهرة غريبة لمن درس تاريخ هذا النظام، وهذه حقيقة لا ينكرها حتى أكثر أنصار الرأسمالية تشدداً، فهم يقررون أن "الرأسمالية قد ولّدت الأزمات على الدوام، وسوف تولّد المزيد منها مستقبلاً"، بعبارة أخرى؛ لم يستطع النظام الرأسمالي بالرغم من تقلبه بين الحرية والقيود أن يقضي على هذه الأزمات، ولذا فلم يعد من الوارد عند أنصار الرأسمالية استهداف منع وقوع الأزمات، بل الوارد فقط هو إدارة مثل هذه الأزمات عندما تقع إدارة ذكية.

الفصل الثالث
الأزمة الاقتصادية الراهنة

إن الأزمة الاقتصادية العالمية الحادثة الآن والتي نبعت من أمريكا هي أسوأ أزمة حدثت منذ أزمة الكساد العالمي عام ١٩٢٩م، وكما وصفت(٧) بأنها "ربما تكون حدث القرن"، فما حدث ويحدث يعتبر بركاناً حقيقياً مالياً واقتصادياً سبّب العديد من الخسائر، ليست في أمريكا وحدها ولكن في أوروبا وأسيا والعديد من دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، وترك الكثير من معالم الدمار التي سيستمر مفعولها للعديد من السنوات القادمة، فمنذ مطلع العام تنبأت المؤشرات الاقتصادية المختلفة بحدوث كساد في النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي، وكان من أهم تلك المؤشرات الارتفاع المطرد في أسعار البترول؛ مع تكرر الأزمات الائتمانية في الأسواق العالمية؛ وأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة؛ وارتفاع معدل البطالة، ففي يناير ٢٠٠٨م، ارتفعت أسعار البترول لتصل إلى ١٤٧ دولار للبرميل في يوليو، وذلك قبل أن تبدأ في الانخفاض بعد ذلك، وقد أدى ذلك الارتفاع

٧- وصف الرئيس السابق للاحتياطي الأمريكي" آلان جرينسبان".

الذي استمر لفترة إلى قفزة كبيرة في أسعار السلع الأساسية مما هدد بحدوث ركود أو "كساد" تضخمي *Stagflation*، أما في النصف الثاني من ٢٠٠٨م فقد شهدت أسعار معظم السلع انخفاضاً في ظل التوقع لحدوث كساد عالمي، ومن ناحية أخرى، سجلت معدلات التضخم العالمية مستويات تاريخية، حيث كان هناك اتجاه عام لزيادة عرض النقود خاصة من قِبل البنك المركزي الأمريكي "*FED*"، وقد كان هذا التضخم أكثر قوة في البلاد المصدرة للبترول حيث ارتفعت لديها احتياطيات النقد الأجنبي، مع الافتقار إلى حزمة من السياسات النقدية المناسبة – مثل عمليات السوق المفتوحة على سبيل المثال – وذلك للاحتفاظ بالمعدلات المستهدفة لأسواق النقد وأسعار الفائدة، فيما يّسمى بعمليات التعقيم *Sterilization*.

تأثر العالم كله بما حدث في أمريكا فمن المعروف أن السوق الأمريكية ترتبط ارتباطاً عضوياً بالاقتصاد الأوروبي والآسيوي، فالشركات الصناعية في هذه الدول تعتمد بنسبة تتعدى ٧٠٪ على ترويج منتجاتها داخل السوق الأمريكية، وفي حالة تراجع نشاط الاقتصاد الأمريكي فإن هذه الشركات تعاني من انخفاض حجم مبيعاتها وتراجع ربحيتها، وعندما تظهر مؤشرات على هذا التراجع مثلما حدث في بداية الأزمة تبدأ البورصات العالمية في الانحدار والتقهقر، نظراً لأن صناديق الاستثمار ومؤسسات رأس المال تبدأ في التخلص مما بحوزتها من أسهم، وتزداد عمليات البيع في كافة أسواق المال، مما

يؤدي إلى تراجع القيمة السوقية للأسهم وانخفاض أسعارها على المستوى العالمي، وانهيار جميع الأسواق بالعالم.

فهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم وتحولها إلى دولة عظمى بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك قيادتها للمعسكر الغربي، وغزوها الثقافي والاجتماعي كافة المجتمعات الأوروبية وأيضاً بعض المجتمعات العربية وفرض أيديولوجيتها الليبرالية الجديدة التي تقضي بكف يد الدولة نهائياً وبشكل مطلق عن التدخل في إدارة الاقتصاد، وترك المسألة بالكامل لحرية السوق القادرة على تنظيم نفسها بحكم الآلية السحرية المزعومة لقوى العرض والطلب، كل ذلك كان تعبيراً عن قوتها المتنامية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

ومع العولمة وتطور تكنولوجيا الاتصال وعدم توفر مقومات الرقابة والشفافية طغت معاملات السوق الاقتصادية الافتراضية *Virtual*، والتي قامت أساساً على المضاربات والتوسع في منح القروض (خصوصاً القروض العقارية)، على السوق الاقتصادية الواقعية، والتي تقوم أساساً على الإنتاج والاستهلاك والتبادل في حدود معروفة سلفاً ومقننة، وأصبحت السوق العالمية بالنسبة لمديري الشركات الكبرى والبنوك العالمية والمستثمرون ملعباً خاصاً بهم، يمارسون فيه كافة الأساليب المشروعة وغير المشروعة لتحقيق أقصى ربح، دون النظر لما قد يحققه ذلك من خسارة غيرهم.

مظاهر ما قبل حدوث الأزمة

كانت هناك تنبؤات مبكرة على انفجار بركان الأزمة، فقد تنبأ العديد من كبار الاقتصاديين بأن الرأسمالية لن تستمر إلى الأبد بحكم تناقضاتها الداخلية، وأنها ستسقط حتماً نتيجة التآكل التدريجي لذاتها في لحظة تاريخية معينة تحت وطأة هذه التناقضات، ومن أبرز الاقتصاديين القدامى "چوزيف شومبيتر *Joseph Chompiter*"(٨)، وأيضاً "فرانسيس فوكوياما *Francis Fukuyama*"(٩)، الذي رأى أن هناك العديد من المؤشرات قد اتضحت، مؤكدة على أن ثورة الرئيس الأمريكي "ريجان" قد جنحت عن مسارها الصحيح بصورة خطيرة على امتداد العقد المنصرم، فجاءت الأزمة المالية الآسيوية كإنذار مبكر على هذا الخطر، فدول كتايلاند وكوريا الجنوبية عملت بناءً على ضغوط أمريكية على تحرير أسواق رأس المال بها، فتدفقت أموال كثيرة على اقتصادياتها، مما خلق فقاعة كبيرة، لكن مع بادرة وجود مشكلة مالية فيها سارع الكثيرون بالفرار، بينما رفضت دول أخرى كالصين وماليزيا إتباع هذا النموذج الأمريكي، وأبقت على أسواقها المالية مغلقة أو تحت تنظيم صارم، مما قلل تعرضها لتلك الأخطار.

٨- ولد في "مورافيا"، ودرس القانون والاقتصاد في جامعة "فيينا"، وحصل منها على درجة الدكتوراه في عام ١٩٠٦م، وعين وزيراً للمالية (١٩١٩م - ١٩٢٠م) بالنمسا، ثم رئيساً لبنك "بيدرمان"، ثم أستاذاً في جامعة "بون" ١٩٢٥ ـ ١٩٣٢م، ثم هاجر إلى أمريكا وشغل منصب أستاذ بجامعة "هارفارد" منذ ١٩٢٧م وحتى ١٩٥٠م.

٩- "فرانسيس فوكوياما *Francis Fukuyama*": أحد المفكرين الأمريكيين البارزين، وهو المُنظر السابق لانتصار الرأسمالية الغربية في كتابه الشهير "نهاية التاريخ وخاتم البشر"، عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، كأفضل نموذج توصلت إليه البشرية عبر التاريخ، *www.newsweek.com/id/162401*

ولقد عانت الولايات المتحدة من عجز تجاري منذ عام ١٩٧١م، فلم يسجل ميزانها التجاري أي فائض، بل دائماً ما يسجل عجزاً يزداد سنوياً باستمرار حتى تعدى أخيراً مبلغ ٧٠٠ مليار دولار، ويعود السبب الأساسي لهذا العجز إلى عدم قدرة الجهاز الإنتاجي خاصة السلعي على تلبية الاستهلاك، بالإضافة إلى أن العجز المالي لا يزال مرتفعاً، حيث قدر في ميزانية عام ٢٠٠٨م بمبلغ ٤١٠ مليار دولار، أي ٢,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويغلب في ميزانيتها الطابع العسكري على النفقات العامة، والطابع السياسي على الضرائب، ولا يهدف الإنفاق العام إلى التشغيل بقدر ما يهدف أساساً إلى تمويل العمليات الحربية الخارجية، كما أن الضرائب تُستخدم كوسيلة للحصول على أصوات الناخبين بدلاً من الحصول على إيرادات لتمويل العجز المالي.

كما أظهرت إحصاءات وزارة الخزانة الأمريكية ارتفاع الديون الحكومية، من ٤,٣ تريليون دولار في عام ١٩٩٠م إلى ٨,٤ تريليون دولار في عام ٢٠٠٣م، وإلى ٨,٩ تريليون دولار في عام ٢٠٠٧م، وأصبحت هذه الديون العامة تشكل ٦٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك يمكن تصنيف الولايات المتحدة ضمن الدول التي تعاني بشدة من ديونها العامة، حيث يعادل حجم هذه الديون عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول العربية، ويعادل ثلاثة أضعاف الديون الخارجية للدول النامية، ولا يتوقف ثقل المديونية الأمريكية على

الإدارات الحكومية، بل يشمل الأفراد والشركات أيضاً، فقد بلغت الديون الفردية ٩,٢ تريليون دولار، منها ديون عقارية بمبلغ ٦,٦ تريليون دولار، أما ديون الشركات فتبلغ ١٨,٤ تريليون دولار، وبذلك يكون المجموع الكلي ٣٦ تريليون دولار، أي ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، وهذه الديون بذاتها أزمة اقتصادية خطيرة، هذا إلى جانب أن الولايات المتحدة تعاني من مشاكل اقتصادية أخرى، مثل التضخم الذي تجاوز ٤٪، والبطالة التي تشكل ٥٪، والصناعة التي تتراجع أهميتها، والفقر، وسوء الخدمات التعليمية.

بالإضافة إلى أن بوادر الأزمة ارتبطت بصورة أساسية بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام ٢٠٠٤م، وهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها، خاصة في ظل التغاضي عن السجل الائتماني للعملاء وقدرتهم على السداد، غير أن ما اتخذ من سياسات لم يكن كافياً، مما يدل على خلل بنيوي في النظام والسياسات ذاتها، ولقد تنبأ الاقتصادي الأمريكي "بول فندلي *Paul Findley*"(١٠) في عام ١٩٩٦م بأنه سيحدث خلل بالنظام الرأسمالي، وفي عام ٢٠٠٥م نشر مقال في مجلة اقتصادية يحذر من الأساليب المالية المتبعة التي ستتسبب في انهيار النظام المالي.

١٠- مؤلف أمريكي، كان عضو الكونجرس الأمريكي لمدة ٢٢ عاماً، وعمل محرراً صحفياً، وأصدر بعد خروجه من الكونجرس خمسة كتب حول قضايا الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي، وركز على الأضرار التي تلحق بالولايات المتحدة بسبب انحيازها لإسرائيل.

ولو نظرنا للتسلسل التاريخي لما حدث لتتبعنا كيف انفجر بركان هذه الأزمة، ففي عام ٢٠٠٦م تم الإعلان عن انهيار ٧٠ شركة أعلنت إفلاسها بسبب الرهن العقاري، وفي فبراير ٢٠٠٧م شهدت الولايات المتحدة ارتفاعاً كبيراً في عدم قدرة المقترضين على دفع مستحقات قروض الرهن العقاري، مما أدى إلى أولى عمليات إفلاس مؤسسات مصرفية متخصصة، وفي يونيو ٢٠٠٧م تفاقمت تلك الأزمة، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم، مما أثر على المصارف الاستثمارية التي تقوم بتمويل عمليات الشراء من خلال إصدار سندات قابلة للتداول في الأسواق المالية، وذلك لفترات زمنية محددة تمتد من عشرة إلى عشرين عاماً، فكان هناك مصرف "الاستثمار الأمريكي *Bear Stearns*" كأول بنك كبير يعاني من خسائر قروض الرهن العقاري، وفي أغسطس ٢٠٠٧م بدأ واضحاً هذا الاضطراب في الأسواق المالية الأمريكية، بسبب الارتفاع السريع المستمر في حالات التعثر عن السداد في سوق الرهون العقارية العالية المخاطر، وأعقبها ارتفاع حاد في فروق العائد على الأوراق المالية المضمونة بتلك الرهون العقارية، بما في ذلك التزامات الدين المضمونة بأصول، على نحو يجتذب مراتب ائتمانية مرتفعة، مما ساعد على تطور ونمو هذه الأزمة حتى أصبحت أكبر صدمة مالية منذ الكساد الكبير، مُلحقة الضرر البالغ بالأسواق والمؤسسات الأساسية في النظام المالي، فضخ "البنك المركزي الأوروبي" ٩٤,٨ مليار يورو

من السيولة، وضخت الخزينة الفدرالية الأمريكية من جانبها ٢٤ مليار دولار، كما تدخلت العديد من البنوك الأخرى، مثل "بنك اليابان" و"البنك الوطني السويسري"، وفي سبتمبر ٢٠٠٧م قام "بنك إنجلترا" بمنح قرض عاجل إلى مصرف "*Northern Rock*" لتجنيبه الإفلاس، وقد تم بعد ذلك تأميمه، وفي أكتوبر من عام ٢٠٠٧م أعلن مصرف "*U.B.S*" السويسري عن انخفاض قيمة موجوداته بأربعة مليار فرنك، هذا بخلاف حدوث خسارة لم يسبق لها مثيل في السيولة، فقفزت أسعار الفائدة على المعاملات بين البنوك لأجل ثلاثة أشهر، بما يتجاوز بكثير أسعار الفائدة على الإقراض لليلة واحدة، والمستخدمة كأداة للسياسة النقدية، وحدث هذا في وقت سعت فيه البنوك إلى الحفاظ على ما لديها من سيولة أمام الضغوط الواقعة عليها، وبسبب الزيادة المستمرة في عدم اليقين انسحبط بمدى قدرتها المالية، وتوزيع خسائر البنوك من حيازات الأوراق المالية، المرتبطة بالرهون العقارية العالية المخاطر، وغيرها من أشكال الائتمان.

وانتشرت حالات نقص السيولة بصورة أوسع نطاقاً، حيث لجأت البنوك إلى تخفيض خطوط الائتمان، وزيادة هوامش الضمان للأوراق المالية، وزيادة طلبات إيداع هامش الوقاية من الوسطاء الماليين الآخرين، واتخذت البنوك المركزية الرئيسية تحركات قوية لمعالجة خسائر السيولة، وذلك عن طريق تسهيل الوصول إلى التمويل قصير الأجل باستخدام التسهيلات القائمة، ولكن ذلك لم يحقق إلا نجاحاً أولياً

جزئياً، نظراً لأن علاوات السيولة ظلت عند مستويات عالية، وفي ديسمبر عام ٢٠٠٧م قام "البنك المركزي الأوروبي" بتوسيع جديد في نطاق عملياته، وقام "مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي" ومعه "بنك إنجلترا المركزي" بتوسيع كبير في نطاق الضمانات الإضافية المقبولة، ونطاق المقترضين المسموح لهم بالوصول إلى أموال البنك المركزي، وأعلنت البنوك المركزية الرئيسية مبادرة منسقة ترمي إلى ضمان السيولة الملائمة، بما في ذلك توفير خطوط المبادلات من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي للسماح للبنوك المركزية الأوروبية بتوسيع نطاق سيولة الدولار.

وفي نهاية عام ٢٠٠٧م أيضاً تم الإعلان عن انهيار بنك "ستيرز" كبداية لعمليات انهيار عدة بنوك أخرى في عام ٢٠٠٨م، وتواصلت التداعيات اللاحقة لتوقف المقترضين وشركات الرهن العقاري عن تسديد الأقساط المستحقة عليهم للمصارف، ولشركات التأمين التي تتولى التغطية التأمينية وذلك في حال عدم التسديد، وسرعان ما امتدت من خلال نظام مالي شديد الاعتماد على الرفع المالي، لتتسبب في خفض السيولة في سوق المعاملات بين البنوك، وإضعاف كفاية رأس المال، وفرض تسوية طارئة لأوضاع مؤسسات وساطة مالية كبرى، وإحداث اضطراب عميق في أسواق الائتمان، والحث على إعادة تسعير المخاطر لكثير من الأدوات المالية المختلفة.

بداية من يناير عام ٢٠٠٨م خفضت "الخزينة الفيدرالية الأمريكية" نسبة الفائدة الرئيسية بثلاثة أرباع النقطة لتصل إلى ٣,٥٠٪، وهو إجراء وصفه الخبراء بأنه ذا بُعد استثنائي، وفي مارس عام ٢٠٠٨م اتخذ مجلس الاحتياطي الفيدرالي إجراءات جديدة، بما في ذلك فتح نافذة خصم فعلية أمام المضاربين ذوي الجدارة الائتمانية العالية، وقام عدد من البنوك المركزية أيضاً بتخفيف مواقف السياسات النقدية، تحت تأثير الزيادة المستمرة في مخاطر النتائج دون المتوقعة المحيطة بالآفاق المستقبلية للنمو، وفي هذه الفترة صرحت "الخزينة الفدرالية الأمريكية" بأنها مستعدة لتقديم مبلغ يصل إلى ٢٠٠ مليار دولار لمجموعة محدودة من البنوك الكبرى، وأعلن بنك "*J.P Morgan Chase*" شراءه لبنك "*Bear Stearns*"، وهي العملية التي حظيت بدعم مالي من طرف "الخزينة الفيدرالية الأمريكية"، وفي يوليو ٢٠٠٨م اشتد الضغط على مؤسستي "*Freddie Mac*" و"*Fannie Mae*" الأمريكيتين المتخصصتين في إعادة تمويل القروض العقارية، وأعلنت الخزينة الأمريكية عن خطة لإنقاذ القطاع العقاري، وما زالت أزمة الرهن العقاري الأمريكية تلقي بتوابعها على الاقتصاد العالمي؛ حيث طالت مختلف القطاعات الاقتصادية في الولايات المتحدة وأوروبا، وأدّت إلى خسائر مالية يصعب حصرها، وأغلقت أيضاً بنك "فيرست هيريتج" بفروعه الثلاثة، وبيعت أصول البنكين المملوكين لشركة "فيرست ناشيونال بنك القابضة" إلى فروع

بنك "أوماها"، وأعلن بنك "ونشوفيا كورب" تكبده خسائر ربع سنوية قياسية في الربع الثاني من هذا العام بقيمة ٨,٨٦ مليار دولار.

ومع استمرار التدهور في أوضاع سوق المساكن في الولايات المتحدة، وخصوصاً في شريحة سوق الرهون العقارية العالية المخاطر، استمر الهبوط في أسعار الأوراق المالية المرتبطة بالرهون العقارية، وفضلاً عن ذلك ارتفعت فروق العائد في شرائح السوق الأخرى ذات الصلة ارتفاعاً حاداً، بما في ذلك الأوراق المالية المضمونة ببطاقات الائتمان وقروض السيارات وكذلك قروض الطلبة والرهون العقارية التجارية المضمونة، وذلك نتيجة المخاوف من التزايد المستمر في معدلات عدم السداد والرفع المالي المفرط وأساليب التوريق المشكوك فيها.

في هذا السياق تضاعفت المخاوف؛ حيث لم تحقق البنوك سوى نجاح جزئي في الحفاظ على رأس المال في مواجهة الخسائر المتصاعدة، إذ تم بيع أحد بنوك الاستثمار الرئيسية في الولايات المتحدة على أساس طارئ بدعم من "مجلس الاحتياطي الفدرالي"، وفضلاً على ذلك فقد واجه عدد من صناديق التحوط وغيرها من المؤسسات المرفوعة ماليا بدرجة كبيرة صعوبات خطيرة، وذلك عندما قامت البنوك بزيادة طلبات إيداع هامش الوقاية على ما توفره من خطوط الائتمان، مما أثار خطر عمليات البيع الاضطراري للأصول،

وقد تراجعت أسعار الأسهم أيضاً، خصوصاً في أوائل عام ٢٠٠٨م عندما ازدادت دلائل الضعف الاقتصادي، وتعرضت أرصدة القطاع المالي لأشد الأضرار، وظلت مقاييس التقلب في أوراق الأسهم والعملة على مستوياتها المرتفعة، وعلي العكس هبطت أسعار الفائدة على السندات الحكومية بدرجة كبيرة، بينما زاد الاستثمار في أسواق السلع الأساسية بدرجة غير مسبوقة، حيث يسعى المستثمرون في أوقات الأزمات إلى حيازة أصول بديلة أقل خطراً.

مظاهر ما بعد اندلاع الأزمة

شهد منتصف شهر سبتمبر ٢٠٠٨م تفجر الأزمة المالية في الولايات المتحدة، حيث انهارت فيه مؤسسات مالية ضخمة بعد سنوات طويلة من النجاح، واضطرت مؤسسات أخرى للاندماج خشية السقوط، في حين تواصل انهيار مؤسسات مالية كبرى وبنوك في أوروبا وآسيا نتيجة ارتباطها الاستثماري بالسوق المالية الأمريكية.

فلقد تكبدت أكبر مؤسستين للرهن العقاري في أمريكا وهما "فاني ماي *Fannie Mae*" و "فريدي ماك *Freddie Mac*" خسائر بالغة، حيث تتعاملان بمبلغ ستة تريليون دولار، وهو مبلغ يعادل ستة أمثال حجم اقتصاديات الدول العربية مجتمعة، وتعرضت كل من "*AIG*" وبنك "بير ستيرنز *Bear Stearns*" و"ليمان براذرز *Lehman Brothers*" و"ميريل لينش *Merrill Lynch*"، والتي كان يُعتقد أنها

شركات أكبر من أن تسقط، إما للإفلاس؛ ومن ثم استفادت من "عملية إنقاذ" حكومية، أو أنه قد تم تأميمها، وانفجرت الأزمة المالية؛ مما أرغم الرئيس الأمريكي السابق ووزير خزانته على طلب اعتماد مبلغ سبعمائة مليار دولار (مدفوعة من الضرائب) من الكونجرس، وذلك لإنقاذ "وول ستريت" والبنوك والمؤسسات المالية من الانهيار، وقد رفض الكونجرس هذا الطلب لرفضه مبدأ تدخل الدولة في العملية الاقتصادية، واعتبر أن هذا الطلب هو إجراءات اشتراكية تتناقض مع جوهر الاقتصاد الحر، والذي يقوم عليه النظام الاقتصادي الرأسمالي في أمريكا، وفي صباح ٢٦ سبتمبر عام ٢٠٠٨م انهار بنك أمريكي آخر هو "واشنطن ميوتشوال *Washington Mutual*"، والذي أغلقته الحكومة الأمريكية، وكان ذلك أكبر فشل لمضرف أمريكي، وقد بيعت أصوله المصرفية لبنك "چي. بي. مورجان شيس *J.P. Morgan Chase*" مقابل مبلغ ١٩ مليار دولار، وبدأت سلسلة الانهيارات، ولأن النظام المالي- كمؤسسات - عبارة عن سلسلة متصلة(١١)، فقد أخذت الأزمة تنتقل إلى الأسواق النقدية والمالية الدولية، وبالأخص الأسواق الأوروبية واليابانية والصينية، والأسواق الآسيوية الناشئة مثل كوريا الجنوبية وهونج كونج وإندونيسيا وسنغافورة والهند..الخ.

١١- جريدة القبس ٢٠٠٨/١٠/١٥م، تداعيات الأزمة المالية الأمريكية.

كيف حدثت الأزمة؟

بدأت الأزمة المالية بنمط استهلاك غير متوازن صاحبه تشجيع للاستثمار، ومن ثم طفت على السطح مشكلة الرهن العقاري، والتي خلقت الديون المعدومة ولم يعد باستطاعة البنوك القيام بتسديد المتطلبات الملقاة عليها، ويرجع ذلك إلى المؤسسات المالية التي أسرفت في إصدار الأصول المالية بأكثر من حاجة الاقتصاد العيني، ومع هذا التوسع الكبير في إصدار الأصول المالية زاد عدد المدينين، وزاد بالتالي حجم المخاطر إذا عجز أحدهم عن السداد، وهناك ثلاثة عناصر متكاملة تفسر هذا التوسع المجنون في إصدار الأصول المالية..

١- زيادة أحجام المديونية:

أو ما يطلق عليه اسم "الرافعة المالية *Leverage*"، فقد استقرت المبادئ السليمة للمحاسبة المالية على ربط حدود التوسع في الاقتراض بتوافر حد أدنى من الأصول المملوكة، فالمدين يجب أن يتملك حداً أدنى من الثروة حتى يستدين، وأن يتوقف حجم استدانته على حجم ملكيته للأصول العينية، ولذلك حددت اتفاقية "بازل *Basel*"(١٢) للرقابة على البنوك حدود التوسع في الإقراض للبنوك بألا تتجاوز نسبة من رأس المال المملوك لهذه البنوك، فالبنك لا يستطيع أن يُقرض أكثر

١٢- تأسست "لجنة بازل" بسبب تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث، وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها، وتعثر بعض البنوك، وانتشار فروع البنوك خارج الدولة الأم، بالإضافة للمنافسة القوية التي خلقتها البنوك اليابانية إزاء البنوك الغربية، نتيجة تدني رؤوس أموالها، وكان ذلك في عام ١٩٨٨م، وتهدف لتنظيم وتقوية ودعم القطاع المصرفي على المستوى العالمي.

من نسبة محددة لما يملكه من رأسمال واحتياطي، وهو ما يُعرف باسم "الرافعة المالية"، ورغم أن البنوك المركزية تراقب البنوك التجارية في ضرورة احترام هذه النسب، فإن ما يعرف باسم بنوك الاستثمار في الولايات المتحدة لا يخضع لرقابة البنك المركزي، ومن هنا توسعت بعض هذه البنوك في الإقراض لأكثر من ستين ضعف حجم رؤوس أموالها، كما حدث في حال بنك "*UBS*"، ويقال إن الوضع بالنسبة لبنك "*Lyman*" كان أكبر.

٢- تركيز المخاطر:

تعني الزيادة الكبيرة في الاقتراض مزيداً من المخاطر إذا تعرَّض بعض المدينين لمشكلة في السداد، ويرجع توسع المؤسسات المالية في الإقراض والاقتراض إلى الجشع، فمزيد من الإقراض والاقتراض يعني مزيداً من الأرباح، أما المخاطر الناجمة عن هذا التوسع فهي لا تهم مجالس الإدارة في معظم هذه البنوك، والتي تهتم فقط بالأرباح قصيرة الأجل، حيث يتوقف عليها حجم مكافآت الإدارة، ومن هنا ظهرت أرباح مبالغاً فيها، ومكافآت مالية سخية لرؤساء البنوك، وأدى الاهتمام بالربح في المدة القصيرة إلى تعريض النظام المالي للمخاطر في المدة الطويلة، وقد اكتشف النظام المالي في الدول الصناعية وسيلة جديدة لزيادة حجم الإقراض عن طريق ما سُميّ بالمشتقات المالية *Derivatives*، والتي تم عن طريقها توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناءً على أصل واحد.

٣- انعدام الرقابة على المؤسسات المالية:

حيث يعتبر نقص الرقابة أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة، مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية، أو الرقابة على المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية، أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية، وبالتالي تُشجع المستثمرين على الإقبال على الأوراق المالية، كل هذا من أسباب حدوث الأزمة، فالمؤسسات المالية أسرفت في إصدار الأصول المالية بأكثر من حاجة الاقتصاد العيني، ومع هذا التوسع الكبير في إصدار الأصول المالية زاد عدد المدينين، وزاد بالتالي حجم المخاطر عندما عجزوا عن السداد.

تكاتفت هذه العناصر الثلاثة على خلق هذه الأزمة المالية، ولم يقتصر أثرها على التأثير على القطاع المالي بزيادة حجم المخاطر نتيجة للتوسع المحموم في الأصول المالية، بل إنه هدد أحد أهم عناصر هذا القطاع وهو "الثقة"، فرغم أن العناصر كافية لإحداث أزمة عميقة، فإن الأمور تصبح أكثر خطورة إذا فُقدت الثقة أو ضعفت في النظام المالي الذي يقوم على ثقة الأفراد، ويزداد الأمر تعقيداً نتيجة للتداخل بين المؤسسات المالية في مختلف الدول، فجميع المؤسسات المالية تتعامل مع بعضها البعض، وأي مشكلة تصيب إحدى هذه المؤسسات، لابد أن تنعكس بشكل مضاعف على بقية النظام المالي العالمي.

حجم الأزمة

يعتبر الحجم في حد ذاته كارثة مالية كبرى، ففي أمريكا الدين على العقارات ١٤ مليار دولار، وارتفعت الديون من ٦ تريليون في بداية عهد "بوش" إلى ١٠ تريليون، والديون على الشركات ١٠ تريليون، أي أن أمريكا تعاني اليوم من مديونية حجمها ٣٥ تريليون دولار، أي حجم الاقتصاد الأمريكي ٣٥٠٪، وهو رقم غير مسبوق، فأمريكا تعيش على الدين من الآخرين بواسطة سندات وتحويلات وبترودولارات، بحيث أنها تحتاج ثلاثة مليارات دولار كل يوم من الخارج، إذن أمريكا باتت دولة اقتصادها متهاو، وصناعاتها انتقلت إلى الخارج للصين والهند، ومشكلة المشاكل هي المشتقات المالية التي بلغت أرقاماً خرافية وصلت ٦٦٨ تريليون دولار، وهو ما يعادل حجم الاقتصاد الأمريكي لخمسين سنة، ويساوي حجم اقتصاد العالم لعشر سنوات.

الأزمة تدوم لأنها تتعلق بمجمل القروض، وليس بالإطار الضيق للقروض العقارية الأمريكية الأكثر مخاطرة فحسب، كل أنواع القروض (السيارات، الاستهلاك،..الخ) التي تم تسنيدها أصبحت متضررة من الآن فصاعداً، أي ما يعادل سوقاً لعدة عشرات من مليارات من الدولارات يفوق بكثير سوقاً حجم القروض العقارية المتداولة حوالي ١٣٠٠ مليار دولار أمريكي، وفي نفس الوقت فهذه الأزمة لا تمس المؤسسات المالية (المصارف) التي منحت قروضاً

عقارية أكثر مخاطرة في الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل إنها تمس المؤسسات المالية كلها (بنوك، صناديق الاستثمار المضاربة أو الـ*Hedge Funds*، شركات التأمين، صناديق التعويضات،..الخ)، والتي استثمرت عن طريق شراء السندات والأصول، لقد اعتمد أنصار السوق الحرة في تطبيق نهجهم على جانب واحد من أفكار "آدم سميث"، والتي طرحها في كتابه المعروف "ثروة الأمم" الذي ألفه عام ١٧٧٦م، ففي هذا الكتاب ركز "سميث" على أهمية السوق الحرة في تطور واستقرار النظام الرأسمالي، إلا أنه عاد ودقق في أفكاره عندما ألف كتاباً آخراً تحت عنوان "نظرية المشاعر الأخلاقية"، الذي ركز على العامل الأخلاقي وليس على أنانية المنافع الشخصية في المجتمع الرأسمالي، والذي يتطلب تدخل الدولة لتفعيل هذه الأفكار، فنظرية "سميث" تشير إلى أن السوق الحرة لا تعطي ثمارها بدون مراعاة المسئولية الاجتماعية والعدالة، فالسوق الحرة يمكن أن تكون يداً غير مرئية في توازن الاقتصاد، إلا أنها تحتاج إلى يد مرئية، أي تدخل الدولة ورقابتها من أجل إقرار قدر من العدالة والتعادل الاجتماعي.

ووجدنا الآن أن أوروبا باتت تنادي بضرورات تدخل الدولة والمنظمات الدولية والإقليمية، أي أنها دعوة لكينزية جديدة تجسد القطيعة مع الأيديولوجية الليبرالية الجديدة التي هيمنت على العالم، وقد نجم عن تعميم هذه الليبرالية الجديدة - على مستوى كوني بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي - إسقاطات مدمرة، تمثلت في

تحطيم الجميع، وتخصيص الخاص والفضاءات العامة والاجتماعية من قبل أصولية السوق، وتصرفت هذه الليبرالية الجديدة كآلية فرز دائمة تحت تأثير المنافسة المعممة، السوق ضد الدولة، الخاص ضد القطاع العام، الفرد ضد المجموعة، والأنانية ضد التضامن..، وبما أن رؤوس الأموال تتنقل بحرية بينما الأشخاص هم أقل حرية في تنقلاتهم، فإن الرأسمال هو الذي يربح دائماً، ويمكن القول إن الرأسماليين أعلنوا الحرب الطبقية على العمال والموظفين والفئات الوسطى في ظل هذه النيوليبرالية المتطرفة، وأنهم قد فازوا بها أيضاً، فقد أدخلت معظم حكومات العالم تغييرات على قوانين العمل، بما يخدم مصلحة الرأسماليين المستثمرين، الأمر الذي مكن هؤلاء إضافة إلى مديري الشركات من أن يتبعوا سبلاً متطرفة في علاقاتهم مع العمال والموظفين، على نحو لا مثيل له منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

هل التاريخ يعيد نفسه؟

سؤال فرض نفسه على جميع الأوساط الاقتصادية، هل التّاريخ حقاً يعيد نفسه؟ لنر سوياً ما هي أوجه التشابه أو الاختلاف بين الأزمتين، لعلنا نستنبط منها ما ينير لنا الطريق للتعامل مع أزمتنا الحالية..

* كانت نقطة انطلاق أزمة ١٩٢٩م من أمريكا، ثم ضربت التوابع باقي دول العالم، وكانت تالية على الحرب العالمية الأولى، مثلما الأزمة الحالية التي تلت غزو العراق وحرب أفغانستان.

* ضربت أزمة ١٩٢٩م الدول المتقدمة والنامية على حد سواء؛ فقد انهار الإنتاج الصناعي والصادرات الصناعية، وتراجعت أحجام التجارة الدولية كما حدث حالياً، وتراجعت مؤشرات التجارة الدولية بحسب تقارير بعض الدول والمنظمات الدولية، فقد أعلن أن عمليات شحن السفن على مستوى العالم في منتصف أكتوبر ٢٠٠٨م تراجعت بنسبة ٥٠٪، وأعلن عن فقدان أكثر من ٢٠ مليونا لوظائفهم على إثر هذه الأزمة العالمية، وأعلنت كل من الصين وكوريا وهونج كونج وغيرها عن تراجع معدل نمو الناتج المحلي عن أرقامه القياسية المسجلة خلال السنوات الماضية .

* خلال أزمة الكساد العالمي عام ١٩٢٩م، خسر المودعون مدخراتهم التي استثمروها في سوق رأس المال، وترتب على ذلك لجوؤهم إلى خفض الإنفاق، وهو ما أدى إلى المزيد من تراجع الطلب، وهذا ما حدث في أزمتنا الحالية أيضاً، حيث خسر الملايين مدخراتهم واستثماراتهم على مستوى العالم، وهو ما ينبئ بتراجع في الطلب العالمي، ومن ثم المزيد من تعميق الأزمة حتى تُتخذ الإجراءات الكفيلة بتنشيط الطلب، وهذا الأمر سيستغرق وقتاً كما حدث في الماضي، فقد تراجعت على سبيل المثال مبيعات السيارات في أمريكا وأوروبا تراجعاً كبيراً خلال الفترة من ١٩٢٩م وحتى منتصف ١٩٣٠م، وهو ما حدث في أمريكا أخيراً، حيث تراجعت مبيعات هذا القطاع بنسبة ٥٣٪ في أكتوبر ٢٠٠٨م، وبنسبة ٥٤,٨٪ في سبتمبر من نفس العام.

* كان الانهيار عام ١٩٢٩م نتيجة فشل القطاع المصرفي والمالي، فانهارت أسواق الأسهم بشكل مدو ومتتابع، ولكن عاودت الصعود مباشرة مطلع عام ١٩٣٠م، ولكن دون مستوى ما قبل انهيار أكتوبر ١٩٢٩م بنحو ٣٠٪، وهذا هو حالنا هذه الأيام، حيث قاد القطاع المصرفي دفة الانهيار، فانهارت أسواق الأسهم في مختلف دول العالم نتيجة تشابك القطاع المالي، ثم عاودت الارتداد مباشرة بعد التصريحات والوعود والضخ المالي..إلخ)، وعلى الرغم من ذلك فإن الأزمة قائمة، لأنها أزمة اقتصاد حقيقي أكثر من كونها أزمة قطاع مصرفي فحسب، فلم يتعاف الاقتصاد خلال الأزمة الأولى إلا بنهاية الثلاثينيات، رغم التعافي التدريجي لأسواق الأسهم منذ مطلع ١٩٣٠م.

* للخروج من أزمة ١٩٢٩م، اتبعت الحكومات نهجاً تدخلياً تطبيقاً لأفكار "كينز" بهدف تنشيط الطلب، وذلك من خلال دور أكبر للدولة في النشاط الاقتصادي (وهذا ما يجري حالياً)، حيث ضخت الدول المتقدمة والنامية ما يزيد على ٤ تريليون دولار في الأسواق، كما خفضت من أسعار الفائدة بهدف تهدئة الأسواق وتنشيط الطلب.

إذاً نستطيع أن نرى أن التاريخ يعيد نفسه، فصحيح أن هناك اختلاف في التفاصيل؛ كمستوى عمق الأزمة وتداعياتها على دول العالم، ولكن هذه أمور ترتبط بالتطور الاقتصادي والتقني ومستوى التشابك الذي بلغه العالم الآن، ففي تلك الفترة كانت الولايات المتحدة

سوقاً ناشئة في طريقها لتحقيق المعجزات الاقتصادية (لم تكن قد بلغتها بعد)، وكانت بريطانيا هي سيدة العالم آنذاك بالدرجة الأولى، وفرنسا بالدرجة الثانية، ولم تكن الصين موجودة على الخريطة الدولية المقررة، أما اليابان فكانت مستعمرة لمعظم الدول الآسيوية بما فيها الصنين نفسها، وكان عدد دول العالم في ذلك الوقت لا يزيد عن ٤٤ دولة مستقلة أو شبه مستقلة، أما البقية فقد كانت خاضعة للاستعمار بالكامل، ووسائل الاتصالات كانت بدائية جداً، وعدد البورصات المنتشرة في العالم كان محدوداً أيضاً، ولكن يبقى الجوهر واحداً؛ فقد قامت الموجة الأولى للعولمة وترعرعت في أحضان أفكار ومبادئ الحرية الاقتصادية شبه المطلقة، وغل يد الدولة، وترك العنان للقطاع الخاص، في وقت كانت فيه الحكومات منشغلة وغارقة في أزمات وحروب، فانهارت المنظومة أواخر العشرينيات، الأمر نفسه؛ قامت موجة العولمة الحالية على المرتكزات الكلاسيكية ذاتها، حيث تكريس الحرية الاقتصادية شبه المطلقة، وتحرير الأسواق والتجارة، وغل يد الدولة بشكل كامل عن أوجه النشاط الاقتصادي، وكانت النتيجة انفجار الأزمة، فانهيار النظام المالي والمصرفي ما هو إلا نتاج للحرية شبه المطلقة التي مُنحت لهذا القطاع، وهذا بإقرار كبار الاقتصاديين الأمريكيين والأوروبيين.

إذن ها هي الرأسمالية - بقيادة القطاع المالي والمصرفي أيضاً- تقع مرة أخرى في فخ أزمة شاملة، وتعود لتتلمس أفكار ومبادئ

"كينز"، وها هي الدول في مختلف أرجاء العالم تضخ آلاف المليارات من الدولارات بهدف تنشيط الأسواق، وها هي أفكار "كينز" الخاصة بأسعار الفائدة تعاود النشاط، أملاً في إيقاف نزيف الاقتصاد وأملا في ألا تتعمق الأزمة أكثر مما هي عليه الآن، ومن حسن حظ العالم أن الوضع حالياً أفضل مما هو عليه في أزمة ١٩٢٩م، فلا تزال الدولة إلى الآن تمتلك أكثر من ٢٠٪ (الملكية العامة)، مقارنة بأقل من ٣٪ قبل أزمة ١٩٢٩م، ولهذا فإن بقايا التطبيق الكينزي ربما تكون سبباً في تمكين العالم من الخروج سريعاً من أزمته الراهنة كما حدث من قبل.

لماذا هي أزمة اقتصادية وليست مالية فقط؟

يعتبر الميل إلى التراكم والتوسع من السمات البارزة للأزمات، لاسيما في الاقتصاديات المتقدمة، فالأزمات التي تبدو صغيرة عندما تقع لا تلبث أن تتراكم آثارها بمرور الزمن لتنتج أزمة كبرى بعد حين، والأزمة التي تنشأ في موقع معين من الاقتصاد لا تلبث أن تنتشر وتصيب مواقع أخرى فيه، وذلك بحكم الترابطات بين مختلف المجالات المالية والاقتصادية.

إن الأزمة الحالية نشأت كأزمة تمويل عقاري نتيجة للإفراط في الإقراض مع عجز متزايد لدى المقترضين على السداد، ولكنها سرعان ما تحولت إلى أزمة ائتمان، وسرعان ما تحولت أزمة الائتمان إلى أزمة مصارف وأزمة بورصات، وذلك مع تعثر البنوك وميل أسعار

أسهمها للانخفاض، وانتقال العدوى إلى أسهم ومؤسسات مالية كثيرة، ومع اشتداد التعثر في عدد من المؤسسات المالية شاملة صناديق الاستثمار وشركات التأمين، دخلت الأزمة مرحلة جديدة بإشهار إفلاس بعض هذه المؤسسات، أو عقد صفقات تجارية لشراء الشركات القوية للشركات الأضعف عادةً بتدخل حكومي ومساهمات مالية حكومية، ومن الواضح أنه لم يكن من المتوقع أن تستمر حركة الرهن العقاري والربح العقاري على خطها المستقيم صعوداً كما حدث لمدة ١٨ عام، لأن طبيعة الدورة الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي أن عامل الربح فقط هو الذي يحرك الاستثمار، ويظل هو المتحكم إلى أن تبلغ الأرباح الذروة، ثم تأخذ في التراجع وتتحول إلى خسائر كما هي طبيعة الدورة الاقتصادية، حيث يواجه كل حالة صعود حالة هبوط، ومع اهتزاز البورصات واهتزاز الوضع المالي للمؤسسات المالية، امتدت الأزمة إلى الإنتاجية التي باتت محرومة من الائتمان الضروري لتشغيلها، وهكذا بعد أن كانت الأزمة مجرد أزمة مالية، تحولت إلى أزمة اقتصادية شاملة، تنذر بركود اقتصادي له عواقب اقتصادية واجتماعية خطيرة، خاصة أن هذه الأزمة وقعت في وقت تباطأ فيه نمو الاقتصاد الأمريكي والعالمي.

الفصل الرابع
أسباب الأزمة الاقتصادية

عندما نبحث عن أسباب الأزمة الاقتصادية التي يواجهها العالم كله حالياً يجب أن نتساءل؛ هل هي حقاً كما قال البعض أزمة مالية عابرة وستزول سريعاً خلال هذا العام؟ وأن سبب حدوثها اضطراب سوق العقار في أمريكا؟ أم أنها أزمة حقيقية سببها انفصال الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي؟ أم انخفاض ثم ارتفاع أسعار الفائدة؟ أم أن السبب هو حركة تصحيحية في الأسواق المالية بعد الصعود المبالغ فيه في معظم الأسواق؟ أم أنها معضلة بنيوية (كما ترى "فاينانشيال تايمز") سببها الأعمق العولمة النيوليبرالية المنفلتة من عقالها، وأثارها على دول العالم واتساع وتزايد الفجوة المستمر في داخل الدول ما بين الفقراء والأغنياء، وهذا التضخم الكبير المتزايد دائماً في أسعار المواد الغذائية والطاقة؟

هناك عدة تفسيرات ووجهات نظر ظهرت لتحليل ووصف أسباب الأزمة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الرأسمالي، والتي اندلعت وما زالت مشتعلة، فوجهة النظر الأولى خرجت من التيارات السياسية

والفكرية الرأسمالية في الغرب في لحظة الأزمة، حيث اعتبرت أن سبب الأزمة يقع في القطاع المالي نتيجة لسوء إدارة وجشع مديري المؤسسات المصرفية، بينما هناك وجهة النظر الثانية وهي تفسير مضاد للرأسمالية، وترى أن الأزمة ليست في القطاع المالي، بينما في صلب النظرية الرأسمالية وأدبياتها، ويستندون على ما قاله "ماركس": «إن عيب الرأسمالية الأساسي هو الفائض في الإنتاج»، ولذا فإن البحث عن أسباب الأزمة يستدعي ضرورة تفسيرها، وذلك من خلال تحديد أسبابها بشكل صحيح وعرض وجهات النظر المختلفة..

تفسيرات حدوث الأزمة

تتعدد النظريات المفسرة لظهور الأزمات المالية وتختلف من حيث نوع هذه الأزمات كما تختلف أيضا في حدتها وتأثيرها ومداها الزمني، فمنها ما قد ينتج عن ذعر مصرفي "*Panic Banking*"، والذي بدوره يترتب عليه كساد أو انكماش في النشاط الاقتصادي؛ وقد يكون السبب انهيار حاد في أسواق الأسهم بعد وجود فقاعة *Bubble*، في أسعار بعض الأصول – كما سبق الإشارة- أو بسبب أزمة عملة وانهيار سعر الصرف مما ينتج عنه عدداً من الآثار السلبية على المسار التنموي للاقتصاد القومي، وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى الجدل الدائر حول سبب الأزمة فيما بين أصحاب النظام الرأسمالي، وتفسيرات أصحاب النظام الاشتراكي أو تفسيرات النظريات الحديثة كما يلي...

أولاً: تفسير أصحاب النظام الرأسمالي:

هذا التفسير هو تفسير أصحاب النظام الرأسمالي أحفاد المفكر الرأسمالي "كينز"، الذي أرجع تفسير الأزمة إلى عدم قيام الدولة بالتدخل من آن لآخر حتى لا يسقط النظام الرأسمالي، ويرى أصحاب هذا النظام أن سبب الأزمة يرجع إلى جشع وطمع مسئولي القطاع المالي في النظام، حيث نما رأس المال المالي بما في ذلك رأس المال الوهمي، وقد تعاظمت مواقع المؤسسات المالية والنقدية، بما فيها البورصات والبنوك العملاقة ذات الطبيعة الاحتكارية، مما عزز الطبيعة الطفيلية لرأس المال المالي، وقالوا إنها أزمة سرعان ما ستنتهي، وسيتعافى منها الاقتصاد الرأسمالي كما تعافى من غيرها من الأزمات، وذلك بوضع بعض القيود ومعاقبة المقصرين وتطوير آليات جديدة تدار بها العملية المصرفية بحيث تأخذ شكلاً أكثر جدية، ولكن يرد عليهم مسئولي القطاع المالي بأنهم ليسوا سبب الأزمة الحالية، وإنما يرون أن السبب هو أن النظام المالي يمتلك رؤوس أموال قليلة.

فمن المسلم به عند معظم الاقتصاديين وبعض الخبراء في القضايا المالية، أن الاقتصاد الرأسمالي قد عرف العديد من الأزمات الدورية، التي استطاع كبحها أو تصحيح اختلالاتها المرة تلو الأخرى، وبالتالي فهو قادر على ضبط نفسه والتحكم في مسار تطوره، إلا أن المسألة كما كشفت عنها الأزمة الراهنة، لا تتعلق فقط باختلالات في التدبير ومعالجة التداعيات، بل بشرخ عميق وانفصام بين الاقتصاد الحقيقي

والاقتصاد المالي، نتيجة العولمة التي أتسم بها النظام الحديث عولمة الاقتصاد وعولمة رأس المال بفعل الثورة التكنولوجية الجديدة، وبالتالي فالأزمة الراهنة هي نتيجة الأحادية الاقتصادية وسيطرة الدول الغربية الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي كله، وجاءت الأزمة المالية لتعصف بهذا الوضع وتضع النظام الرأسمالي في مأزق لا يستطيع الخروج منه بسهولة، فآلياته التدبيرية والتنظيمية لم تعد الآن ناجحة ولا صالحة بعد لمعالجة الاختلالات الناتجة عن العولمة الاقتصادية والمالية.

فالبركان الذي انفجر وألقى بحممه ولهيبه الحارق على مراكز البورصات وأسواق المال العالمية، أزاح الستار عن تأزم النظام الاقتصادي العالمي نتيجة تراكم العديد من الأزمات (أزمة النظام النقدي، أزمة الطاقة والخدمات، أزمة المديونية الخارجية، أزمة الغذاء، أزمة البيئة)، إذن أزمات متعددة بعضها فوق بعض، وكلما ازدادت تعقيداً، صَعُب الخروج منها، ولجأ الخبراء إلى المسكنات لكبحها وتقليص حجمها وتأثيرها في النسيج الاقتصادي العالمي، إلا أنه في ظل الثورة التكنولوجية، وتدويل رأس المال، وتذبذب أسعار العملات، وارتفاع حجم الفائض النفطي، ودخول الاستثمار في المضاربة المالية، بلغت الأزمة ذروتها، كما أن العولمة جعلت آثارها ومضاعفاتها تعم العالم كله، ولم تعد المشكلة فقط منحصرة في ديون معدومة وبنوك مفلسة وأسهم اندثرت وأصول وسندات أو قيم تقلصت وتدنت، ولكن

فيما يمكن أن يتبع ذلك من ركود وتضخم وبطالة، ومليارات الدولارات يتم ضخها لوقف التدهور.

وبنظرة بسيطة على ما يحدث داخل هذا النظام؛ نجد ضعف تفسير مسئولي القطاع المالي الخاص بأنهم لا يمتلكون ما يكفي من رؤوس الأموال، فالواقع يبين لنا أنه كان هناك كرنفال كبير لربح الأموال، حقق خلاله أصحاب البنوك أرباحاً فاحشة، وكانت هناك كمية ضخمة من رأس المال المقترض في التداول خلال فترة الازدهار، وكانت هناك كميات ضخمة من رؤوس الأموال متوفرة للمضاربات، فخلال السنوات الأخيرة اتبع الاحتياطي الفيدرالي سياسة تهدف عن قصد إلى إبقاء معدلات الفائدة منخفضة (بل خلال مرحلة معينة كانت سلبية في الواقع بالنظر إلى معدل التضخم)، أدى ذلك إلى خلق فقاعة العقارات - التي سنتحدث عنها تفصيلياً - ووضعت بالتالي الأسس لحدوث الأزمة الحالية، لكن طالما كانت تحقق أرباح هائلة وكان المستثمرون سعداء، فلا أحد كان يهتم، لقد انخرطوا جميعا في كرنفال مجنون لربح الأموال، والسبب الذي يجعلهم يشتكون اليوم من عدم حصولهم على ما يكفي من رأس المال هو كون جزء كبير من أصولهم وهمي، نتيجة لعملية احتيال غير مسبوقة في القطاع المالي، فطالما كان هناك ازدهار فلا أحد منهم كان يهتم، لكن الآن ومع انتهاء فترة الازدهار صارت كل تلك الأصول موضع شك وتدقيق، ومدراء البنوك الذين كانوا في الأمس مستعدين لشراء كميات كبيرة من الدين من بعضهم البعض، لم

يعودوا مستعدين لعمل ذلك، فالارتياب والشك صارا عامين، واستُبدل التفاؤل الكبير السابق بموقف البخل أثناء القرض والاقتراض، وأصبح كل النظام البنكي الذي يعتمد عليه دوران رأس المال صار يتجه نحو الشلل التام.

وعلى الجانب الأخر نجد أن هناك من يرفض النظام الرأسمالي برمته، فوفقا لنظرية "مينسكي" "*Minsk's Theory*" فإن القطاع المالي في الاقتصاد الرأسمالي عامة يتسم بالهشاشة أو ما أسماه "*Financial Fragility*"، وتختلف درجة هشاشة القطاع المالي باختلاف المرحلة التي يمر بها الاقتصاد من مراحل الدورات الاقتصادية، ومن ثم تزيد خطورة حدوث أزمة في ذلك القطاع على الاقتصاد ككل، وتدور نظرية "مينسكى" في تفسير الأزمات المالية في النظام الرأسمالي على أن أي اقتصاد يمر بالمراحل المعروفة للدورة الاقتصادية، فبعد مرور الاقتصاد بمرحلة كساد، تفضل الشركات تمويل أنشطتها بحرص وعدم تحمل مخاطر كبيرة في تعاملها مع القطاع المالي، وهو ما يسمى "التمويل المتحوط"، وفي إبان مرحلة النمو، تبدأ التوقعات المتفائلة في الطفو على السطح وتتوقع الشركات ارتفاع الأرباح، ومن ثم تبدأ في الحصول على التمويل والتوسع في الاقتراض بافتراض القدرة المستقبلية على سداد القروض بلا مشكلات تُذكر، وتنتقل "عدوى" التفاؤل بدورها بعد ذلك إلى القطاع المالي.

ويبدأ المقرضون في التوسع في إقراض الشركات دون تحوط كاف أو التحقق من قابلية استرداد القروض مجدداً، ولكن بناءً على قدرة تلك الشركات على الحصول على تمويل مستقبلي نظراً لأرباحهم المتوقعة، وفى ذلك الوقت يكون الاقتصاد قد تحمل مخاطرةً بشكل معنوي في نظام الائتمان، وفى حال حدوث مشكلة مادية أو أزمة مالية لكيان اقتصادي كبير يبدأ القطاع المالي في الإحساس بالخطر مما يؤثر على قابليته للإقراض، الأمر الذي يؤثر بدوره على قدرة معظم الكيانات الاقتصادية على سداد التزاماتها، وتبدأ الأزمة المالية التي قد لا يتمكن ضخ أموال في الاقتصاد من حلها، وتتحول إلى أزمة اقتصادية تؤدى لحدوث كساد ويعود الاقتصاد لنقطة البداية مجدداً.

ثانياً: تفسير أصحاب النظام الاشتراكي:

يُعتبر تفسير أصحاب النظام الاشتراكي مضاداً للرأسمالية؛ حيث يرون أن ما حدث كان نتاج فائض في الإنتاج، عجزت الولايات المتحدة ومعها الغرب عن حله وتصريفه، وهو ما يؤدي إلى كساد، ففي ظل رأسمالية المنافسة الحرة كان الهدف الأساسي هو الربح فقط، فعملت الأسواق على إنتاج سلع تتجاوز ما يمكن للناس شراؤه، فيتطور الإنتاج في هذه الحالة بمستوى أكبر بكثير من السوق، ولحل هذا التناقض الذي يتسبب في أزمة تصريف المنتجات تلجأ الرأسمالية إلى وسيلتين؛ حيث تلجأ أولا إلى تحطيم قوى الإنتاج، بشكل يؤدي إلى إرجاع الإنتاج إلى المستوى الذي يتيح للسوق امتصاصه، وتلجأ ثانيا إلى توسيع السوق،

إما عبر تكثيف العلاقات التجارية مع الدول الرأسمالية الأخرى، أو عبر إدخال دول جديدة أوجهات جديدة في هذه العلاقات، ويمكّن ذلك من رفع مستوى السوق إلى مستوى الإنتاج.

إذن فليس نقص المال هو سبب الأزمة، بل العكس هو الصحيح، فالأزمة هي التي تسبب نقص المال، فهم يرون أن الاقتصاديين الرأسماليين بعقليتهم المصرفية يخلطون السبب بالنتيجة، والمظهر بالجوهر، عندما يدخل الاقتصاد في أزمة تتقلص القروض ويطالب الناس بالمال نقداً، هذه نتيجة الأزمة، لكنها بدورها تصبح سبباً لها، حيث تؤدي إلى انخفاض الطلب وتخلق دورة هابطة، وسبق لماركس أن أشار إلى أن حلم البرجوازية الأمثل هو تحقيق المال من المال، دون الحاجة إلى الدخول عبر مسلسل الإنتاج المضني، وقد بدا خلال المرحلة الأخيرة أن الرأسماليين تمكنوا من تحقيق هذه الفكرة (ما عدا الصين؛ حيث كان هناك تطور حقيقي لقوى الإنتاج)، ففي الولايات المتحدة وبريطانيا وإسبانيا وأيرلندا والعديد من البلدان الغربية الأخرى، استثمرت البنوك تريليونات الدولارات في المضاربات، وخاصة في قطاع العقارات، كانت هذه هي القاعدة التي نمت على أساسها فضيحة أزمة الرهون العقارية العالية المخاطر وازدهرت، معممة لمبالغ لا يمكن تصورها من رؤوس الأموال الوهمية، فقد تولدت هذه الأزمة عن النموذج الرأسمالي الأمريكي مجسداً في إيمانه الشديد بحرية السوق، تلك السوق القادرة على التصحيح الذاتي دون ضبط ورقابة ومحاسبة

الدولة وإن سادتها الفوضى, والربح الفردي وإن كان جشعا ويتم على حساب الربحية المجتمعية, والعداء لتدخل الدولة في اقتصاد السوق وإن غابت الشفافية والرقابة عن المعاملات الاقتصادية, ومحاربة القطاع العام في نشاط الأعمال وإن أخفق القطاع الخاص في تحقيق مهامه الأساسية بالتخصيص الرشيد للموارد والتوزيع العادل للدخل، وإذا كانت الاشتراكية الأصولية بنموذجها السوفيتي قد سقطت نتيجة أزمة الركود, فقد تقود الأزمة العالمية الراهنة إلى نهاية الرأسمالية الأصولية بنموذجها الأمريكي.

ثالثاً: تفسيرات حديثة للأزمة:

من التفسيرات الحديثة للأزمة المالية ما طرحته نظرية المباريات "*game theory*" تحت ما يعرف "بمباريات التنسيق بين اللاعبين في الأسواق المالية" *Coordination Games*"، إذ تؤكد أدوات التحليل الاقتصادي وجود علاقات موجبة بين القرارات التي يتخذها لاعبو الحلبة الاقتصادية (المضاربون، المستثمرون،....) فقد يكون قرار المستثمر في كثير من الأحيان باتخاذ الاتجاه الذي يتوقع هذا المستثمر الآخرين أن يتخذوه، بمعنى آخر، قد يكون قرار شراء أصل ما، بناءً على التوقع بأن قيمة ذلك الأصل ستزداد، وأن له القدرة على توليد دخل مرتفع، بينما في أحيان أخرى قد يتخذ المستثمر القرار ذاته نظراً لتوقعه قيام المستثمرين الآخرين بأخذ ذات القرار، حينئذ، تبدو الصورة مختلفة، وقد أكدت بعض النماذج الرياضية التي استخدمت لتحليل

أزمات العملة مثل نموذج "بول كروجمان *Paul Krugman*" ـ ذلك السلوك، على سبيل المثال أن نظام سعر الصرف الثابت قد يحتفظ باستقراره لفترة طويلة، ولكن قد يحدث له انهيار سريع لمجرد وجود عوامل قد تسبب أن يتوقع الآخرون انخفاض سعر الصرف، ومن ثم يبدأ السعر في الانخفاض وربما الانهيار فعلياً.

أسباب حدوث الأزمة

إن الأزمة العالمية الحادثة الآن هي ذات أبعاد متعددة؛ اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة، وتتعدد الأسباب والمدخلات التي أدت إلى حدوثها في العناصر التالية..

أولاً: جنون المضاربة:

خلال حقبة العولمة النيوليبرالية التي بدأت في سبعينيات القرن العشرين، مرت المراكز الرأسمالية الكبرى في العالم، خاصة الولايات المتحدة، بعملية لا تصنيع *De-industrialization*، انتقلت بموجبها الرأسمالية الغربية من الاعتماد على الأسواق المحلية إلى الشكل المُتعولم الحالي، عبر نقل الصناعات الثقيلة الملوثة إلى الصين والهند وغيرها، وترافق ذلك مع تحرير أسواق المال ونزع كل القيود المنظمة لها، مما أدى إلى هجرة جماعية لرؤوس الأموال إلى آسيا، وأيضاً إلى تقسيم عمل دولي جديد، متمثل في التكنولوجيا المتطورة والبحث والتطوير والسلع الخاصة (الخدمات المالية) في المراكز الرأسمالية

والعمليات الصناعية التقليدية في الأطراف، هذا التطور لم يؤدي فقط إلى خلق بطالة واسعة النطاق في الغرب، بل أيضاً إلى توسع هائل للأسواق المالية التي تعولمت بسرعة.

حيث مرت سوق الأسهم بانفجار فقاعات ضخمة من قبل، منها تضخم أسعار أسهم الشركات العاملة في قطاع الإنترنت (فقاعة "دوت كوم" كما تُعرف) بين عامي (١٩٩٥م - ٢٠٠١م)، حيث تم انهيار مؤشر التكنولوجيا المتطورة (ناسداك) عام ٢٠٠٠م، نتيجة التلاعب في سجل حسابات الشركات، وتوقعات وهمية بالنسبة لقدرة الإنترنت على إحداث نمو اقتصادي غير محدود، ولم يؤدي ذلك إلى انهيار اقتصادي، بل أدى إلى انتقال رؤوس الأموال المضاربة إلى سوق العقارات، أي أن رأس المال وجد مجالاً آخر لزيادة أرباحه، هو مجال الائتمان والقروض، غير أن الفارق بين المجالين نوعي وخطير، ففي حين اعتمد مجال الإنترنت على منتجات حقيقية ووعد بثورة اقتصادية، يعتمد مجال الائتمان على المقامرة في أسواق المال.

هذا بالإضافة إلى أن بنك "الاحتياطي الفيدرالي" (المركزي الأمريكي) قام بين عامي (٢٠٠١م - ٢٠٠٣م) بتخفيض معدلات الفائدة الأساسية، من ٦,٥٪ إلى ١٪ جزئياً لإبقاء الاقتصاد الأمريكي بعيدا عن الركود بعد انفجار فقاعة "دوت كوم"، مما أطلق العنان لعمليات اقتراض ضخمة لغرض المضاربة والاستهلاك، لا الاستثمار المنتج.

وبالتالي اعتمد كلاً من القطاعين المالي - العقاري في أمريكا حتى عام ٢٠٠٦م بشكل كامل على المضاربة، وليس على الاقتصاد الحقيقي، وأصبحت السمة الأساسية للاقتصاد الرأسمالي - الأمريكي تحديداً – هو السعي لجني الأرباح الهائلة والسريعة من خلال المجازفة والمضاربة، تماماً كما يحدث في الكازينو، وهذا الكازينو عبارة عن مؤسسات مالية نخبوية.

هذه المؤسسات تُعرف باسم "صناديق التحوط *Hedge Funds*"، وهي ليست مفتوحة لعامة الشعب، بل للأثرياء فقط، وكل صندوق يمكن أن يستوعب حوالي ٥٠٠ مستثمر كحد أقصى، يدفع كل منهم رسوم اشتراك بقيمة مليون دولار كحد أدنى، ويصل أجر مدير الصندوق إلى ١:٢٪ من قيمة الأصول *Assets* و ٢٠٪ من الأرباح، والأهم أن صندوق التحوط غير مسجل، ولا يخضع للرقابة مثل صناديق الاستثمار العادية، وقادت السيولة النقدية الهائلة والمكسب السريع إلى انتشار ظاهرة صناديق التحوط في أنحاء العالم، حتى باتت توصف بأنها مالكة الكون، إذ تسيطر على ثلث مداولات الأسهم، وبحوزتها أصول بقيمة ٢ تريليون دولار، وفي عام ٢٠٠٦م وصلت أجور بعض مدراء صناديق التحوط الرئيسية إلى مليار دولار، أما المنطق وراء رفض الإدارة الأمريكية فرض الرقابة على صناديق التحوط التي احتلت البورصة وباتت تهدد السوق العالمية، هو أن المبالغ التي ضختها هذه الصناديق للبورصة سمحت بانتعاشها، ولكن

الحقيقة أن هذه الصناديق بدأت تلعب وتقامر بالائتمان نفسه الذي يشكل ركناً أساسياً في الاقتصاد الأمريكي، وحولت الرهان على الديون بكل أشكالها إلى مصدر أساسي للربح، ولم يأت هذا الرهان من فراغ، بل من الواقع الأمريكي الذي يرى في الائتمان محرّكاً أساسياً للنمو الاقتصادي، فالعائلة الأمريكية مضطرة للاقتراض باستمرار لرفع مستوى معيشتها، ويتّم تشجيعها طول الوقت على الاستهلاك، وسنجد كيف رهنت عائلات بيوتها بعد أن ارتفعت قيمتها بسبب فقاعة الرهن العقاري لدى شركات الرهن العقاري، وحصلت بالمقابل على مبالغ تسمح لها بدفع رسوم تعليم أبنائها في الجامعة، شراء سيارة جديدة، أو شاشات حديثة فالطبقة الوسطى الأمريكية مدينة لشركات الائتمان المختلفة التي تفرعت في شتى المجالات من العلاج الصحي، التعليم العالي، السيارات، المشاريع الاقتصادية الصغيرة، وحتى حاجات الاستهلاك اليومي، وتعمل صناديق التحوط على أساس الاقتراض من مؤسسات مالية كالبنوك بأسعار فائدة منخفضة، ثم تستثمر هذه الأموال مقابل فوائد مرتفعة، وتربح من الفرق بين القيمتين، وهو ما يُسمى "الرفع المالي".

وبالتالي بات واضحاً أن سبب الأزمة الداخلي والبنيوي هو لاعقلانية رأسمالية المضاربة، والترابط الوثيق بين الأجزاء المكونة للاقتصاد الرأسمالي ضمن أمريكا وخارجها، ولكن عوامل الأزمة البنيوية ما كانت لتنفجر، وفي هذا الوقت وبهذه الحدة، لولا تمتع أمريكا

بموقع إمبراطوري في العالم أتاح لها على مدى عقود أن تستهلك من خلال طباعة الدولار، وتفاقم العجز الحكومي الأمريكي الذي تصاعد - كما سنرى - بشكل قوي وملحوظ في ظل حكومة الرئيس السابق "بوش"؛ بسبب حروب أمريكا في الخارج وخاصة في العراق.

ثانياً: العجز التجاري باقتصاد الدولة:

تعاني الولايات المتحدة من عجز مزمن في حسابها الجاري منذ بداية الثمانينيات، وقد تفاقم هذا العجز بشكل جنوني حتى وصل إلى أكثر من ٧٠٠ مليار دولار كما ذكرنا، وحسب ما يقول رجل الاقتصاد الأمريكي "وارين بافيت" (وهو ثاني أغنى رجل في العالم)، فإن العجز المتوقع في الموازنة الأمريكية أو مجموع الديون الأمريكية سيصل عام ٢٠١٥م إلى ١١ تريليون دولار، وهذا يعني أن خزينة أمريكا ستتكبد فقط فوائد سنوية على هذه القروض تشكل حوالي ٥٩٠ مليار دولار، ستكون عبء الفائدة التي ستتكبدها الخزينة الأمريكية، هذا العجز في الحساب الجاري يعني أن أمريكا تستورد أكثر مما تصدر، أو أن عائدات أصولها في الخارج أقل من عائدات الأصول الأجنبية في الداخل، أو أن حكومتها تنفق في الخارج أكثر مما تنفق الحكومات الأجنبية في أمريكا، أوكل هذا أو بعضه معاً.

ومن المعروف أن العجز في الحساب الجاري يجب أن يوازيه فائضاً في الحساب الرأسمالي، وهذا يعني أن من يستورد أكثر مما

يصدر؛ إما أن يقترض من الخارج، وإما أن يبيع أصوله المحلية للأجانب، وأمريكا تفعل الأمرين معاً، التدفق المالي الآتي من الخارج إذن على شكل قروض لأمريكا أو على شكل استثمارات، يجب أن يجد منافذ استثمارية مربحة بالنسبة له، ومن هنا نفهم التساهل في الإقراض، وانفلات عمليات المضاربة، ولما كانت أمريكا قادرة أن تطبع الدولار بلا حسيب ولا رقيب، والعالم يطلب الدولار كعملة عالمية، فإن العجز المتفاقم في الحساب الجاري ظل عاملاً كامناً للأزمة، ولكنه ما كان ليتحول إلى أزمة إلا إذا قل الطلب العالمي على الدولار، أو قلت رغبة العالم في شرائه، وهو ما حدث مع دخول اليورو، ومع خوف الصين واليابان وغيرها على قيمة احتياطاتها من الدولار، بسبب التوجس من حالة الاقتصاد الأمريكي وانخفاض الدولار مع ارتفاع سعر النفط.

وقد كانت سنوات الانتعاش التي حدثت في بداية القرن الحادي والعشرين وانفلات القروض المصرفية، من العوامل التي ساعدت الكثير من مليارديرات الدول النامية، والشركات العملاقة في الدول المتقدمة، على شراء أصول شركات ضخمة في أنشطة متعددة، وتوسعت عمليات الاستحواذ والاندماج بقيم مالية استثمارية كبيرة, ومع انخفاض قيمة الأصول والأسهم بصورة كبيرة في ظل الأزمة العالمية، فإن الكثير من هذه الكيانات أصبحت مديونياتها أكبر من قيمة أصولها، وتبخر الجزء الأكبر من ثروات المليارديرات، وعلي سبيل المثال; فإن

صحيفة "إزفستيا" الروسية تشير إلى أن الستة الكبار من مليارديرات روسيا خسروا ١٣١ مليار دولار في الأزمة, وفقد أغنى رجل في روسيا "أوليج ديرباسكا" (صاحب إمبراطورية في مجال التعدين) أكثر من٢٠ مليار دولار من ثروته، والتي تراجعت من ٢٨ مليار دولار إلى ٧,٢ مليار دولار.

ثالثاً: تباطؤ معدلات النمو وأثره على البورصة:

أكد تقرير بنك "الاحتياطي الفيدرالي" عام ٢٠٠١م حسب "ميدل إيست أون لاين"(١٣)، على استمرار ضعف النمو في قطاعي الصناعة والتجارة مع اتجاه لمزيد من الخفض في أسعار الفائدة، كما شكل إفلاس كل من شركتي "*Worldcom*" للاتصالات في يوليو ٢٠٠٠م التي بلغت ديونها ٤١ مليار دولار، وشركة "*Enron*" (وهي أكبر شركة في قطاع الطاقة) التي تجاوزت إيراداتها ١٠٠ مليار دولار في ديسمبر ٢٠٠١م، أكبر حالتي إفلاس في تاريخ أمريكا، مما ساعد على مزيد من التباطؤ في معدلات النمو، وكشف طبيعة الأزمة الموجودة في مفهوم السلطة السياسية *Corporate Governance*.

بالإضافة إلى أنه قد سادت خلال الفترة الزمنية قبل حدوث الأزمة حالة ارتفاع في مستويات الأسعار بشكل عام، بسبب ارتفاع تكلفة المدخلات في الإنتاج نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار النفط قبل

١٣- *www.middle-east-online.com*

الأزمة، وبالتالي ارتفاع تكاليف النقل وارتفاع تكلفة الطاقة، هذه الحالة أدت إلى حدوث ارتفاع في معدلات التضخم، وكذلك إلى تدني الأرباح من الاستثمار في القطاع الحقيقي (الإنتاجي)، مما أدى إلى انكماش الاقتصاد وتراجع النمو وتدني التشغيل والدخول الموزعة وكساد العرض، مما أدى إلى هروب رؤوس الأموال من القطاع الحقيقي للاستثمار في القطاع المالي.

وهذا الأمر أدى إلى تحول الكثير من المستثمرين في الأسهم الذين ينتظرون العوائد والأرباح التي تدرها الأسهم إلى مضاربين، يقتنصون فرص البيع والشراء في الأمد القصير ولا يبالون بغير تحقيق الربح السريع، وعندما يتحول المستثمرون إلى مضاربين تصبح أسعار الأسهم والسندات في سوق الأوراق المالية (البورصات) غير حقيقية، أي أنها غير معبرة عن الأصول الرأسمالية والمركز المالي والإنتاج والأرباح للشركات التي تتداول أسهمها في السوق.

ففي ظروف المضاربة تتعاظم أسعار هذه الأسهم، وتصبح التوقعات المتفائلة مغالى فيها،فترتفع الأسعار ارتفاعات تراكمية، وسرعان ما تصل إلى الذروة، والتي يشعر عندها مالكو الأسهم أن قيم الأسهم في تلك اللحظة غير مستندة إلى أصول حقيقية مقابلة لقيمها، وإنما هي مرتفعة جداً بوهم المضاربين، فيتسارعون للتخلي عنها، وبيع أكبر كمية ممكنة منها وهي مرتفعة الثمن، بقصد جني الأرباح، إلا أن

حركة البيع هذه تتسبب في التأثير على السوق كلها سلباً، حيث أن عدوى البيع تنتقل بين المضاربين، فيبدءون في عمليات البيع العشوائي المتسارع، مما يؤدي إلى تراجع الطلب على الأسهم، مما يدفع السوق إلى مزيد من الانهيار، وتسود ظاهرة ما يسمى بالتصحيحات السعرية وجني الأرباح، حتى تصل الأسعار إلى القاع الذي يغري المضاربين بالشراء مرة أخرى عند هذه الأسعار المنخفضة؛ صانعين موجات طلب جديدة توقف الانهيارات السعرية.

هذا بالإضافة إلى زيادة توغل رأس المال واعتماد العديد من المؤسسات المالية العالمية على مختلف أساليب المضاربات، واستغلال الفرص لتحقيق الأرباح بأسرع وقت وبأقل الخسائر، ولو على حساب الاقتصاديات الوطنية، وتزايد تداخل مكونات الاقتصاد العالمي ومؤسساته، ودخول ما يسمى برأس المال المغامر، وهو رأس مال سريع الحركة جداً بين القارات والدول، ينقض حيث الفرصة المواتية، ويفر هارباً حين يشم رائحة الخطر، مما يجعل منه ألغاماً موقوتة تؤجج أخطار الفقاعات المالية، وتُعرض الاقتصاديات الوطنية للخطر، ولعل ابرز مثال على ذلك ما قام به الملياردير الأمريكي "ساكس" في نهاية التسعينيات، حين سحب أكثر من مليار دولار في يوم واحد من المؤسسات المالية في جنوب شرق آسيا، مما كانت بداية لأزمة طاحنة عصفت باقتصاديات ما كانت تسمى حينئذٍ بـ "النمور الأسيوية"، ووصل بعضها إلى حافة الإفلاس.

مارست الحكومات التي تعاني من ضغوط انكماشية (ركود) سياسات نقدية توسعية، فتعمدت البنوك المركزية إلى تخفيض أسعار الفائدة إلى أدنى مستوياتها، حيث خفضت إلى ٢٪ في الولايات المتحدة، والى اقل من ١٪ في اليابان، وربما قد تكون الفائدة صفرية في بعض الأحيان بقصد تخفيض تكلفة الاستثمار والتشغيل والتخلص من الركود، وحيث أن هناك علاقة عكسية بين أسعار الفائدة وأسعار السندات؛ فترتفع أسعار السندات ارتفاعات كبيرة قد تكون مدفوعة أيضاً بتوقعات المضاربين المتفائلة، بعد أن يتحول الكثير من المقرضين الذين كانوا يراهنون على الفائدة الاسمية للسند إلى مضاربين، يراهنون على الطفرات اليومية لأسعار السندات، فيكون الجانب المالي مرة أخرى قد هيمن على الجانب الحقيقي، وبالتالي ستحتاج أسعار هذه السندات إلى تصحيحات سعرية لاحقة، قد تصل إلى حد الانهيارات.

رابعاً: انخفاض الطلب الفعلي:

انخفض حجم الطلب إلى مستويات دنيا نتيجة تراجع معدلات النمو، وتراجع التشغيل والاستثمار والدخول الموزعة لعناصر الإنتاج، وحالة الركود التي أصابت الاقتصاد الأمريكي كله، فقد وصل عجز الموازنة الأمريكية في العقد الأخير من القرن الماضي إلى ما يناهز ٣٥٠ مليار دولار، وبلغ حجم الديون الخارجية ٣,٥ تريليون دولار، وزادت ديون الأفراد بنسبة ١٢٪، في حين لم يرتفع دخل الفرد إلا بنسبة ٧٪، كما ارتفعت معدلات البطالة إلى ٨٪، وخلال فترة التسعينيات هبطت

معدلات البيع في أسواق السيارات والعقارات هبوطاً حاداً, وأصبحت سرعة الإنتاجية تقل ثلاث مرات عن مثيلاتها في اليابان، ومرتين عنها في أوروبا الغربية، هذا بالإضافة إلى التردي الذي تعرفه الخدمات الصحية والتعليمية، وتزايدت نسبة الإقصاء والتهميش في أوساط الفئات الفقيرة, وتراجعت نسبة العلميين والفنيين حسب تقرير التنمية البشرية في العالم، فهناك ٥٥ فنياً وباحثاً لكل ألف من السكان الأمريكيين، مقابل ١٢٩ في كل من السويد وهولندا، وحوالي ٢٥٧ في كندا، وحوالي ٣١٧ في اليابان، وتشهد المدارس والجامعات الأمريكية حالات عديدة من التدهور، أبرزها تراجع الطلاب الأمريكيين أمام الطلاب الأجانب، وخاصة في مجالات الرياضيات والكيمياء وأيضاً في علوم الحاسب الآلي.

ولكن نتيجة للإجراءات التدخلية الحكومية، فقد حدث تخفيفاً لحدة هذا الوضع وتأخير تحوله إلى أزمة، وذلك عن طريق التوسع في الإنفاق الحكومي لسد العجز في الإنفاق الخاص، حيث زاد الإنفاق الأمريكي على الحروب والدفاع من ٣٢٠ مليار دولار عام ٢٠٠١م إلى ٧١١ مليار دولار عام ٢٠٠٨م، ولكن هذا التوسع في الإنفاق الحكومي أدى إلى توسع الجهاز المصرفي بالإقراض والاستثمار ذي المخاطر الكبيرة، والتوجه نحو جني الأرباح بعيداً عن قيود الضمان، مما أدى إلى تراكم الديون المشكوك في تحصيلها لدى البنوك، وبالتالي كان لابد من ظهور الأزمة.

خامساً: انخفاض سعر صرف الدولار:

تعرض الدولار الأمريكي منذ مطلع عام ٢٠٠٢م لانخفاضات عديدة، وصلت إلى أدنى مستوياتها مقابل العملات الرئيسية، وذلك بسبب العجز المستمر في الحساب الجاري الذي اقترن بتدهور في سعر صرف الدولار على المدى البعيد، وكذلك لتداعيات مشكلات أسواق الائتمان على الاقتصاد الأمريكي، وظهور بدائل حقيقية للدولار، فقد سجل اليورو عدة مستويات قياسية مقابل الدولار، ليصل إلى مستوى ١,٥٩ دولاراً لأول مرة في تاريخه منذ بدأ إطلاق العملة الأوروبية الموحدة عام ١٩٩٩م، وفي الوقت ذاته انخفض الدولار في مقابل الين الياباني، ليصل لأقل من ١٠٠ ين ياباني مقابل الدولار، محققاً هبوطاً قياسياً، كما انخفض الدولار إلى أدنى مستوياته أمام الجنيه الإسترليني والفرنك الفرنسي والفرنك السويسري، وسجل الدولار مستوى قياسياً وهو ٧٢,٧ أمام سلة من ست عملات رئيسية، وهو أضعف مستوى يسجله الدولار منذ أن أنشئ هذا المؤشر عام ١٩٧٣م، ودفع هبوط الدولار إلى مستويات قياسية أسعار النفط إلى الارتفاع، ليتجاوز حدود ١١١ دولار للبرميل؛ مما أدى لارتفاع كبير في فاتورة واشنطن من الواردات النفطية، وارتفاع أسعار السلع الأخرى، وكذلك في ظل توقعات بتدهور الاقتصاد العالمي وانخفاض كبير في قيمة الصادرات، وليس في حجم الصادرات، نتيجة مباشرة لانخفاض قيمه الدولار، الأمر الذي أدى لارتفاع حجم العجز التجاري الأمريكي كما أوضحنا.

سادساً: أزمة الرهن العقاري:

تعود أهم أسباب الأزمة المالية العالمية الراهنة إلى عام ٢٠٠٦م، ونشوب ما سُميّ بـ "أزمة القروض عالية المخاطر"، هذه الأزمة بدأت بوادرها قبلها بسنوات منذ عام ٢٠٠٠م، حيث أخذت قيم العقارات، وبالتالي أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة، بالارتفاع بصورة مستمرة في جميع أنحاء العالم، خاصة في الولايات المتحدة، فتوسعت المؤسسات المالية الأمريكية في منح القروض السكنية بصورة لم يسبق لها مثيل، واندفع الأفراد سعياً وراء حلم الحصول على فرصة شراء مسكن بفوائد بنكية منخفضة للغاية، وأيضاً لأنه بات شراء العقار أفضل أنواع الاستثمار، في حين أن الأنشطة الأخرى بما فيها التكنولوجيا الحديثة معرضة للخسارة.

وأقبل الأمريكيون أفراداً وشركات على شراء العقارات بهدف السكن أو الاستثمار طويل الأجل أو المضاربة، واتسعت التسهيلات العقارية إلى درجة أن المصارف تجاهلت تقييم المخاطر لعدد كبير من المستهلكين أصحاب الملاءة المالية الضعيفة أو الجدارة الائتمانية الرديئة، ومنحتهم قروضاً للرهن العقاري *Sub Prime Mortgage* لسنوات طويلة من ٤٠ إلى ٥٠ سنة، حتى للأفراد غير القادرين على سداد ديونهم بسبب دخولهم الضعيفة أو كان لديهم تاريخ بالإفلاس، فهذا لا يهم، المهم هو الأرباح المحققة على مدى سنوات طويلة، مما جعل البنوك الأمريكية تتهافت على تعميمها.

وتعمل هذه البنوك بنظام *Credit Scoring*، حيث يتم إعطاء نقاط *Points* معينة لتقييم المقترض، وفقاً لسنه ومهنته وعنوانه ودخله ووضعه العائلي ومجموع قروضه الجارية وتواريخ عجزه عن السداد، وفي بعض الأحيان نسخة من صحيفته الجنائية، وتقوم بهذا التنقيط مكاتب خاصة، وإذا ما ظهر بأن نقاط العميل غير كافية (أي أقل من ٦٢٠ نقطة)، فإنه يوضع في خانة "*Sub Prime*"، أما فئة "*Prime*" فتهم العملاء الذين تقل نسبة المخاطر لديهم، ويحصلون على ٦٥٠ نقطة، وهناك فئة "*les Non – Primes*"، فهم المرشحون اللذين لديهم القدرة المطلقة على سداد الديون، وبعبارة أخرى الأغنياء، إذن فالسوبرايم تتوجه في المقام الأول للفقراء أو للعمال الفقراء.

ويقدر عدد الأمريكيين الذين حصلوا على قروض اسكان " *Sub Prime*" بـ ٢٥٪، أما كلمة "*Mortgage*" فهي كلمة تنبثق عن كلمة فرنسية قديمة، وتشير إلى نوع من العبودية الإقطاعية، والتي تجبر الفلاح على أن يظل مديناً للإقطاعي مدى حياته، ومن هنا جاءت كلمة "*Mortgage*".

ولم يكن هناك ما هو أسهل من الحصول على قرض سكني، فكل ما على المقترض أن يفعله هو محاولة الحصول على القرض من خلال تعبئة طلب خاص يصرح فيه عن دخله (ويكتفي البنك بذلك، وإن كان يتعين عليه التحقق من بيان الدخل)، وإذا كان طالب القرض يشعر

بالتوتر من أن الجهة المقرضة يمكن أن تستعلم عن "الدخل المصرح" فكل ما عليه هو زيارة موقع شركة معينة على الإنترنت، ومقابل رسوم مقدارها ٥٥ دولاراً سيساعده العاملون في هذه الشركة الصغيرة (مقرها ولاية كاليفورنيا) في الحصول على قرض، بتوظيفه على أنه "مقاول مستقل"، وسيعطونه إشعارات بالرواتب لتكون "دليلاً" على الدخل، وإذا دفع رسماً إضافياً مقداره ٢٥ دولاراً، فإنهم يضعون موظفين مخصصين للرد على الهاتف، ليجيبون أجوبةً تعطي عنه صورةً براقة إذا احتاج البنك إلى الاستفسار عن وضعه.

وحصل الجميع على قروض ولكن بمعدلات فائدة متغيرة وغير مرتفعة خلال السنتين المواليتين، وبعد ذلك تصبح مرتفعة جداً، حيث تضمنت العقود نصوصاً تجعل القسط يرتفع مع طول المدة، وعند عدم السداد لمرة واحده تؤخذ فوائد القسط ٣ أضعاف عن الشهر الذي لم يتم سداده، فضلاً عن وجود بنود في العقود ترفع الفائدة عند تغيرها من البنك الفيدرالي الأمريكي، فيما يسمى بالرهن العقاري ذي الفائدة القابلة للتغيير *Adjustable Rate Mortgages ARM*، الشيء الذي يدر أرباحاً كبيرة على المقرضين.

ولكن مع الارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام ٢٠٠٤م، شكل ذلك زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها، ووجد عدد كبير

من الأمريكيين أنفسهم عاجزين عن تسديد قروضهم، وازداد عددهم مع مرور الأشهر ليخلق جواً من الذعر والهلع في أسواق المال، وفي أوساط المستثمرين في قطاع العقار خاصة، وقامت البنوك الدائنة بنزع ملكية العقارات ومحاولة بيعها في السوق (بلغ عدد المساكن المنتزعة من أصحابها حوالي المليونين منذ سنة ٢٠٠٠م)، لكن العرض الكبير للعقارات على البيع أدى إلى تدهور أسعارها، وبالتالي إلى عجز البنوك عن توفير السيولة اللازمة لسداد مستحقاتها، مما قاد عدد منها نحو الإفلاس ومازال هناك المزيد منها.

ففي مارس ٢٠٠٧م بلغت تلك القروض نحو١,٣ تريليون دولار، وتعرض أكثر من ١,٣ مليون منزل لمطالبات قانونية بالمصادرة، ويقدر مجموع قيم القروض العقارية في أمريكا عام ٢٠٠٨م بـ ١٢ تريليون دولار، كان أكثر من ٩,٢٪ منها مع مجيء أغسطس ٢٠٠٨م، إما تحت المصادرة أوقد دخلت في حالة تعثر، حيث تسارعت البنوك إلى مصادرة مساكن العاجزين عن تسديد القروض وبيعها، نتيجة تراجع الأسعار بنسب كبيرة، وكان ٤٣٪ من حالات المصادرة لقروض عقارية ذات معدل فائدة متغير للمقترضين أقل جودة *Sub Prime Borrowers*، والذين توجد مشكلة في تقييم قدرتهم على السداد أصلاً، وارتبطت قروضهم بفوائد متغيرة مع السوق، فباتوا عاجزين عن دفع أقساط قرضهم العقاري المتصاعدة مع مرور الزمن.

وعندما يعجز مقترض عن تسديد الأقساط في حالات فردية أو محدودة، فإن البنك الذي قدم له القرض يستطيع أن يتملك سيارته أو بيته أو مشروعه الاقتصادي، أما حين يكون التعثر ظاهرة عامة تصيب مئات آلاف أو ملايين الناس، فإن إلقاء الأصول المصادرة بالجملة في السوق سيؤدي بالضرورة لانهيار سعرها، حسب قانون العرض والطلب، وهذا ما حدث، فقد شهدت الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٨م ضعفاً ملحوظاً في أداء الاقتصاد الأمريكي والتباطؤ في نمو قطاع الإسكان، بسبب الارتفاعات الهائلة التي وصلتها المضاربات في القطاع العقاري، فانخفضت أسعار المنازل في الولايات المتحدة رسمياً بحوالي ١٤,١٠٪، بينما انخفضت أسعار المنازل بحوالي ١٠,٥٪، خلال سنة ١٩٣٢م، وهي السنة التي سجل فيها الانهيار أدنى مستوياته خلال الأزمة العالمية.

سابعاً: القرض الرهني وتوريقه:

يعود مبدأ قرض الرهن العقاري على الطريقة الأمريكية إلى فترة "العقد الجديد *New Deal*"، الذي تم فيه تأسيس الجمعية الفيدرالية للرهن العقاري الوطني في عام ١٩٣٨م، وعرفت باسم مؤسسة "فاني ماي *Fannie Mae*"، بهدف تسهيل قدرة الطبقات الوسطى على التملك وتنشيط سوق البناء، وذلك عن طريق شراء الرهون من البنوك كما كانت تفعل الشركات الخاصة، ولكن باستخدام أموال دافعي الضرائب، ولذا انتقلت وضعيتها القانونية من القطاع العام إلى القطاع

الخاص، ولم يكن ذلك فعلياً لأسباب تتعلق بالعقيدة الاقتصادية، إنما قد تقرر في الواقع إدخالها إلى البورصة من قِبل الرئيس "ليندون جونسون" في عام ١٩٦٨م، بهدف جلب إيرادات خُصصت لتمويل الحرب في ڤيتنام، وبعد عامين، وبهدف وضع حد لاحتكار مجموعة "*Fannie Mae*"، قرر الكونجرس تأسيس شركة "فريدي ماك *Freddie Mac*"، والتي تم إدخالها في البورصة عام ١٩٨٩م، وتمتعت المؤسستان الخاصتان بالرهن العقاري بصفة قانونية مميزة، وهي صفة "الكيانات التي ترعاها الحكومة"، مما سيسمح لها بالحصول على خط اعتماد مضمون من قِبل الدولة، إضافة إلى قروض بفوائد منخفضة تفاضلية.

كانت مهمة مؤسستي "*Fannie Mae*" و"*Freddie Mac*" هي تأمين سيولة سوق القروض العقارية، من خلال تأمين هذه القروض أو عبر شرائها من المصارف، كذلك تم تشجيع الاقتراض من قِبل العائلات، نظراً لإمكانية خصم الفائدة على الدين العقاري من ضريبة الدخل، وكانت المؤسستان تمولان نشاطاتهما من خلال إصدار سندات معروفة باسم "سندات المنازل المضمونة عقارياً"، والتي كان نجاحها لدى المستثمرين موثوقاً فيه لأن الحكومة الأمريكية كانت تضمنها، ولو دون إعلان صريح، وقد ازدادت وتيرة نموها المتسارعة باستمرار، بالتزامن مع إلغاء القيود على المنظومة المالية، ففي عام ١٩٩٠م كانت المؤسستان تمتلكان ٧٤٠ مليارا من القروض، وقد ارتفع

هذا الرقم ليبلغ ١٢٥٠ مليار دولار في عام ١٩٩٥م، ويتخطى ٢٠٠٠ مليار في عام ١٩٩٩م، ثم ٤٠٠٠ مليار في عام ٢٠٠٥م، وعند تأميمهما كان في حوزتهما ٥٤٠٠ مليار دولار (٣٨٢٥ مليار يورو)، أي ما يعادل ٤٥٪ من الرقم الشامل للقروض العقارية في الولايات المتحدة، من جهة أخرى كانت الشركتان تدعمان بمفردهما ٩٧٪ من السندات المرفقة بقروض الرهن العقاري.

ويمكن تفسير تسارع وتيرة النمو بالتأثير المضاعف للفقاعة العقارية بين العامين (٢٠٠١م - ٢٠٠٦م)، وبالتطورات التي تحققت في مجال الهندسة المالية، ففي عام ٢٠٠٤م اتهمت شركة "*Fannie Mae*" بتزوير حساباتها بهدف منح علاوات أكبر لمديريها، واضطر مديروها الثلاثة للاستقالة ودفع غرامة بقيمة ١٠٠ مليون دولار، وفي عام ٢٠٠٦م حُكِم على شركة *"Freddie Mac"* بدفع ٣,٨ مليون دولار لممارستها الضغط بصورة غير شرعية لمصلحة أعضاء في مجلس النواب مكلفين بمراقبة نشاطاتها.

وهكذا سمحت هذه المكانة لعملاقي القرض الرهني، فبالرغم من أن مهمتهما اجتماعية وهي السماح بالتملك لأكبر عدد ممكن من الناس، إلا أنهما كانتا تحاولان رفع نسب أرباح المساهمين فيها (وخاصة مديريها) إلى أقصى حد، وعلى سبيل المثال كانت تصل رواتب كل من رؤساء شركتي *"Fannie Mae"* و*"Freddie Mac"* إلى مبلغ ٧٠

مليون دولار سنوياً، واعتبرت القروض العقارية أصل مالي يدر عائداً للمؤسسات المالية، وأوراق الرهون العقارية هي بالتالي أصول مشتقة، أي شكل من أشكال المشتقات المالية، وتقوم البنوك بإصدار أوراق مالية أو أسهم في ملكية عائد مجموعات متماثلة من القروض العقارية، وتحويلها إلى سندات وتسويقها من خلال الأسواق المالية العالمية تتيح لمن يشتريها أن ينال حصة منها، وأن يتحمل بالتالي جزءً من مخاطرها (التعثر مثلاً)، وبهدف زيادة إمكانية تقديم القروض لجأت البنوك الأمريكية إلى تحويل الرهون العقارية إلى سندات لتحقيق أكبر قدر من الأرباح، وليس من أجل جعل أكبر عدد من الأمريكيين يملكون مساكن لهم، ومنحت هذه القروض للأجانب أيضاً، أي أنها أعادت بيعها في العالم أجمع بسبب العولمة.

وبروز مشكلات في سوق القروض العقارية الأمريكية أثارت مخاوف المستثمرين، وأثرت على وضع المؤسسات المالية التي منحت القروض، ومن ثم عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وانهيارها، وكانت مؤسسات "فاني ماي" و "فريدي ماك" وحدهما تضمنان معا نصف الرهون العقارية في أمريكا عام ٢٠٠٨م وقد بلغ حجم تلك الرهون ١٢ تريليون دولار، وبالتالي أدى انفجار الفقاعة العقارية إلى تدهور قيمة أسهمهما بشكل جنوني، وفي ٢٠٠٨/٩/٨م أعلنت الحكومة الأمريكية وضع اليد على الشركتين لحماية قيمة العقارات ككل، ووضعت مائتي مليار دولار كضمانة لهما.

الخلاصة

إن الأزمة الحالية تكمن في طبيعة النظام الرأسمالي الذي يترك الحرية لكل شيء، وفي مشاكله البنيوية التي دفعت الإنسان وهو نواة الدولة إلى الجري وراء مصلحته الخاصة بلا ضابط وبلا أخلاق وبكل الوسائل الممكنة، سواء باختراع آليات جديدة أو خلق وسائل وأدوات مالية جديدة، المهم هو تحقيق المصلحة الخاصة والسيطرة على العالم اقتصاديا، بصرف النظر عن الاقتصاد الحقيقي الذي يخلق ثروةً حقيقية ويمنح العامل أساساً مادياً للحياة، فالتحول من اقتصاد عيني يقوم على السلع والخدمات إلى اقتصاد مالي يقوم على أدوات مالية غير مرتبطة بأصول عينية، هو الذي أدى إلى حدوث الأزمة وانزلاق العالم إلى هاوية الكساد والإفلاس، وجعل الفرصة مواتية لهذه الانهيارات التي أصبحت تعم أسواق المال الدولية، مما يثبت للعالم - مرة أخرى - أن الرأسمالية لابد لها أن تتكيف ولكن ليس على طريقة "آدم سميث" ومبدأ "اليدّ الخفية"، ولكن يجب دائماً تدخل ومراقبة الدولة لتنظيم اقتصاد السوق الحرة، ومراعاة البعد الاجتماعي لأفراد المجتمع.

الفصل الخامس
آثار الأزمة الاقتصادية

تعددت آثار الأزمة التي حدثت في أمريكا على معظم دول العالم، وذلك لما يمثله الاقتصاد الأمريكي من ثقل وتأثير في الاقتصاد العالمي، إذ أنه الاقتصاد الأكبر في العالم بحجم يبلغ ١٤ تريليون دولار، فهو يمثل نحو ثلث اقتصاد العالم استيراداً وتصديراً، وتشكل تجارة الولايات المتحدة الأمريكية نسبه ١٠٪ من إجمالي التجارة العالمية، فضلاً عن أن السوق المالية الأمريكية سوقاً قيادية للأسواق المالية العالمية، فعندما تهتز السوق الأمريكية تبدأ الأسواق العالمية بالاهتزاز في أوروبا وآسيا، ومن الناحية الاستثمارية فإن الولايات المتحدة هي الجاذب الأول للاستثمارات في العالم، فهي تستأثر وحدها بحوالي نحو ٧٠٪ من الأموال العربية المستثمرة في الخارج، والبقية موزعة بين الأسواق الأخرى، كما جرى العرف لدى البنوك المركزية في أغلب دول العالم بالاحتفاظ بجزء من احتياطاتها النقدية في صورة سندات الخزانة الأمريكية؛ لأنها أكثر القنوات الاستثمارية أماناً في العالم، ومع الانخفاض المتوالي لسعر صرف الدولار فقدت هذه الاحتياطيات جزءً

من قيمتها، وهربت الاستثمارات إلى مجالات أخرى أكثر استقراراً وربحية، مثل الاستثمار في الذهب، الأمر الذي أدى لارتفاع أسعار الذهب لأسعار قياسيه تزيد عن ١٠٠٠ دولار للأوقية، أو الاستثمار في أسهم شركات البترول نتيجة لارتفاع أسعاره وربحيته، الأمر الذي أدى لزيادة المضاربات في أسواق المال وخصوصاً شركات البترول، والذي أدى لارتفاع أسعار البترول كنتيجة مباشره للمضاربات وليس لزيادة الطلب العالمي عليه.

أما الأمر الأكثر تأثيراً في الاقتصاد العالمي هو سعر صرف الدولار الأمريكي، حيث يسيطر على ثلثي احتياطيات النقد الأجنبي في العالم، و ٨٠٪ من مبادلات سعر الصرف الأجنبي، كما يتم دفع أكثر من ٥٠٪ من صادرات العالم بالدولار، ويصل إجمالي حجم التداول بالدولار حول العالم حوالي ٣ تريليون دولار، وبالتالي أي تحرك لسعر صرف الدولار يؤثر على أسعار السلع والخدمات في العالم كله، ومن ثم فاتورة الصادرات والواردات والاستثمار لكل دولة.

أثرت الأزمة المالية على الاقتصاد الحقيقي، وظهر ذلك جلياً في قطاعات عديدة، مثل قطاع السيارات وقطاع العقارات، وظهرت آثاره في الولايات المتحدة الأمريكية وفي إسبانيا، وفي بريطانيا وأيرلندا، كما طالت دولاً عربية مثل الإمارات ومصر والسعودية..الخ، فلقد تحولت الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية كما أوضحنا، تراجع فيها نمو

الإنتاج الصناعي وانخفض مستوى الاستهلاك، وانخفض بالتالي الطلب على البترول والغاز والمواد الأولية والمعادن، وقد أدى هذا الأثر إلى انخفاض سعر برميل البترول والغاز والعديد من المواد الأولية ومختلف المعادن.

كما أدت الأزمة لتراجع حاد في الأسواق المالية العالمية، وفقدت بورصات العالم اتزانها في بداية الأزمة وحتى الآن، فالبورصة الروسية فقدت ٦٥,٥٪ من قيمتها منذ بداية العام، وبلغ معدل تراجع اليابانية والأمريكية ٤٢٪ و ٣٣٪ على التوالي، وبلغت أوجها في أوروبا بإعلان الاتحاد الأوروبي رسمياً أن ١٥ دولة من دول التكتل دخلت فعلياً في مرحلة ركود، واستمر معدل تراجع إجمالي الناتج القومي وانهار اقتصاد بعض الدول الأخرى تحت وطأة الأزمة، ومن بينها أيسلندا، حيث حال تدخل الحكومة من انهيار القطاع المصرفي، وبلغ معدل التضخم ٢,١٪.

وأظهرت دراسة للبنك الدولي أعدها في ٢٠٠٩/٣/١٣م عن تداعيات الأزمة، أن العديد من البلدان النامية تواجه أوضاعاً مالية متدهورة، تنذر بخفض الخدمات المقدمة للفقراء، مثل الخدمات الصحية والتعليمية، ويقدر البنك الدولي الفجوة التمويلية لثماني وتسعين بلداً بما يتراوح من ٢٧٠ إلى ٧٠٠ مليار دولار، ويرى أنه لن يتوفر إلا لربع هذه البلدان موارد مالية للحد من آثار التراجع المالي بشبكات الحماية

الاجتماعية وبرامج التوظيف، وقد توقعت منظمة العمل الدولية أن يتزايد عدد العاطلين عن العمل، بحيث سينتقل العدد من ١٩٠ مليون إلى ٢١٠ مليون عامل، وهو رقم قياسي جديد في العمالة العالمية، كما سيبلغ عدد الأشخاص الذين يتقاضون أقل من دولارين في اليوم ١٠٠ مليون نسمة، وقد تدفع الأزمة بعض الناس إلى بيع أصولهم التي يعتمدون عليها في كسب العيش أو سحب أطفالهم من المدرسة أو المعاناة من سوء التغذية، وقد حدث هذا بالفعل في بعض الدول وفقاً لما ترصده شبكات الأخبار العالمية والفضائيات، ونتناول في هذا الفصل آثار الأزمة على اقتصاد بعض دول العالم الغربي والعربية وعلى العلاقات التجارية الدولية، وعلى بورصات العالم.

أولاً: آثار الأزمة على دول العالم

١- في أمريكا:

أثرت الأزمة على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية تأثيراً مس جميع القطاعات، بداية من مستوى الفرد العادي إلى المجتمع الأمريكي ككل، فشرع المواطن الأمريكي في ترشيد إنفاقه على السلع الاستهلاكية تحسباً لمزيد من تداعيات الأزمة المالية، وتشير إحصاءات ومقابلات أجريت على نطاق الولايات المتحدة ونشرت نتائجها مؤخراً بالمجلات الأمريكية مثل "نيويورك تايمز" و "واشنطن بوست", أن مبيعات السيارات في تدن, وأن حركة السفر الجوي تتراجع, وأن المطاعم

تعاني من قلة الرواد، كما تقل أعداد الزبائن في المحلات التجارية، وبلغت نسبة استدانة الأسر الأمريكية ٩٥٪ من الناتج الداخلي الإجمالي الأمريكي، بينما بلغ حجم ادخارها ١٪، وعلى مستوى الاقتصاد القومي جاء في البيان الشهري لوزارة الخزانة الأمريكية في أبريل ٢٠٠٩م، أن حجم العجز المالي في الموازنة بلغ ٩٥٦,٨٠ مليار دولار، وعلى مستوى المؤسسات نجد الأتي..

* أعلنت شركتي "فاني ماي" و "فريدي ماك" إفلاسهما، وكان هذا أساس الانهيار المالي، نظراً لما مثلته من ضخامة الفقاعة المالية بتغطيتهما مخاطر ٤٥٪ من القروض العقارية.

* تم بيع مؤسسة "واشنطن ميوتشوال *Washington Mutual* - أكبر الصناديق العاملة في مجال الادخار والإقراض- لمجموعة "چي. بي. مورجان" المصرفية العملاقة بـ ١,٩ مليار دولار.

* إفلاس بنك الاستثمار الأمريكي "ليمان براذرز *Lehman Brothers*"، وهو المصرف الاستثماري الخامس في العالم، وأفلس تماماً بعد فشل جهود المسئولين الأمريكيين في وزارة الخزانة والاحتياطي الاتحادي لإنقاذه، وكان هذا بداية رمزية خطرة؛ لأن هذه المؤسسة العريقة كانت من الشركات القليلة التي نجت من مذبحة الكساد الكبير في عام ١٩٢٩م، وتعتبر من أقدم المؤسسات المالية الأمريكية التي تأسست في القرن التاسع عشر.

* اضطرار بنك "ميريل لينش *Meryl Lynch*" (أحد البنوك الاستثمارية الكبرى في الولايات المتحدة) لقبول عرض شراء من بنك "أوف أمريكا" عملاق السمسرة، بدعم ومساعدة السلطات الأمريكية الحكومية، وذلك خشية تعرضه للإفلاس.

* انخفاض حاد في معظم أسعار الأسهم بالأسواق المالية العالمية.

* توسع أكبر بنكين أمريكيين، وازدياد تمركز الأصول المالية بأيديهما، وكذلك توسع بنوك دولية مثل بنك " *Barclays Bank*" و"نومورا *Nomura Bank*" على حساب مؤسسات مالية أخرى، بالإضافة إلى تصفية ظاهرة البنك الاستثماري المتخصص بالكامل.

* فقد عشرات الآلاف من موظفي البنوك والمؤسسات المالية في أمريكا وبريطانيا لوظائفهم، فقد انخفضت أرباح البنوك الأمريكية في الربع الرابع من عام ٢٠٠٧م من أكثر من ٣٥ مليار دولار إلى أقل من المليار، أما في الربع الأول من عام ٢٠٠٨م فقد انخفضت أرباح البنوك الأمريكية من أكثر من ٣٥ مليار دولار في العام السابق إلى أقل من عشرين مليار دولار، واستمروا في التخلي عن موظفيهم.

* تم بيع بنك "واكوفيا *Wachovia Bank*" (وهو رابع لأكبر مصرف في الولايات المتحدة) لمؤسسة "سيتي جروب" المصرفية الأمريكية، ضمن موجة الاندماجات في السوق الأمريكية لمواجهة تبعات الأزمة المالية.

* فقد مائة ألف عامل وظائفهم في القطاع المالي منذ بداية الأزمة، وهناك ٥٠ ألف وظيفة أخرى في الطريق إلى الضياع، ومع إفلاس بنك "ليمان براذرز" فقد ٢٦ ألفا وظائفهم في القطاع المالي الأمريكي.

* أممت الحكومة الأمريكية الجزء الأكبر من نشاط شركة التأمين العملاقة "*I.I.G*" (أكبر شركة تأمين في العالم)، وذلك بعد شرائها ديون الشركة المتعثرة بمبلغ ٨٥ مليار دولار.

* انخفاض مبيعات صناعة السيارات بمقدار الثلث تقريبا لبعض الشركات، وهو ما يُعبر عن دخول الاقتصاد حالة من الكساد.

٢ – في أوروبا:

أصيب الاقتصاد الأوروبي بالتباطؤ، فجفت مصادر التمويل إثر انفجار فقاعة الديون العقارية الأمريكية، فالسياسة المالية الأوروبية تحابي الانزلاق وراء الأزمة، وتُعبد الطريق أمام تقهقر قيمة الأسهم والدخول وتقلص العمالة(١٤) وتباطؤ النمو، فتراجعت معدلات الاستهلاك في المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا.

* في ألمانيا انخفضت نسبة الصادرات الألمانية نتيجة تباطؤ عجلة النمو العالمي من٢,٥٪ إلى ٣٪، وقرر بنك "كوميرتس *Commerts Bank*" ثاني أكبر البنوك الألمانية، الاستغناء عن تسعة آلاف وظيفة

---

١٤ - "نيكولا بافيريز" في مقاله "إنقاذ اقتصاد السوق يدعو إلى التحرر من قواعده المتزمتة"، والمنشور في مجلة "لوبوان" الفرنسية، بتاريخ ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٨م.

في إطار صفقة شراء منافسه "دريسدنر *Dresdner Bank*"، وبلغت قيمة الصفقة ١٤,٥ مليار دولار، فيما يوصف بأنه أكبر عملية إعادة هيكلة في القطاع المصرفي الألماني منذ أكثر من ٧ أعوام، وأعلن صندوق النقد الدولي في مارس٢٠٠٩م أن الاقتصاد الألماني سينكمش خلال العام الحالي بنسبة ٥٪، وذلك خلافاً للتوقعات الصادرة في يناير٢٠٠٩م بأن الانكماش سيكون بنسبة ٢,٥٪ فقط.

* في هولندا انهار سعر سهم الشركة البلجيكية الهولندية "فورتيس *Forits*"- كبرى المؤسسات المالية بهولندا - في البورصة؛ بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، هذا بخلاف تزايد معدلات البطالة، مع تباطؤ معدلات نمو الاقتصاد بصفة عامة.

* في بريطانيا بلغت نسبة استدانة الأسر ١٠٤٪ من الناتج الداخلي الإجمالي الأمريكي، وتم تأميم بنك "نورثرن روك *Northern Rock Bank*" البريطاني للتمويل العقاري، والاستغناء عن أكثر من ٢٠٠٠ موظف، وأعلن بنك "رويال *Royal Bank*" في اسكتلندا- "*R.B.S* " البريطاني - عن خسائر بلغت ٦٩١ مليون جنيه إسترليني حوالي (١,٣٥ مليار دولار) في النصف الأول من عام ٢٠٠٨م، كما اضطرت الحكومة البريطانية إلى التدخل لإنقاذ بنك " *H.B.O.S*"، وذلك عن طريق قيام بنك "لويدز *Lioyds Bank*" بشرائه بمبلغ ١٢ مليار جنيه إسترليني.

٣- في آسيا:

* في اليابان يواجه الاقتصاد الياباني (الذي يعد ثاني قوة اقتصادية في العالم) بسبب هذه الأزمة العالمية أسوأ حالة ركود منذ الحرب العالمية الثانية، وذلك نتيجة تراجع الصادرات والإنتاج وسوق العمل، وازدياد عدد الشركات المتعثرة وإفلاسها، وتزايد البطالة التي بلغت أعلى مستوياتها منذ ثلاث سنوات.

* في الصين رغم الآمال المعقودة على قوتها وعلى قوة اقتصادها للمساهمة في حل الأزمة العالمية، إلا أنها قد تأثرت ببركان الأزمة كغيرها من الدول، فانخفض حجم الصادرات بمعدل ١٧٪ خلال شهر مارس ٢٠٠٩م، بالمقارنة بمستواها عن عام سابق، كما انخفضت نسبة الواردات بمعدل ٢٥,١٪ عن نفس الفترة، ولكن هذا الانخفاض حتى الآن لم يؤثر على فائض الصين التجاري الذي قُدر خلال مارس ٢٠٠٩م بحوالي ١٨,٥٦ مليار دولار.

٤- في روسيا:

بلغ حجم الدين على الشركات الروسية ٨٥٧ مليار دولار، وعلي البنوك ٦٣٧ مليار دولار، بينما بلغ رصيدها النقدي في البنك المركزي ٤٨٥ مليار دولار، والاحتياطي الذي كونته روسيا من ارتفاع أسعار البترول يبلغ ١٥٠ مليار دولار، أي أن كل ما لديها لا يعادل نصف الديون على بنوكها وشركاتها، هذا بخلاف هبوط الأسهم الروسية

بنسبة ٧٠٪، وفقد الروبل ٢٠٪ من قيمته أمام الدولار، وقُدرت رؤوس الأموال الهاربة منها بحدود ١٥ مليار دولار كل أسبوع.

٥- الآثار على الدول العربية:

بالطبع تأثرت الدول العربية بالأزمة الاقتصادية؛ نتيجة تبعية الأسواق العربية للاقتصاد الغربي والأمريكي، ووجود كم ضخم من الودائع العربية والخليجية خاصة في البنوك الأمريكية والأوروبية، إضافة إلى الخسائر العربية المباشرة نتيجة امتلاك أسهم وحصص كبيرة في العديد من المؤسسات المالية والبنوك الأمريكية والأوروبية.

وتتفاوت درجة التأثر بالأزمة وفقاً لحجم تعاملات مختلف الدول العربية مع العالم الخارجي، وبحجم استثماراتها في البنوك الأجنبية، وبحجم الاستثمارات الأجنبية في بورصاتها، وأيضاً وفقاً لارتباط اقتصادها بأسعار البترول، ولارتباط عملتها واحتياطاتها النقدية بالدولار الأمريكي، وقد وجدنا أن الأسواق الناشئة لم ترتبط في بداية الأمر بهذه الأزمة إلا حين بدأ المستثمرون الأجانب في سحب أموالهم، ثم انتشر الذعر إلى أسواق الائتمان وأسواق المال وأسواق العملة، الأمر الذي يسلط الضوء على نقاط الضعف التي تعانيها الأنظمة المالية في العديد من البلدان النامية التي شهدت ازدهاراً ائتمانياً، فبالغت في الاقتراض وبالعملات الأجنبية، أما البلدان التي تعاني عجزا ضخماً في الحساب الجاري أو عجزا ماليا ضخماً، أو الملتزمة بديون ضخمة

قصيرة الأمد بالعملة الأجنبية، فهي أكثر البلدان هشاشة في هذه الأزمة، حيث نجد الآتي..

* **الدول العربية المعتمدة على البترول:** وهي تلك الدول التي يُعتبر البترول مصدر الدخل الرئيسي لها، مثل دول مجلس التعاون الخليجي العربي، وأدى انخفاض البترول لديها من حوالي ١٥٠ دولاراً للبرميل في شهر يوليو ٢٠٠٨م، إلى حوالي ٣٤ دولاراً للبرميل في ديسمبر من نفس العام، إلى معاناة هذه الدول من تأخر في معدلات النمو الاقتصادي، مما سيؤثر بالتالي على موازناتها العامة المستقبلية نتيجة ما حدث من اختلال في موارد الدخل القومي لها.

كذلك سيتأثر حجم التجارة العالمي بها نتيجة انخفاض الاستثمارات الخارجية، ومما لا شك فيه أن استثمارات هذه الدول في الخارج لابد وأن تتأثر سلباً نتيجة تعثر المؤسسات المالية في أمريكا، حيث تشير بعض التقديرات إلى أن خسائر الاستثمارات العربية في الدول الناشئة بما فيها دول الخليج تقدر بحوالي٤ مليار دولار، كما تقدر الاستثمارات العربية بالخارج بحوالي ٢,٤ تريليون دولار، وكما هو معلوم فإن هذه الاستثمارات مملوكة للحكومات والأفراد، ولكن معظمها يعود لدول الخليج، وسوف تتأثر تلك الاستثمارات بحسب الجهة التي يتم الاستثمار فيها، ومدى تأثر هذه الجهة بالأزمة، هذا بخلاف تأثيرها نتيجة انخفاض قيمة الدولار مقارنة باليورو والين الياباني وغيرها من

العملات، ومن المتوقع عدم تأثر مستوى معيشة الفرد ما دام سعر البترول سيزيد على حاجتهم، ولكن مع استمرار الأزمة؛ وفي وقت تنتهي فيه الفوائض التي كانت تدخر للأجيال القادمة وباتت تستهلك حالياً فسوف يكون تأثر دول الخليج عميق مؤثراً على مشاريع التنمية.

* **الدول العربية غير المعتمدة على البترول:** تأثر هذه الدول سوف يكون متوقفاً على حسب علاقتها التجارية بالعالم الخارجي واعتمادها عليه، سواء في المساعدات الأجنبية أو الواردات، ولكنه سيكون سلبياً نتيجة انكماش السياحة، وانخفاض تحويلات العاملين في الخارج، وتراجع المستثمرون الأجانب في السوق المالية والعقارات، بخلاف تأثر بورصاتها بما حدث من انهيار في البورصات العالمية، ومن هذه الدول مصر وتونس والأردن.

ثانياً:الأثر على العلاقات التجارية

أهم أثر للأزمة هو ظهور بوادر الكساد الاقتصادي في أمريكا، الأمر الذي ينعكس بالطبع على صادرات البلدان الأخرى وعلي أسواقها المالية، فأمريكا اكبر مستورد في العالم، حيث بلغت وارداتها السلعية ١٩١٩ مليار دولار، أي ١٥,٥٪ من الواردات العالمية(١٥)، بخلاف ما حدث من انخفاض لقيمة الدولار في أسواق النقد، مما ترتب عليه خسائر فادحة بمعظم قطاعات اقتصادها، وصلت لمليارات الدولارات.

١٥- إحصاءات التجارة الخارجية لعام ٢٠٠٦م، الصادرة عن منظمة التجارة العالمية.

ثالثاً: الأثر على بورصات العالم

كشفت تلك الأزمة أن نشاط المضاربين في الأسواق المالية الأمريكية كان من أهم الأسباب التي ساعدت على دفع بركان الأزمة إلى حافة الانفجار، فنشاط المضاربة كان أهم مصادر الدخل لبعض شرائح المجتمع ومؤسساته.

وبرغم أن الإدارة الأمريكية قد أصدرت قانون سوق الأوراق المالية الأمريكية الشهير في مطلع ثلاثينات القرن الماضي، وذلك لضبط العمل في الأسواق المالية بأكثر قدر من الشفافية والرقابة، وسنّت إجراءات جزائية صارمة لضمان تفعيله، إلا أن شراسة المضاربين وطمعهم، وتحايلهم على القوانين والإجراءات باستنباط مشتقات مالية جديدة لها صبغة قانونية، كل هذا كان أقوى من القانون، مما جعل الاقتصاد العالمي يترنح ويصبح في حالة عدم توازن، بين الاقتصاد المالي ذو النمو السريع الضخم والكيان الهش، والاقتصاد الحقيقي المتهاوي الهزيل، مما أدى إلى موجات تضخمية في أسعار غالبية السلع، مما دفع الأفراد إلى طلب مزيد من القروض، وهو ما لاقى إقبال شديد من البنوك لتوفر السيولة بها، ولكن نظراً لأن البنوك ترغب في زيادة مواردها عن طريق العائدات السهلة المتمثلة في فوائد القروض، بعيداً عن تحمل مخاطر الاستثمار المباشر والمساهمة في تنمية الفرص الاستثمارية، فقد أصبح من مصلحتها تشجيع المضاربات

بمختلف أنواعها، لأن ذلك يتيح لها تقديم تسهيلات ائتمانية ضخمة للمضاربين، وجني فوائد متعاظمة من خلالها على حساب القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد.

ونظراً لارتباط السوق الأمريكية بالاقتصاد الأوروبي والآسيوي كما أوضحنا سابقاً، فإن تراجع نشاط الاقتصاد الأمريكي أدى إلى لتراجع البورصات العالمية وانهيار أسعارها، فتبخرت مليارات الدولارات من قيمة الأسهم المدرجة في جميع البورصات، وحدثت تقلبات وتذبذبات حادة في جميع الأسواق، وأصيب المستثمرون في جميع أنحاء العالم بحالة من الخوف والفزع، فانخفضت بورصة "وول ستريت" في نيويورك وحققت نسبة خسائر قياسية، وعلي إثر هبوط قيم الأسهم في "وول ستريت" انخفض المؤشر العام للقيم بنسبة ٧,١٪ في فرانكفورت، ٦,٨٪ في باريس، ٥,٤٪ في لندن، ٧,٥٪ في مدريد، ٣,٨٪ في طوكيو، ٥,١٪ في شنغهاي، ٦٪ في ساو باولو، ٩,٨٪ في الرياض، ٩,٤٪ في دبي، ٣٪ في بيروت، ٤,٢٪ في القاهرة، وتراجعت أسواق السويد، هولندا، النرويج، بلجيكا، النمسا، الدانمرك، فنلندا، وانخفض مؤشر "فاينانشيال تايمز" البريطاني، "داكس" الألماني، "كاك ٤٠" الفرنسي، "فوستي" البريطاني، "ميبتل" الإيطالي، "توبكس" الأوسع نطاقاً (والذي سجل أدنى نقطة منذ نوفمبر من عام ٢٠٠٦م)، "نيكاي" الياباني الذي أقفل عند أقل معدل له منذ ثمانية أشهر، واستمر هبوط المؤشر العام حتى في دول لا توجد فيها

استثمارات أمريكية كالسعودية، بنسبة تفوق هبوط التراجع في بلدان أخرى لا تضع قيوداً على الاستثمارات الأجنبية، وفي هذا السياق تراجع مؤشر "*MSCI*" للأسهم العالمية بأكثر من ٦٪، الأمر الذي شطب معه أكثر من تريليوني دولار من القيمة الإجمالية السوقية للأسهم العالمية، والتي تقدر بنحو ٣٥ تريليون دولار، هذا بالإضافة إلى أن هناك بعض البورصات التي أغلقت أبوابها في بعض الأيام بعد أن فتحت على انخفاض كبير، خشية أن تنهار أسعار الأسهم بصورة كبيرة، مثل بورصة إندونيسيا، وقدرت حجم الخسائر الأولية في البورصات العالمية بـ ٣٤ مليار دولار.

وبنظرة سريعة حول أوضاع البورصة في بعض البلدان وقت انفجار بركان الأزمة نجد الآتي..

١- بورصة نيويورك:

بلغ الانخفاض في قيمة الأسهم والسندات في بورصة نيويورك مليارات الدولارات بعد أسبوع من أسوأ ما حل بالأسواق منذ عام ٢٠٠٣م، وأطلق العديد من المحللين على يوم الخميس الذي اندلعت فيه هذه الأزمة "خميس أسود جديد"، حيث انهارت الأسواق المالية بشكل كبير، فقد خسر مؤشر "داو جونز" قرابة ٣١١ نقطة في ذلك اليوم فقط، وما يقارب ٤٠٠ نقطة خلال الأسبوع، وبالمقابل خسر مؤشر "ناسداك" ٢,١٦٪ من قيمته، وخسرت أسهم"المجموعة الأمريكية

العالمية" التي تعد واحدةً من أكبر شركات التأمين في العالم نحو ٦١٪ من قيمتها، وخسر بنك "واشنطن ميوتشوال" ٢٧٪ من قيمة أسهمه، وتراجعت أسهم "سيتي جروب" (أكبر بنوك أمريكا) بنسبة ١٥٪، محققاً أقل مستوى له منذ عام ٢٠٠٢م، وتلاه بنك "أوف أمريكا" بنسبة ٢١٪، وهو أقل سعر له منذ يوليو ١٩٨٢م بعد أن قبل شراء "ميريل لينش" مقابل ٥٠ مليار دولار، وخسرت أسهم "أمريكان إكسبريس" (أكبر شركات بطاقات الائتمان الأمريكية) ٨,٩٪، كما هبطت أسهم "جولدمان ساكس" بنسبة ١٢٪، وتراجعت أسهم "چي. بي مورجان" أما "مورجان ستانلي" (أكبر شركات التعامل في الأوراق المالية للخزانة الأمريكية) فقد هبطت أسهمها بنسبة ١٤٪.

٢- بورصة طوكيو:

شهدت أسعار الأسهم في بورصة طوكيو (ثاني أكبر بورصات العالم) يوم ٢٠٠٨/٨/١٠م هبوطا كبيراً بلغ حوالي٣٪، بسبب إقبال المستثمرين على البيع، حيث قام العديد من المستثمرين ببيع أسهم الشركات المالية، في حين قام مستثمرون آخرون ببيع أسهم شركات ارتفعت أسعارها وسجلت مكاسب قوية مؤخراً في محاولة لجني الأرباح، مدفوعين بموجة البيع المتزايد من قبل العديد من المستثمرين في جميع البورصات، وقد تراجع مؤشر "نيكاي ٢٢٥" لأسهم ٢٢٥ شركة كبرى ٤١٨,٢٨ نقطة، ليبلغ أدني مستوى له منذ ٢/٥/ ٢٠٠٨م.

٣- بورصات أوروبا:

انخفضت الأسهم الأوروبية بشكل حاد في بادئ الأمر في كل من بورصات لندن وباريس وفرانكفورت، مع إقبال المستثمرين على البيع العشوائي في الأسواق العالمية وتزايد عزوفهم عن المخاطرة، وفي محاولة لاحتواء هذا الهبوط الكبير فقد لجأ المصرف المركزي الأوروبي لضخ مبلغ قياسي قدره ٩٤,٨ مليار يورو في الأسواق النقدية في منطقة اليورو، وذلك لتعويض التعاملات غير المتوقعة في السوق المرتبطة بأزمة القروض مرتفعة المخاطر.

٤- بورصة الصين:

انخفضت الأسهم في بورصتي الصين بشدة لحظة اندلاع الأزمة، متأثرة بالاتجاه العالمي الذي قادته حركة الأسهم الأمريكية، حيث تراجع مؤشر "هانج سينج" القياسي لبورصة هونج كونج بنسبة ٣,١٥٪، أو بمقدار ٧٣٠ نقطة تقريباً.

٥- بورصات الخليج:

لم تنجو الأسواق الخليجية من هذا الانحدار أيضاً، فعلى سبيل المثال تراجعت أسهم السوق السعودية إلى المستوى الأدنى في ستة أشهر، كما تراجعت أسواق أبو ظبي ودبي وقطر والبحرين، ولم تكن الأسهم التي أصابها تدهور شديد في الخليج لها علاقة بالأنشطة العقارية، بل بالاستثمارات البتروكيمياوية، أي بسلع التجارة الخارجية.

الفصل السادس
المعالجات والحلول المقترحة

ما يحدث في العالم حالياً نتيجة الأزمة المالية العالمية، وما ترتب عليها من كساد وإفلاس بنوك وخسائر شركات كبرى وانهيار في أسواق البورصات العالمية، احتاج إلى تكتل جميع دول العالم لمواجهة آثار هذه الأزمة، فكافة دول العالم سواء المتقدمة أو النامية تقع عليها مسئولية البحث عن حلول جذرية للخروج من هذه الأزمة العالمية، والبحث عن السبل الكفيلة بعدم تكرارها مرة أخرى، ولعل الجزء الأكبر من المسئولية يقع على عاتق الدول المتقدمة التي تمتلك القدرات والإمكانيات والثروات أكثر من غيرها، لأنه بدون وجود تعاون دولي وتخطيط عالمي سليم فإن وقع مثل هذه الأزمات سيظل أمرا محتملاً، وستكون عواقبه وتداعياته وخيمة على جميع دول العالم، وهناك العديد من الحلول والمعالجات الدولية باستخدام أدوات السياسة النقدية أو السياسة المالية التي تم اتخاذها لمعالجة هذه الأزمة، وهناك العديد من الاقتراحات لتفادي تداعياتها، وتباينت هذه وتلك بين العمل على ضخ مليارات من العملات لتوفير سيولة مالية في الأسواق، والعمل على

خفض أسعار الفائدة، وتقليص حجم الاحتياطيات الإجبارية التي تفرضها البنوك المركزية على البنوك التجارية، بهدف تحفيز الاقتراض والعمل على مكافحة التضخم الذي وصل إلى نسب قياسية جاوزت ١٥٪، وذلك من خلال العمل الجاد على تخفيض أسعار السلع الأساسية والمواد الأولية والخدمات، لأن تخفيض الأسعار سوف يساعد كثيراً على رفع مستوى المدخرات، مما سيؤدي إلى زيادة معدلات السيولة النقدية المستخدمة في الإنفاق، والتي سيكون لها الأثر الفاعل في تنشيط حركة الطلب الكلي، وبهذا تعاد للاقتصاديات الراكدة عافيتها وحيويتها المطلوبتين، بالإضافة إلى العمل على تخفيف آثار البطالة الناجمة عن الأزمة، وفيما يلي مناقشة كل من هذه الحلول أو الاقتراحات لحل الأزمة..

المعالجات التي تم اتخاذها

١- ضخ الأموال:

يعتبر هذا الحل هو أبرز الحلول التي تم طرحها واستخدامها كأداة سريعة لحل الأزمة المتصاعدة في جميع دول العالم، ويتم ضخ هذه الأموال في العديد من القنوات التي يمكن أن تكون لها آثاراً إيجابية سواء نفسية أو اقتصادية على الأسواق، فمجرد إعلان الحكومات عن نيتها في التدخل وحماية الودائع كما فعلت العديد من الدول العربية مثل مصر والإمارات والسعودية وقطر والأردن، أدى إلى حد ما لتهدئة

الأسواق، كما أنه حال دون قيام المودعين بالتسابق لسحب ودائعهم، بالإضافة إلى أن ضخ الأموال يُمكن الدولة من استخدام هذه الأموال في شراء القروض المتعثرة، أو السندات (الأوراق المالية) التي حان موعد استحقاقها ولم يتمكن البنك من الوفاء بتسديدها للمستثمرين (كما حدث في بنك "ليمان براذرز" وغيره).

- **في الولايات المتحدة:** خصصت الإدارة الأمريكية عقب انفجار الأزمة نحو ١٥٠ مليار دولار، من خلال خطة حوافز مالية تتضمن إعفاءات ضريبية مدتها سنتين، منها ١٠٠ مليار للأفراد و٥٠ مليار للشركات، ويهدف هذا الإجراء إلى زيادة الاستهلاك لتنشيط الاقتصاد، ولكن هذا المبلغ لا يغطي سوى ١,٥٪ من الديون الفردية العقارية و٠,٣٪ من ديون الشركات، وبالتالي لا يكفي لمعالجة الأزمة، مما فسر استمرار هبوط المؤشر العام في البوصات العالمية بعد إعلان هذه الحوافز المالية، ولكن في ذات الوقت اقترحت وزارة الخزانة الأمريكية برنامجاً حكومياً تتراوح تكاليفه بين خمسمائة إلى ثمانمائة مليار دولار، وذلك لشطب الأصول الفاسدة المرتبطة بالقروض العقارية من سجلات الشركات الأمريكية، كما أعلنت الخزانة الأمريكية أنها ستدعم بخمسين مليار دولار صناديق الاستثمار التي تتعامل في سوق النقد وانخفضت قيمة أسهمها عن دولار واحد، في محاولة لاحتواء الاضطرابات في أسواق المال، بالإضافة إلى قرار المسئولين عن الأسواق المالية يوم ٢٠٠٨/٩/٢٠م بوقف المضاربات قصيرة الأجل مؤقتاً، هذا إلى جانب

خطة الطوارئ التي أعلن عنها، والتي تكلف ضخ ٧٠٠ مليار دولار، كما أعلن "الفيدرالي الأمريكي" عن خطة لشراء مجموعة كبيرة من الديون قصيرة الأجل، وقررت الحكومة أن يكون لها ملكية جزئية في بعض البنوك؛ حيث ضخت في المرحلة الأولى ١٢٥ مليار دولار، ثم ارتفع المبلغ إلى ٢٥٠ مليار دولار، خُصصت لإنقاذ ٢٠ بنكاً أمريكياً، من بينها مجموعة "*B.B & T*" ومجموعة "فاينانشيال كورب *Financial Corp*"، كما دعمت الحكومة شركة "جنرال موتورز *General Motors*" للسيارات بمبلغ ١٠ مليارات دولار لمساعدتها لدعم الاندماج مع شركة "كرايسلر *Chrysler*".

- **في أوروبا:** تعهدت الدول الأوروبية بتقديم مبلغ ١,٧ تريليون يورو لمساعدة البنوك على مواجهة الأزمة المالية، ومن بين هذه الدول فرنسا التي تعهدت بضخ مبلغ ٤٩١ مليار دولار، إسبانيا ١٣٥ مليار دولار، هولندا ٢٧٢ مليار دولار، البرتغال ٢٧ مليار دولار.

* **الدانمرك:** توصلت البنوك إلى اتفاق مع الحكومة لضخ ٤,٣٧ مليار يورو خلال السنتين القادمتين، في إطار صندوق يتولى مساعدات المؤسسات المالية التي تمر بصعوبات وضمان ودائع المستثمرين.

* **ألمانيا:** تعهدت ألمانيا بتوفير ٦٧٠ مليار دولار، حيث وافق مجلس النواب الألماني على خطة مالية لإنقاذ الاقتصاد ومساعدة القطاع المالي ودعم البنوك المتعثرة.

***بريطانيا:** تعهدت الحكومة بضخ ٥٠٠ مليار إسترليني، لمساعدة بنوكها لمواجهة الأزمة وإعادة تنشيط الأسواق ودعم إعانات البطالة.

- **في اليابان:** قررت الحكومة ضخ ١٥٠ مليار دولار (١٥ تريليون ين ياباني)، وهو ما يعادل ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي، حيث يتم ضخ ٣ تريليون ين لدعم الشركات المتعثرة، وحوالي ١,٦ تريليون ين لتشجيع المبادرات الصديقة للبيئة، مثل شراء سيارات غير ضارة بالبيئة، وحوالي ٢,٦ تريليون ين لمشروعات البنية التحتية، مثل مشروعات تجديد المطارات وشبكات القطارات، وحوالي ١,٩ تريليون ين لصالح برامج الرعاية الصحية والرفاهية الاجتماعية.

- **في روسيا:** سحبت موسكو مبلغ ٣٢ مليار دولار من احتياطاتها خلال شهرين لمواجهة الأزمة، وأممت ٤بنوك حتى نهاية ٢٠٠٨م.

- **على الصعيد العربي:** اتخذت عدة دول عربية إجراءات لمواجهة الأزمة التي أثرت على القطاع المصرفي، فإلى جانب تأكيد معظم الحكومات على ضمان ودائع البنوك تدخلت أيضاً بضخ السيولة في أسواق المال، مثل السعودية ضخت ٣ مليار دولار وخفضت أسعار الفائدة، كما ضخت الإمارات ٧ مليار دولار في القطاع المصرفي.

- **على الصعيد العالمي:** قامت الحكومات والبنوك المركزية للدول الغربية واليابان وكوريا الجنوبية بضخ نحو ٣,٣ تريليون دولار، عدا ما قامت به الصين وروسيا ودول الخليج العربي ودول أخرى عن

طريق زيادة مشترياتها من سندات الخزانة الأمريكية، كما وافقت عشرة مصارف دولية على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال ٧٠ مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحاً، كما أعلنت المصارف المركزية موافقتها على فتح مجالات التسليف.

وهذا يعني أن حجم الأموال التي تم ضخها إلى سوقي النقد والمال لامس سقف الـ ٤ تريليون دولار، كل ذلك بغرض تحقيق الاستقرار المالي أولاً كنقطة لابد منها، فنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية ضخت ٧٥٠ مليار دولار، بريطانيا ٧٠٠ مليار دولار، ألمانيا ٧٠٠ مليار دولار، فرنسا ٥٣٢ مليار دولار، اليابان ٣٠٠ مليار دولار، كوريا الجنوبية ١٥٠ مليار دولار، أسبانيا ١٠٠ مليار دولار، وإذا أضفنا روسيا والصين وكندا ودول الخليج العربي ودول أخرى فإن المبلغ قد طرق سقف الـ ٤ تريليون دولار، هذا إن لم يتجاوزه.

ويتضح من مصادر الأموال المتدفقة سالفة الذكر أن نصيب الولايات المتحدة المتسببة بالأزمة لم يزد عن ٢٠٪، بينما تحملت بقية دول العالم النسبة الباقية، ذلك هو الخلل الجوهري في العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث تقف أمريكا على الطرف الأقوى في المعادلة بحكم الواقع الذي أوجدته وأفرزته منذ نظام "بريتون وودز" عام ١٩٤٤م، فهي تريد من الدول الأوروبية واليابان والصين وروسيا..الخ أن تتحمل وزر سلوكها ولكن ليس المشاركة في صنع نظام مالي جديد.

كما عُقدت عدة مؤتمرات دولية على مستوى رؤساء الدول والحكومات، لمحاولة الوصول إلى حلول عاجلة لعلاج الأزمة ووضع أسس وقواعد تحكم النظام العالمي، ومن أهم هذه المؤتمرات ما يلي..

* **مجموعة الدول السبع الصناعية:** حيث اجتمع في العاشر من أكتوبر ٢٠٠٨م في واشنطن وزراء المالية ورؤساء البنوك المركزية للدول السبع الصناعية الكبرى (أمريكا، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، اليابان، إيطاليا، كندا)، وتم الاتفاق على خطة عمل تهدف لإعادة الثقة في أسواق المال وإعادة تدفق الاستثمارات، وتتضمن هذه الخطة خمس نقاط أساسية؛ هي اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتحرير الأسواق النقدية، وتوفير السيولة اللازمة للمصارف والمؤسسات المالية، كذلك اتخاذ إجراءات حاسمة وسريعة واستخدام كل الأدوات المتوفرة لدعم المؤسسات المالية الهامة والتدخل لمنع إفلاسها، والعمل على تمكينها في حالة الطوارئ من جمع رؤوس الأموال من المصادر العامة والخاصة على حد سواء وبمبالغ كافية لإعادة الثقة لقطاع التأمين، أيضاً العمل على أن تكون البرامج الوطنية متينة ومتجانسة لضمان الودائع المصرفية بما يوفر للمودعين الصغار الثقة في ودائعهم، والعمل على تحري الشفافية ونشر معلومات دقيقة حول الأصول المالية، واتخاذ قرارات فعالة في الوقت المناسب لإنعاش أسواق الرهن العقاري، وإجراء عملية تقييم للأصول تقييماً عادلاً، بما يحقق التوازن ما بين القيمة الحقيقية للأصل وبين سعره السوقي الحالي.

* **اجتماع مجموعة العشرين:** حيث اجتمع في الثاني عشر من أكتوبر ٢٠٠٨م زعماء ورؤساء ١٩ دولة من أكبر الدول الاقتصادية في العالم، حيث تضم الدول الصناعية السبع الكبرى، بالإضافة إلى دول ذات اقتصاديات صاعدة (جنوب إفريقيا، السعودية، الأرجنتين، البرازيل، أستراليا، الصين، كوريا الجنوبية، الهند، إندونيسيا، المكسيك، روسيا، تركيا)، وتمثل هذه الدول حوالي ٩٠٪ من الاقتصاد العالمي، وحوالي ٧٥٪ من إجمالي سكان العالم، واتفق قادة مجموعة العشرين على وضع خطط شاملة للتصدي للأزمة المالية العالمية، وتعهدوا بالعمل على دعم الدول النامية التي تنوء تحت ثقل الأزمة المالية، إلى جانب إصلاح المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، وضمان عدم دخول المصارف والمؤسسات المالية في عمليات شديدة المخاطرة، بالإضافة للوصول لاتفاق عالمي للتجارة الحرة، وتحقيق الشفافية في الأسواق المالية الدولية، وضمان الإفصاح الكامل عن وضعها المالي من خلال شركات تقوم بمراجعة أدائها، وقيام وزراء المالية في دول المجموعة بوضع قائمة بالمؤسسات المالية التي يمكن أن يؤدي انهيارها إلى تعريض النظام الاقتصادي العالمي إلى مخاطر كبيرة، فضلاً عن تحسين نظام الرقابة المالي في كل دولة، وسيلتقي القادة المشاركون في القمة مجدداً في نهاية إبريل ٢٠٠٩م، وذلك للوقوف على مدى التقدم في الخطة التي وضعوها لإصلاح النظام المالي الدولي وتحفيز النمو الاقتصادي.

* **اجتماع قمة الاتحاد الأوروبي الـ ٢٧:** حيث اجتمعوا في السادس عشر من أكتوبر عام ٢٠٠٨م في بروكسل، برئاسة الرئيس الفرنسي، لوضع خطة أوروبية مشتركة لمكافحة تداعيات الأزمة، والعمل على إجراء قمة اقتصادية دولية لإصلاح النظام المالي العالمي ووضع الأسس السريعة لعملية الإصلاح العالمي.

* **قمة آسيا أوروبا "آسيم":** عقدت في الرابع عشر من أكتوبر ٢٠٠٨م في العاصمة الصينية بكين، بمشاركة ٤٣ دولة آسيوية وأوروبية (٢٧ دولة أوروبية و ١٦ دولة آسيوية)، وقد ركزت على سبل مواجهة الأزمة المالية وضرورة تطبيق إصلاحات فعالة.

٢- تخفيض أسعار الفائدة:

أجرى مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) في بادئ الأزمة تعديلاً على أسعار الفائدة قدره ٠,٥٠٪، لتصل النسبة إلى ٣٪، ويهدف هذا الإجراء إلى تسهيل اللجوء إلى القروض المصرفية للاستثمار، وحث الأفراد على زيادة الإنفاق، ودخلت الولايات المتحدة الأمريكية في دوامة الأزمات المالية التي تستوجب في كل مرة تقليص سعر الفائدة، وفقد البنك المركزي أحد أهم أدواته لمعالجة هبوط قيم الأسهم عندما وصل سعر الفائدة إلى الصفر كما هو الحال في اليابان، وكان سعر الفائدة الأمريكية في عام ٢٠٠٧م بمقدار ٤,٢٪، ونسبة التضخم ٣,٢٪، أي أن السعر الحقيقي للفائدة (السعر الاسمي بعد طرح

نسبة التضخم) إيجابي قدره ١٪. وفي مطلع عام ٢٠٠٨م وبسبب الأزمة المالية الأخيرة انخفض سعر الفائدة إلى ٣٪، وارتفع معدل التضخم إلى ٤,١ ٪، ليصبح سعر الفائدة الحقيقي سلبياً وقدره (-١,١٪).

وقد تدخل "الفيدرالي الأمريكي" بتخفيض سعر الفائدة أكثر من مرة خلال فترات زمنية قليلة، ليصل إلى الحد الأدنى له خلال ٥ سنوات وهو ١,٢٥٪، وذلك في محاولة لتنشيط السوق.

ثم طبقت أمريكا سياسة "الفائدة صفر", مما يعني ببساطة أن الدين الفيدرالي الأمريكي القائم بالفعل قد تخلص من أعباء الفائدة الضخمة, وأن الديون الجديدة وهي بالغة الضخامة ستتحول إلى قرض حسن لا يعرف الفائدة ولا يعترف بها, وكذلك الحال بالنسبة للدول الأوروبية الرئيسية واليابان, ويؤدي ذلك إلى نتيجة كارثية لتوظيفات احتياطيات النقد الأجنبي للدول النامية والدول صاحبة الفوائض، حيث كان السعي للأمان والإدارة الحسنة للمخاطر تُلزم البنوك المركزية بأن تستثمر الجزء الأكبر من احتياطاتها في سندات الخزانة الأمريكية, على الرغم من انخفاض عائدها وتراجعه بما لا يغطي حتى تقلبات أسعار الصرف للعملات الدولية الرئيسية وفي مقدمتها الدولار, ومع "الفائدة صفر" فرضت أمريكا على كل العالم أن يقدم أمواله واحتياطياته لتمويل العجز المالي الضخم والمتصاعد بغير تكلفة, وكأن العالم قد تحول إلى مؤسسة خيرية بفعل القوة القاهرة الأمريكية والأوروبية التي تفرض دائماً ما

تشاء وقتما تشاء، وفي ظل "الفائدة صفر"; فإن هناك شكلاً جديداً من أشكال القرصنة الدولية لسرقة أموال العالم لتمويل الخطط التحفيزية للانتعاش الاقتصادي، تشارك في تحمل تكاليفها جميع الدول النامية بقيمة ما تملكه من احتياطيات للنقد الأجنبي, ويعني ذلك في النهاية ليس فقط حصول أمريكا على هذه الاحتياطيات كقرض حسن مجاني, ولكنه يعني أن هذه الاحتياطيات خرجت تماماً من دائرة الاستثمارات ذات العائد مهما كان بسيطاً وقليلاً, ويعني أن هذه الاحتياطيات أصبحت عرضة للتآكل في ظل معدلات التضخم العالمية وتقلبات أسعار الصرف للعملات الدولية, مما يجعلها عرضة للتجميد القسري فعلياً في ظل عدم توافر البدائل الآمنة لدى البنوك المركزية للدول النامية.

ويؤدي ذلك واقعياً إلى الانتقاص من قيمة المال، والانتقاص من حقوق أصحاب هذا المال، نتيجة لسياسات نقدية أصدرتها البنوك المركزية في الدول الصناعية الكبرى لمصالحها المباشرة والأنانية, وهو ما ينفي توافر النية الدولية للانتقال لمرحلة جديدة، تضمن التشاور بين جميع الأطراف الدولية، وذلك للاتفاق على الحلول المتوازنة اللازمة بما يحقق مصالح الكافة والجميع, وتؤكد تعميق الإهمال لمصالح الدول النامية وعدم أخذها في الاعتبار، وهو ما يشكل بؤرة الفكر الشيطاني لإعادة الحياة إلى صيغ الاستثمار المُخاطر والأقل أماناً، في ظل انعدام حوافز الادخار بالبنوك والمؤسسات المالية التقليدية مع أوضاع "الفائدة صفر", مما يعطي حوافز إضافية لتحمل

المخاطر، والعودة مرة أخرى إلى الصيغ المالية المنفلتة والمجنونة، وفي مقدمتها المشتقات المالية المسمومة، والمتاجرة بالديون الرديئة، ودفع قطاع الرهن العقاري إلى غرفة إنعاش اصطناعية، مع عدم توافر البدائل التقليدية والمأمونة لاستثمار المدخرات استثماراً أمثل.

ومع انخفاض معدلات الادخار التقليدية بالبنوك الأمريكية والأوروبية وتغير أشكالها وألوانها بالمقارنة بالسائد في غالبية الدول النامية; فإن قضية التخفيض المتتالي لأسعار الفائدة وصولاً إلى "الفائدة صفر" وغيرها من هذه المظاهر الهزلية التي يتحدث بها أصحاب المصالح, فإن حقيقة الأمر تؤكد أن تأثر المواطن العادي بالفائدة صفر لن يكون كبيراً، وذلك بحكم أن البطاقات البلاستيكية التي هي أساس تعاملات الأفراد بيعاً وشراءً, تعني أن دخول المواطن بجميع أنواعها وأشكالها تدخل في عملية مقاصة دائمة مع مشترياته وإنفاقه وأعباء قروضه واجبة السداد, وفي ظل حقائق زيادة الإنفاق والأعباء المالية عن الدخول المحققة; فإن المواطن في المحصلة النهائية يستفيد من "الفائدة صفر" بحكم أن رصيد ديونه سيخضع لفائدة أقل من الأوضاع السابقة، أما في الدول النامية ومع الاعتماد في إتمام المعاملات على أوراق البنكنوت أساساً، وليس البطاقات الائتمانية البلاستيكية وما تعنيه من انفصال المدخرات عن المشتريات، فإن انخفاض الفائدة للإيداعات البنكية سيؤدي إلى تخفيض القدرة المالية والقدرة الشرائية لقاعدة عريضة من المواطنين، والتي اعتادت الادخار المباشر بالأوعية

الادخارية المصرفية، وذلك لتأمين نفسها عند الخروج للمعاش والتوقف عن العمل أو بحثا عن إيرادات إضافية ترفع القدرة على مواجهة تكاليف المعيشة, في حين أن هذه الوظائف والخيارات في أمريكا والغرب لا يقوم بها الفرد بنفسه, بل تتم من خلال صناديق ضخمة للمعاشات تستثمر الأموال الهائلة في البورصات وصناديق التحوط والصناديق الاستثمارية وغيرها, ويجعل ذلك الأوضاع بالغة الاختلاف في أمريكا والغرب عنها في الدول النامية, خاصة أن معدلات التضخم تقع في دائرة الضبط والسيطرة بالدول الصناعية الكبرى, في حين أنها تشهد دائماً معدلات عالية من الانفلات في الدول النامية.

٣- تخفيض نسبة الاحتياطي على الودائع:

هناك وسائل دعم غير مباشرة يمكن للحكومات أو البنوك المركزية استخدامها أو اللجوء إليها لدعم مراكز البنوك المتعثرة، مثل الاتجاه لتخفيض نسبة الاحتياطي على الودائع، فمثلاً نجد أن ودائع بنك "واشنطن ميوتشوال" بلغت ١٨٨ مليار دولار، يتم إيداع ١٨,٨ مليار منها كاحتياطي لدى "المجلس الاحتياطي الفيدرالي" (البنك المركزي) على أساس ١٠٪ من الودائع، ففي هذه الحالة يسمح له بتخفيض هذه النسبة إلى ما دون الـ ٥٪ مثلا، مما يوفر سيولة جاهزة أمامه يمكنه استخدامها وسحبها من البنك المركزي، كما أن هناك وسائل غير مباشرة مثل نسبة حقوق المساهمين إلى الودائع أو الائتمان، حيث يسمح البنك المركزي بتخفيض هذا المعيار لكي يتمكن من القيام

بالأنشطة لفترة مؤقتة متفق عليها، كما بإمكان الحكومة أو البنك المركزي اعتماد البنك في تعاملاتها المالية لتعزيز مركزه وتجديد الثقة به، هذه الحلول التي تم اتخاذها ليست كافية؛ نظراً لتفاقم واستشراء الأزمة يوما بعد يوم، حيث أصاب الكيانات المختلفة الشلل في إيجاد حلول عملية ناجحة، والتي تتمثل في ضخ الأموال على نحو أكبر، ولجأت القوى الاقتصادية الكبرى في العالم إلى دول الخليج النفطية، لإقناعها وإجبارها على ضخ مزيد من الأموال في البنية المالية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، متناسية تماماً معاناة اقتصاديات دول المنطقة من جراء الأزمة المتصاعدة، ومعتمدة فقط على أن لهذه الدول النفطية مخزون متراكم من الثروات، جراء تزايد أسعار النفط خلال فترة ما قبل الأزمة.

ومنذ اللحظة الأولى لتطبيق خطة الإنقاذ الأمريكية تهاوى الدولار في جولة من جولات التهاوي المتكررة والمستمرة بعد أن تعافى بعض الشيء، وقد كان هذا التعافي وليد ضخامة الطلب على السيولة الدولارية في أسواق النقد في الآونة الأخيرة، وما لبث أن تهاوى نتيجة استفحال الأزمة، وما ترتب عليها من خسائر فادحة للاقتصاد الأمريكي تصل في بعض التقديرات إلى تريليون دولار، وما نتج عن ذلك من زيادة معدلات البطالة الأمريكية بصورة فاقت التوقعات (حيث بلغت نسبة ٦,٢٪ وهو المعدل الأعلى منذ ٩ سنوات)، وانخفاض العجز المزمن المتنامي والمتوالي في الميزان التجاري الأمريكي منذ العام

٢٠٠١م والمتوقع أن يبلغ ٧٨٨ مليار دولار خلال هذا العام، وتنامي المديونية الأمريكية التي من المتوقع أن تبلغ نحو ٦٢,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذا العام، فضلاً عن الضغوط المتنامية على الموازنة العامة الأمريكية لعوامل سياسية، وعوامل عسكرية نتيجة مستنقع حرب أفغانستان والعراق المتوقع أن تصل تكلفتهما ما بين ٢,٤ و ٤,٥ تريليون دولار حتى عام ٢٠١٧م.

الحلول المقترحة لحل تداعيات الأزمة

١- خطة "أوباما":

عرض الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" خطته لمواجهة الأزمة فيما أسماه "خطة إعادة الاستثمار والإنعاش الأمريكية"، وتتضمن توسيع إعانات البطالة لتشمل العاملين لبعض الوقت، ودعم الشركات التي عليها أن تواصل مزايا التأمين الصحي بشكل مؤقت، للموظفين الذين تم الاستغناء عنهم والمتقاعدين، والسماح للعاملين الذين فقدوا وظائف لم تكن تشمل تأميناً التقدم بطلبات للحصول على رعاية طبية.

وتشمل الخطة كذلك زيادة الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية ومشروعات الأشغال العامة الأخرى بهدف حفز زيادة الوظائف، وأوضح الرئيس الأمريكي أن ابرز خطوط خطته الإنعاشية هو خلق عدد ٣ مليون وظيفة جديدة في سوق العمل، معظمها في القطاع الخاص، وإطلاق رزم مشاريع استثمارية تقدر بمئات المليارات من

الدولارات في مشاريع البنية الأساسية والتعليم والطاقة والبيئة، ويرافق هذه المشاريع تقديم تمويلات إضافية لمنع تفاقم تباطؤ صناعة السيارات الأمريكية، والتي تعتبر من أكبر القطاعات التي تشغل الوظائف في الاقتصاد الأمريكي، ومن حيث المبدأ يمكن القول إن الرئيس "أوباما" وفريقه الاقتصادي ركزوا على القاعدة الأوسع من الأمريكيين، والتي تعاني من نتائج تداعيات الأزمة المالية العالمية التي تشق طريقها نحو القطاعات الصناعية الرئيسية، وفي مقدمتها صناعة السيارات التي تتشابك مع قطاعات أخرى.

وتشير التقديرات الأولية إلى أن نحو ثلاثة ملايين مواطن أمريكي معرضون لفقد وظائفهم، والانتقال من خانة الإنتاج والاقتصاد والمالية العامة إلى متلقي المعونات، بما يعنيه ذلك من أضرار بالغة على الاقتصاد، وتؤخر تعافي الاقتصاد الأمريكي من تداعيات هذه الأزمة العالمية، فالخطة الجديدة تستهدف خلق ٢,٥ مليون فرصة عمل جديدة خلال العامين القادمين لمنع مزيد من البطالة في الاقتصاد الأمريكي، وهذه النتيجة تأتي من خلال تنفيذ مشاريع كبرى في قطاعات عديدة، وتوفير التمويلات اللازمة وإن كانت من الرصيد المستقبلي لدافعي الضرائب (ديون إضافية)، وتحقق المشاريع الجديدة زيادة في كفاءة الاقتصاد الأمريكي وتعزز من قدرته التنافسية، سواء في السوق الأمريكية أو في الأسواق التصديرية الخارجية، وهو هدف كبير أمام الباحثين والدراسات المستقبلية الأمريكية.

أ- رؤية كبير الاقتصاديين في البنك الدولي:

يرى السيد "جوزيف ستيجليتز *Joseph Stiglitz*" الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ٢٠٠١م، ورئيس "مجلس الاستشاريين الاقتصاديين" في عهد الرئيس السابق "بيل كلينتون"، أن الرأسمالية تعتبر أفضل نظام ابتكره الإنسان، ولكنه يقول مؤكداً أنها لن تخلق الاستقرار، خاصة أن اقتصاديات السوق واجهت على مدى ثلاثين عاماً أكثر من مائة أزمة، وقال أنه وغيره من الاقتصاديين يرون أن التنظيم الحكومي والمراقبة عنصران أساسيان في اقتصاد الأسواق القادرة على العمل، وبدونهما ستكون هناك أزمات اقتصادية متكررة في أنحاء مختلفة من العالم.

وأرجع سبب الأزمة المالية إلى التحرر من القوانين وانخفاض معدلات الفائدة، ويرى أن الأزمة علمتهم أن الأسواق المتحررة من القوانين محفوفة بالمخاطر، وأن سياسة أحادية الجانب لا تستطيع أن تعمل في عالم يعتمد بعضه على بعض اقتصادياً، مشيراً إلى أن المشاكل الراهنة تنطوي على مشكلة السيولة والقدرة على دفع الديون، وكذلك الاقتصاد الكلي، وأشار أننا في المرحلة الأولى من الهبوط الذي يعد جزءً محتوماً من التعديل، كإعادة أسعار الإسكان إلى مستويات التوازن، والتخلص من الفعالية المالية المفرطة (الدين) التي ساهمت في مضي الاقتصاد الوهمي، ويرى أن الخطوات اللازمة للخروج من الأزمة المالية هي:

- **إعادة رسملة البنوك:** فالبنوك لا تملك ما يكفي من الأسهم العادية، وستواجه أوقات عصيبة قبل أن يرتفع رأسمالها من تلك الأسهم في ظل الظروف الراهنة، وهنا على الحكومة أن تمد البنوك بهذه الأسهم، وفي المقابل تحصل الحكومة على حصص تؤهلها للتصويت على اتخاذ القرارات في ذلك البنك المعني.

- **تمرير حوافز فاعلة:** إن مساعدة "وول ستريت" ومنع الاستيلاء على العقارات تعتبر جزءً من الحل، وبما أن الاقتصاد الأمريكي مقبل على ركود خطير فلابد من وجود حوافز كبيرة، ويتعين على واشنطن إيجاد استثمارات مناسبة في المستقبل، بحيث تطال البُنى التحتية والتكنولوجيا، والتي تحفز الاقتصاد على المدى القصير، وتعزز النمو على المدى الطويل.

- **التخلص من الاستيلاء على العقارات:** وعلى الحكومة أن تضمن بقاء الناس في عقاراتهم، عبر تحويل فوائد الرهن العقاري واقتطاعات ضرائب الملكية لائتمان ضريبي نقدي، وعبر إصلاح قوانين الإفلاس بحيث تسمح بإعادة هيكلة عاجلة لخفض قيمة الرهن عندما يكون سعر العقار أقل من الرهن نفسه، ويتم كذلك التخلص من عملية الاستيلاء على العقارات عبر الإقراض الحكومي، والاستفادة من التكاليف الحكومية المخفضة على التمويل، وتمرير الادخار إلى مالكي المنازل من الطبقة الفقيرة وذوي الدخل المحدود، وذلك لتجاوز هذه الأزمة.

- **إيجاد وكالة متعددة الجوانب ذات فعالية عالية:** بما أن الاقتصاد العالمي أصبح متداخلاً فلا بد من وجود مراقبة دولية.

٣- رؤية الاقتصادي الشهير "بول كروجمان":

يعتبر "بول كروجمان *Paul Krugman*"؛ الأستاذ بجامعة "برنستون"، والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد للعام ٢٠٠٨م، من أبرز الاقتصاديين الذين أدلوا بدلوهم في شأن معالجة الأزمة، حيث طرح مقترحات واضحة تؤكد أهمية توسيع نطاق الإنفاق العام، بما يعجل من تحسين أداء مختلف القطاعات الاقتصادية، ولا شك أن هذه الطروحات تتوافق مع مفاهيم "النظرية الكينزية" في الاقتصاد، والتي ابتدعها "كينز"، وهي نظرية اتبعتها إدارة الرئيس "روزفلت" بعد تسلمها زمام الحكم في العام ١٩٣٣م في الولايات المتحدة الأمريكية، وأطلقت على برنامجها الاقتصادي "العقد الجديد".

ويرى "كروجمان" أن ما تم اعتماده حتى الآن من تخصيص أموال عامة أو تخفيضات ضريبية واستخدامات لآليات السياسة المالية، لا ترقى لمعالجة الأزمة الاقتصادية الطاحنة في أمريكا، حيث لا تزيد هذه التخصيصات على نسبة ١٪ من إجمالي الناتج المحلي البالغ حوالي ١٤ تريليون دولار، ويعتقد أن المطلوب هو أن تكون التخصيصات الإضافية في برامج الإنفاق أو تخفيضات الضرائب أكبر قيمة، وتتجاوز ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

٤- رؤية الاقتصادي الفرنسي "موريس آلي":

منذ عقدين من الزمن تطرق الاقتصادي الفرنسي "موريس آلي *Maurice Allais*" الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٨٨م، إلى الأزمة الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي بقيادة الليبرالية المتوحشة، معتبرا أن الوضع على حافة بركان ومهدد بالانهيار تحت وطأة الأزمة المالية المضاعفة والمديونية والبطالة، واقترح للخروج من الأزمة وإعادة التوازن شرطين أساسين؛ هما تعديل معدل الفائدة إلى حدود الصفر، ومراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب ٢٪، وهذا ما يتطابق تماماً مع إلغاء الربا ونسبة الزكاة في النظام الاقتصادي الإسلامي.

٥- رؤية الباحثة الإيطالية "لووريتا نابليوني":

صدَر كتاب مؤخراً للباحثة الإيطالية "لووريتا نابليوني" بعنوان "اقتصاد ابن آوى"، أشارت فيه إلى أهمية التمويل الإسلامي ودوره في إنقاذ الاقتصاد الغربي، واعتبرت "نابليوني" أن مسئولية الوضع الطارئ في الاقتصاد العالمي الذي نعيشه اليوم ناتج عن الفساد المستشري والمضاربات التي تتحكم بالسوق، والتي أدت إلى مضاعفة الآثار الاقتصادية، وأفادت أن التوازن في الأسواق المالية يمكن التوصل إليه بفضل التمويل الإسلامي، بعد تحطيم التصنيف الغربي الذي يُشَبه الاقتصاد الإسلامي بالإرهاب، ورأت أن التمويل الإسلامي هو القطاع الأكثر ديناميكية في عالم المال الكوني، وأوضحت أن

المصارف الإسلامية يمكن أن تصبح البديل المناسب للبنوك الغربية، فمع انهيار البورصات وأزمة القروض بأمريكا فإن النظام المصرفي التقليدي بدأ يُظهر تصدعاً ويحتاج إلى حلول جذرية عميقة.

٦- رأي اللجوء إلى الصين للخروج من الأزمة:

يقول بعض المراقبين أن مفتاح جل الأزمة المالية التي يمر بها النظام المصرفي في الدول الغربية قد يكون بيد الصين، والتي تمتلك احتياطيات من العملة الصعبة تتجاوز تريليوني دولار، فالدول الغربية بحاجة إلى المال لإنقاذ نظامها المصرفي، والصين تملك المال المطلوب، وبالتالي قد تكون المصدر المناسب لهذا المال، ورغم أن الاقتصاديين الصينيين يعلنون أن الصين على استعداد للقيام بواجبها في حل الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، لكنها لن تقوم بإصدار شيكات على بياض للدول الغربية.

حيث يتركز اهتمام المسئولين الصينيين على حل مشاكل الصين الداخلية نتيجة تداعيات الأزمة العالمية، مثل تفادي احتمال تباطؤ نموها الاقتصادي، وحتى إذا قبلت الصين بحل هذه الأزمة فإنه يرجح أن يكون ذلك مترافقا بسلسلة من الشروط، وكانت الصين قد تمكنت خلال الأعوام القليلة الماضية من الاحتفاظ باحتياطيات هائلة من العملة الصعبة، مستفيدة في ذلك من نمو صادراتها لمعظم دول العالم بمعدلات كبيرة، فقد أشارت آخر الإحصاءات التي نُشرت مؤخراً إلى أن هذه

الاحتياطيات تجاوزت ١,٩ تريليون دولار، ويقوم الصينيون عملياً بمساعدة الاقتصاد الأمريكي منذ عدة سنوات عن طريق شراء الديون الحكومية الأمريكية، وهو ما ساعد الحكومة الأمريكية على الإنفاق أكثر مما تسمح به إمكاناتها.

ولكن مع ذلك فقد تأثرت الصين أيضاً بالأزمة؛ حيث هبطت صادراتها ٢٥٪ مقارنة بما كانت عليه قبل عام، حسب الأرقام التي أعلنتها الحكومة في ١١ مارس ٢٠٠٩م، وتُقدر وزارة العمل أن حوالي ٢٠ مليون شخص في الصين فقدوا أعمالهم، وقد بدأت الصين تنفيذ خطة تحفيز مالي حجمها ٥٨٦ مليار دولار، كما ظهر في تقرير آخر المستجدات في شرق آسيا والمحيط الهادي للتعويض عن انخفاض نمو الصادرات، وأشار "زهاو اكسيجون" نائب رئيس جامعة "ريمين" الصينية في بكين إلى أن الصين تقوم بمساعدة الاقتصاد الأمريكي عملياً، وأنه من الممكن أن تستمر بذلك، ولكنه أشار إلى أن الصين غير قادرة وحدها على تحمل عبء حل هذه الأزمة، وأن على الاقتصاديات الصاعدة الأخرى مثل روسيا والهند والبرازيل المشاركة في تحمل هذا العبء، كما أن الأمر يتعلق أيضاً بوجود الإرادة السياسية لدى القيادة الصينية، واستعدادها لوضع الأزمة المالية العالمية على رأس أولوياتها واهتماماتها، ولكن القيادة الصينية ترى أن الصين على استعداد لتحمل واجبها في استقرار النظام المالي العالمي لكن دون تحمل أعباء الأزمة الحالية، كونها غير مسئولة عنها.

الخلاصة

رأينا أن معظم الحلول التي اتخذت لمعالجة الأزمة ركزت في المقام الأول على اعتبار الأزمة أزمة سيولة، يمكن علاجها بضخ الأموال للمؤسسات المالية، على سبيل الإقراض، أو من خلال تأميمها جزئياً أو كلياً، لتسهيل قيامها بالإقراض لتنشيط الطلب، في حين أن الأزمة في الأصل هي أزمة ضعف الطلب الفعال على السلع والخدمات بسبب سوء توزيع الدخل، وهو الضعف الذي جعل المؤسسات المالية الأمريكية والعالمية تندفع بغرض خلق طلب زائف، في إقراض المستهلكين لتمويل شراء المساكن والسلع والخدمات عموماً، من دون النظر إلى جدارتهم الائتمانية، مع تعويض ذلك بالمغالاة في نسبة الفوائد على تلك القروض، وعندما انكسر هذا الطلب الزائف أمام حالات عجز المقترضين عن السداد، انكسرت حلقة الائتمان والبنوك الأكثر إفراطاً في الإقراض، وتداعت كل حلقات السلسلة المرتبطة بها وبالنظام المالي الذي أصبح مركز الأزمة، ونقلها للقطاع العقاري والشركات المنتجة للسلع المعمرة والاقتصاد برمته، وبالتالي فإن نتائج هذا الحل ستظل وقتية وعقب عملية الضخ، ومع الوقت ستمتصها المؤسسات والسوق، ويتلاشى تأثيرها، وتعود السوق لحالة الركود مرة أخرى، وكما رأينا أن ما ساعد الرئيس الأمريكي "روزفلت" في نهاية الثلاثينيات وبداية الأربعينيات من القرن الماضي للخروج من أزمته، هو تزامن الحرب العالمية الثانية مع إدارته، واضطرار الولايات

المتحدة إلى الدخول في الحرب إلى جانب الحلفاء، خصوصاً بعد هجوم اليابانيين على "بيرل هاربر" في عام ١٩٤١م، تلك الحرب أدت إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات في الولايات المتحدة، ورافق ذلك ارتفاع مخصصات الإنفاق العام بموجب المشاريع التي اعتمدتها الإدارة، مما أدى إلى إنعاش السوق وبدء دورة توسعية مصاحبة بتزايد الإنتاج والدخل، ومن ثم الخروج من أزمة الكساد الكبير.

وبالطبع ليست هذه دعوة للخروج من الأزمة عن طريق الدخول في حروب جديدة، بل هي دعوة لقراءة الماضي والاستفادة مما نتجت عنه الحروب، دعوة للعمل على اعتماد مخصصات كبيرة لمتطلبات إصلاح البنية التحتية والمرافق في مختلف الولايات الأمريكية، وتخصيص أموال للإنفاق على التعليم والصحة وغيرها من التزامات اجتماعية، وبذلك تصبح الولايات المتحدة ورشة عمل لزمن طويل تؤدي إلى خلق طلب على منتجات وأعمال العديد من المؤسسات الإقتصادية، بما يوفر فرص عمل للكثير من الأمريكيين بعدما فقدوا الوظيفة في عام ٢٠٠٨م، هذه البرامج الإنفاقية يمكن أيضاً أن تتبناها حكومات بلدان الاتحاد الأوروبي، وآسيا مثل اليابان وكوريا الجنوبية والصين والهند، وكل البلاد التي طالتها آثار الأزمة العالمية، وتمثل هذه الأعمال التي تعتمد على الإنفاق العام الحكومي إنعاشاً للدورة الاقتصادية، وتوفير سيولة متدفقة في قنوات الاقتصاد الحقيقي، بما يمكن من تجاوز الآثار الصعبة التي واجهتها مختلف المؤسسات، مع

العمل على القضاء على مرتبات الطفيليين الأثرياء الذين يمثلون ثقلاً على كاهل المجتمع وعائقاً في طريق التقدم، والعمل على تعويض فوضى الرأسمالية بمجتمع عقلاني مؤسس على الاقتصاد المخطط.

ولا يجب الاعتماد على أن الصين قد تلعب دورا مهماً في إنقاذ النظام المالي الآن، وذلك لأنها أيضاً في مأزق داخلي، يتمثل في صراعها في أن تتحول إلى الداخل بتشجيع الطلب على المواد الاستهلاكية، وذلك باعتبار أن السوق الأمريكية كانت من أكبر المستقبلين للبضائع الصينية، هذا بالإضافة إلى ظهور قضايا التوظيف والهجرات الكبيرة إلى المدن الكبرى، مما خلف أعداداً كبيرة من البطالة التي أثرت في النظام الصحي والتعليمي، وكذلك أيضاً اعتمادها على التصدير إلى الأسواق العالمية والأمريكية، وقد أدى هذا إلى انعكاس مباشر على الاقتصاد، وخاصة في أعقاب شرائها سندات من الخزينة الأمريكية، إضافة إلى توقعات بانخفاض معدلات النمو لديها في الاحتياطي الكبير من عملة الدولار، وكل ما سبق يُعد عقبات تواجه الصين، ولكن مع ذلك لن تستطيع أن تتجاوز دعم الولايات المتحدة، وذلك للعلاقة الاقتصادية القائمة بينهما.

الفصل السابع
سيناريوهات الغد

يناقش هذا الفصل تصورات حول المدى الزمني الذي يمكن أن تأخذه الأزمة الاقتصادية العالمية، باعتبارها أكبر أزمة أصابت العالم بعد تحول الاقتصاد الدولي إلى اقتصاد معولم، تسهم فيه معظم دول العالم المتقدمة منها والنامية، ذات القدرات الاقتصادية والمالية المختلفة، فثورة الاتصالات والمعلوماتية جعلت الإحساس بالتداعيات السعرية مرهفاً على مدار الساعة، مما يجعل الأثر التراكمي لحالتي التفاؤل في حالة تصاعد أسعار البورصات أو التشاؤم في حالة الانهيارات السعرية واسع المدى.

كما أنه ونتيجة للعولمة الاقتصادية وحرية انتقال رؤوس الأموال بين الدول، وسرعة التبادل الحادثة في الأسهم والسندات في البورصات العالمية عبر شبكات الانترنت، جعلت هذه الأزمات تنتشر أفقياً بسرعة فائقة وفي نفس الوقت، إذ لم تعد هناك أزمة اقتصادية تظل حبيسة حدود بلد ما، وخاصة بالنسبة للاقتصاديات الكبيرة، وإنما سرعان ما تتحول إلى أزمة عالمية تترك أثرها بشكل مباشر أو غير مباشر على

جميع دول العالم، الأمر الذي يجعل بلدان متصارعة سياسياً؛ مضطرة إلى التعاون الاقتصادي فيما بينها لإخماد فتيل أزمة اقتصادية ومالية عابرة للقارات، فحدة هذه الأزمة التي لم يشهد لها الاقتصاد العالمي مثيلاً منذ أزمة الكساد العالمي الكبير, لم تثر تساؤلات حول تأثيرها على الاقتصاد الحقيقي، ومن ثم حدوث كساد فقط، ولكن أثارت قضية أكثر أهمية؛ ألا وهي ما هو سيناريو الغد؟ وهل يمكن بعد حدوثها أن يكون النظام الرأسمالي قابلا للاستمرار؟ وهل يمكن أن يعول عليه الاقتصاد العالمي؟ وهل يمكن لأمريكا أن تقود الاقتصاد العالمي مثلما قادته منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؟ أم أن هناك قوى أخرى ستظهر على ساحة الاقتصاد العالمي؟

أولاً: هل ستستمر الأزمة؟

كما قلنا فإن الأزمة العالمية الجارية تمثل انهياراً لأسلوب من أساليب الرأسمالية، وما تم اتخاذه من معالجات وما يتم طرحه من حلول وأفكار لتجنب حدوث الأزمة الحالية مستقبلا ما هو إلا عبارة عن حلول مقيدة للخروج من هذه الأزمة، ومولدة في ذات الوقت عوائق تؤدي لإطالة فترة التعافي من آثارها، وذلك كما يلي..

* تم وضع ضوابط صارمة لحركة رأس المال، وتقييد الكثير من الأنشطة المالية، وهذا يعني أن حالة الازدهار السابقة التي حدثت في أوقات قياسية، ومرحلة تحقيق أرباح عالية وسريعة، لن تتكرر مرة

أخرى، مما يعني معها أن حركة النمو ستصبح بطيئة، وستحتاج المزيد من الوقت الكافي ليظهر على السوق بوادر هذا النمو، فيما عدا جانب الصين والهند، واللتان تلعبان دوراً خطيراً في تحول الطلب على البضائع والمنتجات الأمريكية من الخارج إلى الطلب على منتجاتهم، والتي تباع بأسعار رخيصة وتتماشى في الظروف الحالية مع تقلص السيولة وحالة التقشف.

* ضخ الأموال الذي قامت به الكثير من الحكومات حول العالم لوقف التدهور في أسعار الأسهم بالأسواق المالية، ووضع الخطط بمئات المليارات من رصيد دافعي الضرائب لمعالجة أوضاع البنوك وشركات التأمين المنهارة، كل هذه المبالغ الضخمة ستكون لها آثارها العميقة على وضعية الدول التي ضختها، لعل أبرزها تحول جانب كبير منها إلى ورق نتيجة لمحاولات رفع الأسهم في الأسواق، ومن ثم تراجعاتها الحادة والخوف من بقاء التضخم أو زيادته في الفترات المقبلة، مما سيضع ضغوطاً كبيرة على مدة بقاء أسعار الفائدة متدنية، ورفعها يعني تقليص تدريجي للإنفاق، مما يسهم في طول فترة الركود أو الكساد الاقتصادي، كما سيلقي حجم الإنفاق الكبير من إيرادات دافعي الضرائب بظلاله على التزامات الدولة تجاه الخدمات المختلفة التي تقدمها لمواطنيها، وكذلك المشاريع التي يمكن أن تقيمها ودورها في تحريك عجلة الاقتصاد، وهذا قد يؤدي إلى طبع المزيد من النقود من دون غطاء فعلي لها، وسيدفع أيضاً إلى زيادة التضخم.

* اندماج الشركات يعطي مؤشراً على تراجع قوة الاقتصاد مستقبلاً، وربما انكماش القدرة الإنتاجية بشكل عام، ففي الولايات المتحدة أخذت اندماجات الشركات الكبرى بالتزايد، مثل شركات الطيران وصناعة السيارات والبنوك، وبدأت الموجة تنتقل إلى أوروبا، وهذا يدل على أن حجم الاقتصاد الأمريكي والغربي بشكل عام لن يكون كسابقه، مما يعكس نفسه على سرعة النمو الاقتصادي.

* يقف تزايد نسبة البطالة حائلاً أمام سرعة الخروج من هذه الأزمة، فهناك الكثير من المؤسسات الكبرى والشركات الصغيرة التي انهارت وتحول موظفوها إلى عاطلين عن العمل، علاوة على تسريح العديد من الشركات والبنوك لأعداد من موظفيها يصل بعضها لآلاف عدة في المؤسسة الواحدة، بخلاف الاندماجات بين المؤسسات والشركات المختلفة التي ينتج عنها تقليص عدد الموظفين، مما ينتج عنه زيادة عدد العاطلين عن العمل، وبالتالي توقف القدرة الشرائية لشريحة كبيرة في المجتمع تكون مساهمتها ضرورية في خروج الاقتصاد من مأزقه، بالإضافة إلى تقليص الضرائب التي يدفعها هؤلاء على دخولهم الشخصية للدولة التي هي بأمس الحاجة لها، ولا تقف المسألة على الأفراد فقط، بل إن انهيار المؤسسات المالية والشركات وإفلاسها، أو تقليص أرباح الشركات نتيجة الأزمة، يعني تراجع الضرائب التي تجنيها الحكومات فيها، ولن يعوض ما قدمته من

الأموال التي استُخدمت في سبيل الحفاظ على تماسك الأسواق المالية من الانهيار، علاوة على الخدمات والمشاريع الأساسية لمجتمعاتها.

* كما أنه لا يوجد في الأفق ما يوحي باستعادة الدولار لوضعه أمام سلة العملات الأخرى، فالعجز ما زال مستمراً في الحساب الجاري الذي اقترن بتدهور في سعر صرف الدولار، كما أن وجود اليورو كبديل حقيقي للدولار سيضعف دائماً من أن يسود الدولار كما كان سائداً، فاقتصاد منطقة اليورو أصبح ضخماً مثل اقتصاد الولايات المتحدة تقريباً، وستجد العديد من الدول النامية صعوبة في المحافظة على أسعار عملاتها مقابل الدولار، وسيأتي وقت يصل فيه التضخم إلى نقطة يصبح فيها من غير الممكن تحمل الضغوط الناتجة عنه، وإذا أقدمت على خفض أسعار عملاتها؛ فعندها من المؤكد أن تُعيد التوازن إلى مدخراتها الاحتياطية أيضاً.

وعليه..

إن الدول بحاجة إلى فترة كافية من الوقت، فالأزمة الاقتصادية العالمية هذه لن تنتهي سريعاً، وستتحرك في دورات حلزونية صاعدة وهابطة لمدة تتراوح بين عام وثلاثة أعوام، وأعتقد أنها في أفضل الظروف لن تكون قبل عام ٢٠١١م للحصول على التأثير المرجو على اقتصاديات الدول، فحين تمت عملية إنقاذ المودعين لدى بنك "بير ستيرنز" بما قيمته ثلاثين مليار دولار أمريكي في مارس ٢٠٠٨م، استعادت أسواق

الأسهم والمال والائتمان نشاطها لمدة ثمانية أسابيع فقط، وحين أعلنت وزارة خزانة الولايات المتحدة إنقاذ عملاقي الرهن العقاري "فاني ماي" و "فريدي ماك" في شهر يوليو ٢٠٠٨م، استمر استرجاع النشاط لمدة أربعة أسابيع فقط أيضاً، وحين تعهدت حكومة الولايات المتحدة بدفع مبلغ ٢٠٠ مليار دولار لإنقاذ هذه الشركات وتحمل ديونها التي بلغت ٦ تريليون دولار، لم تدم حالة استعادة النشاط إلا ليوم واحد فقط، وحتى مع الإعلان عن الإجراءات الأخيرة التي تبنتها الولايات المتحدة وأوروبا، لم نشهد ما يشير إلى استعادة النشاط على الإطلاق، وحين تم إنقاذ بنك "*AIG*" بمبلغ ٨٥ مليار دولار هبطت السوق بنسبة ٥٪، ثم حين وافق الكونجرس على حزمة الإنقاذ التي بلغت ٧٠٠ مليار دولار هبطت الأسواق بنسبة ٧٪ أخرى خلال يومين، ومع اتخاذ السلطات في الولايات المتحدة والخارج خطوات جذرية أثناء الفترة من السادس إلى التاسع من أكتوبر ٢٠٠٨م، واصلت أسواق المال والائتمان الهبوط يوماً بعد يوم، مما يعني معه أن الأزمة أبعد من ذلك.

كما أن تضاؤل النفوذ في المؤسسات المالية الدولية، وفقدان الدولار دور العملة الدولية الرائدة، لن يؤدي لضياع النفوذ السياسي فحسب، وإنما أيضاً ضياع السلطة، مما يعني معه بذل المزيد من الجهود والإنجازات التي تعيد الثقة إلى المواطن الأمريكي أولاً في نظامه القائم، ثم ثقة العالم في أن هناك من سينجح في الهيمنة مرة أخرى على العالم.

أما بالنسبة للدول النامية فعليها ألا تنسى أنها تواجه حقائق اقتصادية يجب التعامل على أساسها والتعايش معها، وذلك لإيجاد حلول لها، ومنها ما يلي..

- أن السلع الأساسية بخلاف الطاقة (المصدر الرئيسي للدخل في كثير من البلدان) هبطت ٣٨٪ في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨م مع تراجع الطلب، وانخفضت أسعار النفط ٦٩٪ بين شهري يوليو وديسمبر عام ٢٠٠٨م.

* أن التجارة العالمية آخذة في الانهيار، حيث تتراجع واردات البلدان الغنية من بعضها البعض، وكذلك من البلدان النامية التي تعتمد اعتماداً شديداً على التصدير إلى أسواق البلدان المتقدمة.

* توقع أن تنخفض تحويلات العمال المغتربين إلى أوطانهم هذا العام، مما يزيد من مستوى الفقر، وانكماش الدورة الاقتصادية، واللامساواة في كثير من البلدان، حيث تشكل هذه التحويلات نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي للدول.

* التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى الأسواق الناشئة والبلدان النامية تتناقص إلى درجة الاختفاء، ويقدر معهد التمويل الدولي أن هذه التدفقات تراجعت إلى ٤٦٧ مليار دولار عام ٢٠٠٨م، أي نصف مستواها عام ٢٠٠٧م، وتشير التوقعات إلى أنها ستواصل الهبوط ١٦٥ مليار دولار عام ٢٠٠٩م.

* المساعدات الإنمائية الرسمية التي تعتمد عليها الكثير من البلدان منخفضة الدخل غير مؤكدة، حيث يشير بعض المانحين إلى ضرورة خفض ميزانيات هذه المساعدات.

ثانياً: سيناريوهات مختلفة للغد

تتعدد السيناريوهات عن أثر تلك الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، وتتعدد معها الآراء والآراء المضادة لها، فمنها ما يرى أن هذا عهد جديد لن يوجد فيه ما يُسمى بالهيمنة الأمريكية على العالم، وأن هذا العملاق قد انتهى إلى غير رجعة، وهناك من يخالفه الرأي أن هذه الأزمة ما هي إلا كبوة وسيتخطاها عافياً متعافياً كما تخطى ما قبلها، وهناك من يقول أن عصر الرأسمالية انتهى، وسنعود إلى آراء "المدرسة الكينزية" ونظريتها السالفة، بينما نجد أن هناك ذلك الصوت الماركسي المنادي بأنهم الصواب، وأنه آن الأوان للعالم ليعرف قدرهم وأنهم أحق بالهيمنة، ونجد الإسلاميون ودعوتهم للعالم بالنظر إلى الاقتصاد الإسلامي وقواعده والالتزام بها، وسنتعرف هنا على معظم هذه السيناريوهات، لنعرف كيف يفكر العالم من حولنا في الغد.

السيناريو الأول: انتهاء الهيمنة الأمريكية على العالم:

يرى أنصار هذا السيناريو أنه قد آن الأوان لإعلان انتهاء عصر السيطرة والهيمنة الأمريكية، عصر انهيار اقتصاد النظام الرأسمالي *The Economy Collapse*، فهذه الأزمة كشفت عن هشاشة النظام

الرأسمالي والسياسات المتحررة التي اتسم بها هذا النظام، وخصوصاً فيما يتعلق بغياب الرقابة الفاعلة من الدول والحكومات، وأن انهيار هذه الإمبراطورية التي كانت تمثل أكبر اقتصاد في العالم (حتى وقوع الأزمة)، وسقوط أسواق المال في "وول ستريت"، وإفلاس الكثير من البنوك والشركات، أكبر دليل على قيام الرأسمالية على كيان اقتصادي هش، وأن هناك خللاً بنيوياً في النظام والسياسات ذاتها، وأنه لولا اندفاعها إلى التوسع الاستعماري من خلال شن حروبها في العراق وأفغانستان، ونشر جيوشها في أنحاء مختلفة من دول العالم، وأساطيلها في المحيطات والبحار من أجل السيطرة والتحكم في موارد الطاقة، والتحكم بشرايين الاقتصاد العالمي، وإحكام قبضتها على العالم، ما كلفها آلاف المليارات من الدولارات وأدى إلى إرهاق هيكل الاقتصاد الأمريكي الذي يعاني أصلاً من تباطؤ في النمو، وعجز في الميزان التجاري والحساب الجاري، وفوائد الديون الهائلة التي تقع على عاتقها، مما جعلها تتحول إلى أكبر دولة مدينة في العالم، وقد قُدرت تكلفة هذه الحروب بنحو ٣ تريليون دولار، التي قامت بها أمريكا لتخرجها من أزمتها التي بدأت بوادرها منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، ولكنها عكست توقعاتها وأدت إلى انفجار الأزمة وانتهاء حقبة الهيمنة الأحادية الأمريكية على العالم.

ويرى أصحاب هذا السيناريو أن أمريكا قد أقامت إمبراطوريتها الكبرى الاستعمارية بشقيها الاقتصادي والعسكري بالاستيلاء على دول

عديدة، بدأت بدول أمريكا اللاتينية التي كانت البداية والأساس في بناء قاعدة المشروع الاستعماري الأمريكي، ومن ثم توسعه وامتداده بداية إلى منطقة الشرق الأوسط، وتولى احتضان إسرائيل مادياً واقتصادياً لتكون قاعدتها الاستعمارية، ثم أفريقيا، وبعد تفكيك الاتحاد السوڤيتي وسّعت نفوذها ليصل إلى جمهوريات آسيا الوسطى، لتبلغ ذروة سيطرتها ونفوذها وتربعها على عرش القرار الدولي والاقتصاد العالمي، وفرض نموذجها الليبرالي الاقتصادي على معظم دول العالم، غير أنه لم يكن بإمكانها تحقيق كل ذلك لو لم تصبح بعد الحرب العالمية الثانية أقوى دولة اقتصادية في العالم، مما مكنها من إعادة إعمار أوروبا عبر "مشروع مارشال"، والذي عزز مكانتها أوروبياً في مواجهة الاتحاد السوڤيتي آنذاك.

وحافظت أمريكا على تقدمها وتطورها، وتمكنت من تحقيق قفزات نوعية على المستوى الاقتصادي والعلمي بفضل ازدياد قوتها الاقتصادية وتمتعها بأكبر اقتصاد في العالم، حيث بلغت حصتها من الناتج العالمي ٦٠٪، ويبلغ إنتاجها الإجمالي ١٤ تريليون دولار، فيما تنفق أكثر من ٥٠٠ مليار دولار سنوياً على قوتها العسكرية، وتملك قوات برية وجوية وبحرية هي الأقدر في العالم، ولأنها كذلك أصبحت مصدراً رئيسياً للثقافة عبر الأفلام والفضائيات والتلفزيون والإعلام، فالقوة السائدة المسيطرة تُرسي ثقافتها وقيمها وأخلاقياتها ومفاهيمها في شتى المجالات.

ولذا باتت معظم دول العالم وشعوبها تتأثر بما تنتجه أمريكا في كل شيء، وتعمل على تقليدها باعتبارها هي الأرقى والأفضل والأكثر تقدماً في العالم، حتى أصبح العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي يُسمى بـ "العصر الأمريكي"، كدلالة على سيادة القيم والمفاهيم الأمريكية اقتصادياً وثقافياً، الأمر الذي سهّل عليها فرض مفهومها للعولمة القائم على تحرير الأسواق، وجعلها تتحرك بحرية كاملة بعيداً عن أي تدخل للدولة، لتصبح الشركات المعولمة هي المتحكمة بالاقتصاد العالمي، والدولة التي ترفض ذلك يجري معاقبتها بالحصار والضغوط، وتُتهم بأنها دولة خارجة على القانون الدولي، وأنها دولة مستبدة وغير ديمقراطية وترفض الإصلاح والشفافية، وتحوّل مجلس الأمن إلى مجلس تديره الولايات المتحدة الأمريكية كالبنك، وصندوق النقد الدولي تهيمن عليه، وتتحكم بكل القرارات التي تصدر عنه ليصبح مجرد أداة بيدها لفرض نظام العقوبات على أي دولة تخرج عن طوعها أو ترفض الانصياع لمشيئتها، كما حدث ليوغسلافيا والعراق وكوريا وسوريا وإيران، وكوبا..الخ، غير أن الولايات المتحدة بسبب سعيها الدائم للاستئثار بالقرار الدولي والهيمنة على العالم، وعدم مراعاتها لمصالح الدول الكبرى، فقد ارتكبت خطأ كبير، وأسست لمسار تراجع وأفول لسيطرتها الأحادية، وخسرت قيادتها للعالم.

ويرى أصحاب هذا السيناريو أن المسبب الأساسي لنهاية عصر الهيمنة الأمريكية هو التورط في حروب مماثلة لحرب فيتنام، فكان شن

الحرب على أفغانستان، ومن ثم على العراق، بذريعة محاربة الإرهاب إثر هجمات ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١م، إلا أن الهدف الأمريكي من احتلال أفغانستان، والعراق لم يتحقق، وبدلاً من أن يشكل محطة انطلاق لفرض الهيمنة الكاملة على العالم ومنطقة الشرق الأوسط، وإحكام القبضة على القرار الاقتصادي الدولي عبر التحكم بمصادر الطاقة، وحل أزمة تراجع وتباطؤ النمو الاقتصادي فيها، تحوّل هذا الاحتلال إلى مصدر استنزاف للقدرات الاقتصادية الأمريكية، وذلك نتيجة المقاومة المسلحة التي تعرض لها الجيش الأمريكي، مما أرهق الاقتصاد الأمريكي .وزاد من حجم الديون والفوائد والعجز في الميزانية، لتتفاقم الأزمة الاقتصادية ويزداد الركود الاقتصادي، مما أضعف القدرة على إخراجه من أزمته التي انفجرت، حيث كان التعبير عنها بـ "انفجار أزمة الرهن العقاري، والأزمة المالية".

وقد بلغت التكلفة الاقتصادية لحرب العراق حوالي ١,٣ تريليون دولار، وذلك خلال الفترة بين عامي (٢٠٠٢م - ٢٠٠٨م)، بما يعني أن تتحمل العائلة الأمريكية المكونة من أربعة أفراد ١٦٥٠٠ دولار، ويتم ذلك في وقت أصبح الدين الداخلي الأمريكي أشبه بقنبلة زمنية موقوتة يمكن أن تنفجر في أي لحظة، حيث يزداد بحوالي ١,٤ مليار دولار يومياً، أي بحوالي مليون دولار كل دقيقة، حيث يبلغ حجم الدين الداخلي حاليا ٩,١٣ تريليون دولار، مما يعني أن كل أمريكي قد أصبح مديناً بمبلغ ٣٠ ألف دولار تقريباً.

وهكذا يمكن القول بأن السياسة التي انتهجتها أمريكا من خلال التورط في مغامرات حربية، كانت هي العامل الحاسم في استنزاف القدرات الاقتصادية الأمريكية على نحو غير مسبوق، وبالتالي إضعاف قوتها الاقتصادية، واستطراداً انفجار الأزمة على هذا النحو من الحجم والحدة، ويرى أصحاب هذا السيناريو أن هناك العديد من المؤشرات الدالة على عجز أمريكا عن مواجهة الأزمة وحدها، ومنها ما يلي..

* طلب الرئيس السابق "بوش" تدخل دول العالم من أجل منع حدوث الكارثة الكبرى، وإعلان العديد من الدول الكبرى والكتّاب والمفكرين بأن زمن السيطرة الأحادية الأمريكية على العالم قد أفل.

* أكد الرئيس الروسي "ديمتري ميد فيديف" أن عهد هيمنة اقتصاد واحد وعملية واحدة ولى بدون رجعة، ودعا إلى إقامة نظام اقتصادي مالي جديد أكثر عدلاً، يقوم على تعدد الأقطاب وسيادة القانون والأخذ بالمصالح المتبادلة.

* اقتراب موقف فرنسا وألمانيا وكندا من الموقف الروسي في الدعوة إلى إقامة نظام دولي جديد متعدد الأقطاب، ودعوة القمة الأوروبية لقمة دولية لتأسيس نظام مالي عالمي جديد.

* رفض فرنسا وألمانيا إنشاء صندوق أوروبي للمساعدة للخروج من مأزق هذه الأزمة الاقتصادية العالمية.

* الفيلسوف البريطاني "چون جراي" أعلن أن مستقبل أمريكا بات بيد الآخرين، ونفوذها قد ولى، وقال: ‹‹إن الزلزال الذي ضرب أسواق المال الأمريكية هو عبارة عن إعلان نهاية الإمبراطورية، وأن الولايات المتحدة تترنح تحت وطأة الأزمة المالية في مشهد يُذكّر بما كان عليه الاتحاد السوڤيتي عشية انهيار جدار برلين››.

* البروفسور "إيمانويل تود *Emmanuel Todd*" دكتور التاريخ بجامعة "السوربون" بفرنسا(١٦) كتب كتاباً في عام ١٩٧٦م يتنبأ فيه بسقوط الإتحاد السوڤيتي، ولم يعر أحد أي اهتمام بهذا الكتاب(١٧)، ولكن بعد أحداث سبتمبر كتب كتابه الشهير "الإمبراطورية المغرورة *The Conceited Empire*"، وزعم فيه أن أمريكا هي الأخرى في طريقها للسقوط، وأن هذا السقوط قد بدأ منذ عقد من الزمان، أي قبل أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، وأن اقتصاد أمريكا محكوم بعدم القدرة على زيادة القاعدة الصناعية داخلها، واعتمادها على دول أخرى لتلبية حاجاتها الاستهلاكية.

* الفيلسوف "فوكوياما"؛ أحد أبرز الفلاسفة والمفكرين الأمريكيين، والذي تحدث عن نهاية التاريخ قائلاً: ‹‹إن النفوذ الأمريكي في العالم يتضاءل، وأن أمريكا لن تنعم بوضعها الذي ظلت تتمتع به

١٦- من أروع الجمل التي قالها في كتابه: ‹‹إن أمريكا في طريقها أن تكون مشكلة للعالم، بعد أن ظلت ردحا من الزمن مصدرا لحلول مشاكل العالم››.

١٧- www.informationclearinghous.info/artical4381.htm

حتى الآن كقوة مهيمنة على العالم، وهو ما أكده الغزو الروسي لجمهورية چورچيا في أغسطس ٢٠٠٨م، وأن قدرة أمريكا على صياغة الاقتصاد الدولي عبر الاتفاقيات التجارية والبنك الدولي ستضعف، وتتضاءل معها موارد البلاد المالية».

ويتضمن سيناريو هذا الفريق عدة عوامل يوضحون بها كيف ستتجلى مظاهر تراجع نفوذ أمريكا في العالم، كما يلي..

* برز المظهر الأول من خلال استنجاد الرئيس الأمريكي السابق "بوش" بالدول الاقتصادية العشرين الأقوى بالعالم، من أجل الاتفاق على عمل جماعي لمواجهة الأزمة، وهناك العديد من التوقعات من وجهة نظر أصحاب هذا السيناريو، وأبرزها ما يلي:

١. سوف تكون أمريكا مُكرهة ــ كما أجبرت على تأميم أصول المؤسسات المفلسة - على اتخاذ قرار الخروج من العراق وأفغانستان، لوقف الإنفاق على هذه الحرب، وتوفير الأموال لمعالجة الأزمة، وهذا ما بدأ يظهر واضحاً من خلال الإقدام على فتح قنوات الحوار مع حركة "طالبان"، ودفع باكستان لطلب تدخل إيران للمساهمة في إيجاد تسوية سياسية للوضع الأفغاني، وكذلك توجهها للإسراع بتوقيع معاهدة أمنية مع حكومة "المالكي" في بغداد، والقبول ببعض التعديلات عليها من أجل تقليص الوجود العسكري الأمريكي، وتمهيد الطريق لاتخاذ قرار الانسحاب، للخروج من حالة الاستنزاف المادي التي تتعرض لها.

٢. سوف تُضطر الإدارة الأمريكية من أجل تخفيض حجم خسائرها إلى طلب مساعدة دول في العالم، وفي المنطقة كانت تناصبها العداء، ما يعني أنها ستقدم تنازلات لضمان تراجعها وانسحابها بأقل الخسائر الممكنة.

٣. كنتيجة للأزمة سوف توقف أو تقلص حجم مساهماتها المادية في المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين ومؤسسات وصناديق الأمم المتحدة، ما يعني أن نفوذها في هذه المؤسسات سوف يتضاءل لصالح تعزيز نفوذ دول كبرى أخرى مثل روسيا، الصين، الاتحاد الأوروبي، الهند، البرازيل..الخ.

٤. تقليص أو وقف مساعداتها الاقتصادية للعديد من الدول الموالية لها، انطلاقاً من أن الأولوية في الدعم والمساعدة يجب أن تكون للاقتصاد الأمريكي.

٥. إعادة النظر بالانتشار العسكري الأمريكي في دول العالم، بحيث أنه قد يتم بالضرورة تقليص هذا الانتشار، وبالتالي إقفال العديد من القواعد لتخفيض فاتورة الإنفاق، الأمر الذي سوف يؤثر على قوة أمريكا ودورها الدولي، والذي تشكل القوة العسكرية إحدى دعائمه، مما يؤدي إلى تراجع قوة قبضتها التي كانت تجبر العديد من الدول على الرضوخ لمشيئتها خوفاً منها، وهو ما يفسر تنامي العداء لسياستها، وازدياد عزلة موقفها هذه الأيام.

* المظهر الثاني أنهم يرون أن الإدارة الأمريكية الجديدة سوف تكون مضطرة إلى تكريس وقتها من أجل معالجة الأزمة الموروثة عن سياسات إدارة "بوش"، والوصول إلى حلول لما تمر به من تداعيات لهذه الأزمة، وبالتالي فإنها ستكون مجبرة في الدرجة الأولى بالعمل على سد كل أبواب الإنفاق المرهقة للاقتصاد الأمريكي، وما يعنيه ذلك من وضع نهاية للإنفاق العام المتزايد نتيجة احتلال العراق وأفغانستان، وتقليص المساعدات الأمريكية، وأيضا العمل على تقليص أو الوقف المؤقت للمساهمات المالية الخارجية، وتخفيض حجم القواعد العسكرية الأمريكية في الخارج، فإن مثل هذه السياسات التي ستضطر الولايات المتحدة إلى اتخاذها سوف تؤدي إلى النتائج التالية:

١. تراجع كبير في حجم تأثير ونفوذ الولايات المتحدة في القرار الدولي، والقضايا الساخنة في أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، حيث سيتولد عن ذلك تقدم وحضور قوى دولية أخرى في الحلبة الدولية، تشارك أمريكا في اتخاذ القرارات الدولية، وفي المساهمة في إيجاد تسويات وحلول للصراعات والنزاعات في العالم.

٢. تراجع تأثير ونفوذ أمريكا دولياً سوف يتمخض عنه تسريع بلورة نظام دولي جديد، هذا النظام سوف يقوم على التعددية القطبية والإقليمية اقتصادياً وسياسياً؛ لأن قدرة أمريكا على منع ذلك ستكون معدومة وغير ممكنة.

٣. تنامي النزعة الأمريكية التي تدعو إلى الانكفاء الأمريكي إلى الداخل ومحاولة الخروج من أزمتها الراهنة وبالتالي الدعوة إلى تخلي أمريكا عن سياسات التدخل في الخارج، والتركيز على إيجاد حلول لمشكلاتها الداخلية.

٤. إضعاف النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط لصالح تقدم وتعزيز نفوذ قوى دولية وإقليمية، سوف يؤدي إلى وضع نهاية للتفرد الأمريكي برعاية المفاوضات حول الملفات الساخنة وخاصة ملف الصراع العربي الإسرائيلي، وهو ما سيؤدي بالتالي إلى انعكاسات سلبية على السياسة الإسرائيلية التي كانت مستفيدة من التفرد الأمريكي.

٥. إعادة التوازن إلى المؤسسات الدولية وإنهاء الهيمنة الأمريكية عليها .وبروز نظام دولي متعدد المراكز، سوف يؤدي إلى إنعاش الاتجاهات التحررية والاستقلالية في العالم، وبالتالي إعطاء دفع قوي للشعوب التي لا تزال تعاني من الاحتلال والتبعية للاستعمار، وذلك من أجل إنجاز تحررها وحصولها على استقلالها.

السيناريو الثاني: عودة هيمنة الاقتصاد الأمريكي:

يرى أنصار هذا السيناريو أن أمريكا هي زعيمة النظام الرأسمالي، وتمر الآن بأزمة اقتصادية ومالية خانقة، ولكن هذا لا يعني أن هذه الأزمة تمهد الطريق لانهياره التام كما تنبأ الفيلسوف الألماني "كارل ماركس"، والذي بشر به قبل أكثر من ١٥٠ عاماً في بيان كتبه ونشره

مع رفيقه "فريدريك أنجلس" عام ١٨٤٨م، سُمي "البيان الشيوعي"، والذي صار نشيد الإنشاد للشيوعيين وغيرهم من الماركسيين في العالم فيما بعد، فمنذ ذلك الوقت وحتى الآن كلما مرت النظم الرأسمالية بأزمة، تصاعدت صيحات الفرح والشماتة من قبل خصومها، مبشرة بقرب انهيارها، ومعلنة أن شبح "ماركس" عاد ليطل على العالم مؤكداً صحة نبوءته!.

ويرون أن الأزمة المالية الراهنة ليست جديدة، وليست الأولى، ولن تكون الأخيرة، وستخرج منها أمريكا كما خرجت من قبلها، لتواصل تقدمها المطرد كعادتها وهي أكثر شباباً وعنفواناً أيضاً، ويعتقد علماء الاجتماع الغربيون، ومنهم من ذوي الاتجاه الماركسي، أن "ماركس" أخطأ في تقدير عمر الرأسمالية، عندما اعتقد أنها على وشك الزوال في نهاية القرن التاسع عشر، وأن شبح الثورة الاشتراكية يحوم على أوروبا كلها لتطيح بالرأسمالية، وأنها فقط تحتاج إلى ركلة من الطبقة العاملة كي تنهار إلى الأبد، وليقام مكانها النظام الاشتراكي العادل على أنقاضها.

ويعتقد هؤلاء العلماء أن مشكلة "ماركس" أنه لم يأخذ في الحسبان قدرة النظام الرأسمالي على تجديد نفسه، وامتلاكه الفطري لآلية التصويب الذاتي *Self - Correction* في حل مشاكله باستمرار، وأن الأزمات الاقتصادية الدورية الملازمة للرأسمالية من ركود وكساد

اقتصادي، هي تصحيحية ومن صلب تركيبة وطبيعة النظام الرأسمالي نفسه، تتكرر دورياً على فترات تتراوح بين عشرة وعشرين عاماً، لحل مشاكله تلقائياً وتصحيح تراكمات الخطأ، فكما يقول خبراء الاقتصاد الرأسمالي أن ما يحدث في السوق هو دائماً صحيح *Market is Always Right*، حتى ولو ظهر للعيان على شكل كوارث.

يأخذ دعاة الاشتراكية على الرأسمالية هذه الدورات من الركود والكساد، ولكن نسي هؤلاء أنه إذا كانت الرأسمالية تواجه أزمات الركود والكساد على فترات متباعدة، فإن الاشتراكية هي في حالة ركود وكساد دائمين، ولعل هذا هو سبب انهيارها المدوي من الداخل، وحتى بدون أية ركلة من الخارج فالرأسمالية هي في نمو مطرد.

ولو أخذنا الرأسمالية الأمريكية على سبيل المثال في عام ١٩٧٩م، فقد استقر مؤشر "داو جونز" لقيمة الأسهم عند مستوى اقل من ١٠٠٠ نقطة، بينما بلغ المؤشر نفسه هذا العام قبيل الأزمة حوالي ١٤٠٠٠ نقطة تقريباً، أي بزيادة مقدارها ١٤ ضعفاً في غضون ثلاثة عقود فقط، وفي عام ١٩٧٩م كان عدد الذين يمتلكون أسهما في أسواق البورصة يزيد قليلاً عن ٥ ملايين أمريكي، أما الآن وبعد ثلاثين عاماً، ارتفع هذا العدد إلى ما يقرب من ٦٠ مليون شخص، بما في ذلك الملكية غير المباشرة عبر صناديق المعاشات والاستثمارات الأخرى، وفي نفس الفترة ارتفعت أعداد من يمتلكون منازلهم من ١٧٪ إلى ما

يتجاوز ٤٠٪، وللمرة الأولى في التاريخ على الأقل داخل الولايات المتحدة، تألفت الغالبية بين السكان من رأسماليين، بمعنى أفراد يمتلكون رؤوس أموال، فهل هذا يعني انهيار؟

من وجهة نظرهم إن الذين يبشرون بقرب انهيار أمريكا، فإنهم يعبرون عن تمنياتهم ورغباتهم فقط، أي خواطر تطلعية بحتة *Wishful Thoughts*، لبعث الفرح الخادع في نفوسهم، لذا فهم ينصحوهم بالتريث في كتابة نعي أمريكا ونظامها الرأسمالي.

السيناريو الثالث: نشوء اقتصاد جديد

يتبنى هذا السيناريو بعض قادة العالم الأكثر نفوذاً، فيؤكدون أن الأزمة المالية هي دعوة لتسريع نشوء اقتصاد جديد قائم على مصادر الطاقة البديلة، ويقصدون الاقتصاد الأخضر، بينما هناك خبراء الاقتصاد اللذين يشيرون إلى أن مؤشرات الأزمة تنطوي على فعل سياسي أكثر من أي شيء أخر، وذلك بتهيئة البعض بأن يعمل في إطار تحالفات أياً كان شكلها.

الجزء الثاني
الأزمة الاقتصادية في مصر

مقدمة

تضاربت الآراء والتحليلات حول الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على مصر، وتاهت الناس مع الآراء المتضاربة وتناقض تصريحات بعض المسئولين والخبراء المصريين، فالبعض ردد أننا بعيدون جداً عن الأزمة، ولن تطولنا حمم بركانها، وآخرون رأوا أننا في قلب الأزمة، ووصل الأمر إلى التناقض في أسباب الأزمة ذاتها، فالبعض أرجعها لأخطاء في السياسات الاقتصادية المطبقة بدول الغرب، والبعض قالوا أنها بسبب أزمة الرهن العقاري في أمريكا، وآخرون قالوا أنها بسبب ما حدث من مضاربات في الأسواق المالية، بل وصل الأمر إلى أن البعض قال أن هذه الأزمة هي مؤامرة من جانب الدول المتقدمة لاستنزاف الدول حديثة التصنيع، وذلك للتخلص من منافستها الشرسة، وخاصة الدول الآسيوية، وهناك من قال أنها مؤامرة لسلب أموال الدول النفطية، والتي تستثمر في المؤسسات المالية الأوربية والأمريكية، وتراكمت لديها الثروات من جراء تزايد أسعار النفط بصورة كبيرة جداً قبل الأزمة، وأن أمريكا قد خططت لحدوث هذه الأزمة بنفسها.

ووسط هذه التساؤلات والتداعيات؛ نشبت في مصر معركة كلامية أيديولوجية بين الخبراء الاقتصاديين ذوي التوجه الرأسمالي، الذين قالوا أن هذه الأزمة أزمة عابرة، والنظام الرأسمالي قادر على احتوائها خلال الفترة القادمة، وبين الخبراء ذوي الميول اليسارية، الذين يرددون أنها نهاية الرأسمالية وانهيارها مثلما انهارت الشيوعية في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، وأننا بصدد بداية مرحلة جديدة لعودة الأفكار الاشتراكية، واستغرق الخبراء الكثير من الوقت في هذه المعركة الأيديولوجية، ونسوا الأهم للمواطن العادي، وهو أثر هذه الأزمة المتوقعة على القطاع المالي والاستهلاكي، وتأثير الأزمة على فرص العمل التي ستنكمش كما تشير الإحصائيات التي تُنشر كل فترة، نسوا كل ذلك كما نسوا البحث عن حلول جديدة لمواجهة هذه الأزمة.

إن الأزمة الاقتصادية والأوضاع المعيشية الصعبة لمعظم الفئات ببلدنا، ليست سوى جزء من الأزمة العامة، بل هي إحدى تعبيراتها البارزة، ولقد رأينا أن الصدمة الأولى للأزمة في مصر انصبت على البورصة، فكانت أول وأكبر التداعيات والانهيارات بعد خروج الأموال الساخنة، وانخفاض أسعار الأسهم ابتداءً من سبتمبر ٢٠٠٨م بنسب تتراوح ما بين ٣٨٪ إلى ٧٢٪.

تزامن ذلك مع انخفاض أسعار العديد من السلع الأساسية والمواد الخام عالمياً والتي نعتمد على عوائدها، مما قد يؤدي معه إلى احتمالات

انهيار بعض قطاعات الاقتصاد، أو إصابتها بالركود، مع انخفاض في السيولة وانخفاض في الاستثمارات، ومن ثم معدلات النمو، وتزايد نسبة البطالة وتخلي العديد من الشركات عن موظفيها، سواء الشركات العاملة في مجال البورصة أو المتعلقة بالسياحة أو بقطاعات الشحن، بخلاف عودة الكثير من العاملين بالخارج لتخلي معظم الدول الغربية أو الأوروبية عن العمالة الزائدة من وجهة نظرها جراء الأزمة العالمية، مما سيعرض الاقتصاد لانخفاض شديد في العوائد من العملات الأجنبية، ومن ثم التأثير على المشروعات التنموية للدولة، وبالتالي ستصبح الخيارات محدودة، وأفضلها رفع الضرائب وتقليل الإنفاق العام، وكذلك التمويل بالعجز من خلال زيادة الدين العام الداخلي، مما يترتب عليه حدوث كساد عام بالاقتصاد.

ولذا نتناول في هذا الجزء أحوال الوضع الاقتصادي المصري بقطاعاته المختلفة في ظل الأزمة، وأثر هذه الأزمة على كل قطاع، والآثار المتوقعة لها، والسياسات الحكومية التي اتخذت، والأخرى المقترحة للخروج من هذه الأزمة ومعالجتها.

الفصل الأول
الأثر على الاقتصاد

مهما كانت الأسباب وراء انفجار بركان هذه الأزمة، ومهما كانت تحليلات الخبراء وآراء المسئولين ومُروجي نظريات المؤامرة، فإنه من المتفق عليه أن هذه الأزمة هي أكبر الأزمات المالية التي شهدتها الرأسمالية في دوراتها الصاعدة والهابطة، وذلك منذ نشأتها كنظام اقتصادي، وهي الأكثر اتساعاً من الناحية الجغرافية، لأنها الأزمة الأولى التي تقع وقد ترابطت الاقتصاديات وسقطت الحدود الوطنية أمام العولمة الرأسمالية، وأصبحت الأزمة عابرة للقارات، ولذا سوف تطولنا لا محالة، والواقع الذي نعيشه يفرض علينا مواجهة ما تمر به بلادنا من أزمة اقتصادية، نتيجة انهيار اقتصاد الدول المتقدمة التي نتبعها، سواء شئنا أم أبينا، ويجب علينا النظر إلى ما نحن فيه وما نعانيه وما نواجهه وما سنواجهه، نتيجة انفجار هذا البركان في العالم وإصابتنا بحممه الحارقة، ولا نبالغ إذا قلنا أن اقتصاد بلادنا يتعرض لصدمة خارجية كبيرة في ظل تلك الأزمة العالمية التي هددت الاستقرار العالمي كله، وستكون بدايات تأثير هذه الأزمة على الاقتصاد

المصري؛ على ذلك الجانب من الاقتصاد المتعلق بالمعاملات الخارجية مع دول العالم، مثل إيرادات قناة السويس, بسبب تراجع حجم التجارة العالمية, وعلى العائدات السياحية, بسبب تراجع دخول الأوروبيين وغيرهم من السائحين, وعلى تحويلات المصريين في الخارج, إما بسبب عودة العمالة المصرية، أو انخفاض قيمة التحويلات الواردة من الخارج، ذلك بالإضافة إلى تراجع فرص قدوم الاستثمارات الأجنبية.

رؤية على الوضع الحالي

أدت الأزمة العالمية - كما أوضحنا - إلى تراجع النمو في الاقتصاد الحقيقي لمعظم الدول، وقد أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن النمو الاقتصادي العالمي سيتراجع من ٥٪ عام ٢٠٠٧م، إلى ٣,٩٪ عام ٢٠٠٨م، إلى ٣٪ عام ٢٠٠٩م، أما في الدول النامية فسيتراجع من ٨٪ عام ٢٠٠٧م، إلى ٦,٩٪ عام ٢٠٠٨م، إلى ٦,١٪ عام ٢٠٠٩م، وهو ما سينعكس تلقائياً بصورة سلبية على التجارة والاستثمارات وتدفقات الأموال والسياحة، وذلك لكل الدول المندمجة في الاقتصاد العالمي، ومنها بالطبع مصر، مما سيترتب عليه حدوث حالة من حالات الانكماش الاقتصادي.

ووفقاً للبيانات التي عرضها رئيس الوزراء عند مناقشته لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي (٢٠٠٩م – ٢٠١٠م) أمام البرلمان المصري في أبريل ٢٠٠٩م، أفاد بأن الأزمة العالمية الراهنة أثرت

على معدل نمو الاقتصاد الوطني، لينخفض إلى ٤,٥٪ مقارنة بأكثر من ٧٪ طوال السنوات الثلاث الماضية، وتوقع أن يكون معدل النمو عند انتهاء العام الحالي أكثر من ٤٪، مؤكداً عدم حدوث انكماش في الاقتصاد الوطني بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية!!

وإذا نظرنا إلى الوضع الاقتصادي المصري الراهن؛ نجد أن مصر قد مرت قبل الأزمة - وتحديداً لمدة أربعة أعوام - بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية المكثفة التي قامت بها الحكومة منذ عام ٢٠٠٤م، هذه الإصلاحات مما لا شك فيه قد أسهمت في تقوية الاقتصاد المصري، وجعله أكثر مرونة وقدرة على مواجهة تبعات الأزمة الاقتصادية, حيث نجح في تحقيق معدلات نمو تجاوزت حاجز ٧٪ خلال العامين الأخيرين، فضلاً عن الوضع القوي لميزان المدفوعات المدعوم بنمو الصادرات وعوائد السياحة، بالإضافة إلى الطفرة التي شهدتها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل مصر، والتي سجلت أكبر مستوى تدفقات في شمال أفريقيا.

هذا كان واقعنا الاقتصادي قبل هذه الأزمة، نخطو بخطى محسوبة نحو مزيد من الإصلاح الاقتصادي، ولكن ماذا سيكون الحال بعد انفجار هذا البركان وإصابتنا بحممه القاتلة، التي ستؤثر حتماً على قطاع التجارة المحلية والطلب العالمي، نتيجة وقوعها وتأثيرها على التجارة الدولية والطلب العالمي وعوائد السياحة وتحويلات العاملين

بالخارج..الخ، وماذا سيكون حال جميع قطاعات الاقتصاد المصري في ظل هذه الأزمة، ولنقسم تأثيرات الأزمة العالمية على الاقتصاد المصري كما يلي..

١- القطاع المصرفي:

يعتبر القطاع المصرفي.من أهم القطاعات التي يجب التعرض لآثار الأزمة عليه، ليس فقط لأن الأزمة العالمية بدأت كأزمة مالية أفلست العديد من البنوك في أمريكا، وكانت سبباً لانهيار مؤسسات مالية عالمية كبيرة، ولكن أيضاً لأن هذا القطاع هو شريان الحياة لأي اقتصاد بالعالم، ولنر كيف حاله قبل انفجار بركان الأزمة وبعده، بلغت أرصدة البنوك المصرية بالخارج حوالي ٣٥ مليار دولار، وهي تمثل ودائع البنوك المصرية لدى البنوك الأجنبية، منها ١٥٪ ودائع للأفراد، والجزء الأكبر من هذه الودائع في أمريكا، في صورة سندات حكومية وأذون خزينة، كما بلغت استثمارات البنوك المصرية واستثمارات المصريين في الأوراق المالية بالخارج حوالي٩٦٠ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٨م، وبطبيعة الحال لابد وان تتأثر هذه الأموال بأزمات الأسواق المالية العالمية، ومما يزيد من حدة أثر هذه الأزمة المالية أيضاً على القطاع المصرفي، تزايد نسبة الديون المتعثرة في الجهاز المصرفي المصري، حيث بلغت هذه النسبة ٢٦,٣٪ من إجمالي حجم القروض طبقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي في يونيو ٢٠٠٦م.

هذا ما تقوله لنا الأرقام قبل تعرُضنا للأزمة، وفيما يلي ما قاله لنا المسئولين عن القطاع المالي تعليقاً على هذه الأرقام..

- **محافظ البنك المركزي:** أكد أن للبنك احتياطياً يصل إلى ٣٥ مليار دولار، عبارة عن استثمارات موجودة بعملات أجنبية في الخارج، وأن ٩٨٪ من الاحتياطي النقدي مودع في سندات وأذون خزانة أمريكية وأوروبية, ونسبة منها في انجلترا واليابان، وهي سندات ممتازة ومضمونة، أما النسبة الباقية والتي لا تتجاوز ٢٪, فهي مودعة في بنوك عالمية قوية، وذكر أن الودائع المحلية لدى البنوك المصرية أكبر من التزاماتها بـ ١٥ مليار دولار، وبذلك يصرح لنا بأنه لا مخاوف من انتشار العدوى من البنوك الأجنبية إلى البنوك المصرية.

- **وزير الاستثمار:** نفى وزير الاستثمار المصري أن تكون لمصر استثمارات مباشرة في إحدى المؤسسات المالية الكبرى التي انهارت أخيرا, أو غيرها، إلا أنه أشار إلى أن هناك أوجه أخرى للتأثر بالأزمة المالية العالمية, لأننا نتاجر مع العالم، ولدينا تدفقات لتحويلات المصريين بالخارج وإيرادات لقناة السويس والسياحة, وهذه يمكن أن تتأثر بدرجة أو أخرى.

- **وزير المالية:** أكد وزير المالية خلال رئاسته للاجتماع الثامن عشر للجنة السياسات بصندوق النقد الدولي، في ٢٠٠٨/١٠/١١م بواشنطن، أن القطاع المصرفي المصري لن يتأثر كثيرا من الأزمة

المالية العالمية، حيث أن أغلب عمليات الإقراض تقتصر على السوق المحلية, وبالتالي فإن البنوك المصرية لا تملك الكثير من الأصول التي فقدت قيمتها في أزمة التمويل العقاري الراهنة، ولذلك لم تتأثر كثيراً بأزمة السيولة العالمية، هذا بالإضافة إلى قوة الاقتصاد المحلي، مما سيساعد مصر على تخطي تداعيات الأزمة بسلام، وأشار إلى أنه في حالة انخفاض الطلب على الصادرات المصرية بسبب أزمة السيولة العالمية، فإن قوة الاستهلاك والاستثمارات المحلية سوف تمثل قوة دافعة للاقتصاد، حيث تكمن قوة الاقتصاد المصري في استقرار عجز الموازنة، وتبلغ نسبتها ٦,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، واستقرار سعر صرف الجنيه أمام الدولار, كما يوجد فائض في الحساب الجاري وأكد أن مستويات الدين المحلي والخارجي في الحدود العالمية الآمنة.

ولو نظرنا للجانب الإيجابي فيما تم عرضه، نجد الآتي..

- تعتبر الحكومة المصرية دائنة للولايات المتحدة بمبلغ ٣٥ مليار دولار، وكما قلنا فهذا الدين في صورة سندات حكومية على الحكومة الأمريكية نفسها، وبالتالي فهي لن تضيع إلا في حال إفلاس الحكومة الأمريكية، وذلك صعب الحدوث، إذ تسيطر الحكومة الأمريكية على ٣٠٪ من التجارة العالمية.

- لم تظهر مشاكل في التمويل العقاري والاستثمار في العقارات حتى الآن (بدرجة كبيرة، وباستثناء حالات فردية لا تهم المواطن

العادي)، حيث كانت الحكومة المصرية قد اتخذت ضوابط هامة في وقت سابق، وذلك لتنظيم عملية الائتمان العقاري, فمعروف أن "البنك المركزي المصري" يضَع سَقفاً لا يتجاوز ١٠٪ من إجمالي ودائع أي بنك لاستثمارها في الرهن العقاري.

- تعتبر مصر من الدول التي تعطي ضماناً للمودعين، ولم يحدث أن هناك من طلب سحب أرصدته من أي بنك مصري ورفض البنك ذلك، وما زالت بالبنوك سيولة كبيرة بسبب الودائع وتحويلات المصريين بالخارج.

وبناءً على هذه النظرة الإيجابية؛ يمكننا القول أنه حتى الآن يعتبر القطاع المصرفي المصري واحداً من أقل القطاعات البنكية تأثراً بالأزمة على مستوى العالم، وذلك نظراً لمجموعة من العوامل التي تضافرت معاً، وأتى في مقدمتها عملية الإصلاح الهيكلي التي قامت بها الحكومة للجهاز المصرفي منذ عام ٢٠٠٤م، وفرضها العديد من الضوابط والإجراءات البنكية التي اتخذها البنك المركزي المصري، والتي جنبت البنوك المصرية الوقوع في كثير من التجاوزات التي وقعت فيها البنوك في دول الأزمة، كما أن نظام رقابة البنك المركزي المصري تتضمن فرض الحماية على البنوك المصرية وضبط حركتها الائتمانية, خاصة البنوك ذات التعاملات الأوسع, وتحديداً تلك التي لا تزال قطاعاً عاماً، وكذلك نظام الإقراض للتمويل العقاري، فحجم

الائتمان العقاري لا يتجاوز ٣٪ من حجم ائتمان البنوك، ويُضاف إلى ما سبق (كما يقول مسئولي البنوك) أن البنوك المصرية لم تعد مثقلة الآن بديون رديئة، وذلك بعد أن تم علاج مشكلة الديون المتعثرة على امتداد السنوات الأربع الماضية، وجرى سداد ما يقرب من٥٠٪ من هذه الديون، إضافة إلى التزام المدينين بسداد النصف الباقي في إطار برنامج زمني مُلزم، وما زال القطاع المصرفي يتميز بارتفاع في حجم السيولة، وانخفاض نسبة القروض إلى إجمالي الودائع، بالإضافة إلى انخفاض نسبة الديون المعدومة, وذلك بخلاف الوضع في الدول التي تعرضت للأزمة.

ولكن لو نظرنا للواقع ومجريات الأمور حولنا بنظرة أعمق وأكثر شمولية، سنجد أنه رغم كل هذه الجوانب الإيجابية، ورغم تصريحات المسئولين المتفائلة، فإن علينا الحذر من إمكانية دخول البنوك المصرية في موجة جديدة من التعثر خلال الفترة المقبلة، نتيجة تعثر عدة قطاعات منها على سبيل المثال..

* تعثر عملاء القروض بضمان الأوراق المالية، فلقد انخفض إجمالي قيم محافظهم نتيجة انهيار البورصة المصرية، مما أدى إلى أن ما حصلوا عليه من قروض بالإضافة إلى فوائدها، قد فاق قيمة الضمانة المتمثلة في أسهم، خاصة وأن الكثير من البنوك لم تملك الآليات الخاصة بتسييل هذه المحافظ عند تعثر عملائها، ولم تعلن العديد

من هذه البنوك عن الأرقام الفعلية لهذه الديون المعدومة أو المشكوك في تحصيلها، وذلك لحين تعافي البورصة المصرية مرة أخرى.

* تعثر عملاء البنوك من قطاع الصناعة التحويلية وخاصة المنشآت التي تقوم بالتصدير وأيضا تأثر المنشآت الصناعية التي تقوم ببيع منتجاتها في أسواق محلية نتيجة لتأثر الدخول، ومن ثم انخفاض قدرتها على سداد مديونياتها نتيجة لظهور الطاقات العاطلة أو توقف عمليات التوسع والتطوير وبالتالي تراجع الطلب على الائتمان.

* وكذلك تأثر عملاء المنشآت السياحية والقطاعات المرتبطة بها نتيجة الانخفاض المتوقع لعدد السائحين والذي يقدر بحوالي ٢ مليون سائح خلال عام ٢٠٠٩م مما سيؤدي إلى تقاعس هذه القطاعات عن سداد التزاماتها للبنوك، وكذلك ستؤدي الأزمة إلى انكماش الائتمان، وعزوف بعض البنوك عن الإقراض رغم فوائض السيولة لديها، مما سينتج عنه دورة انكماشية على مستوى الاقتصاد ككل، وكذلك عدم قدرة بعض أفراد القطاع العائلي على سداد مديونياتهم في مجال قروض التجزئة المصرفية والقروض العقارية والذين تأثرت دخولهم.

ولذا فإنه من المتوقع أن يستمر تأثير الأزمة المالية العالمية على البنوك المصرية نتيجة لتأثر الاقتصاد المصري بالأزمة خلال الفترة القادمة سواء ظهر ذلك في التقارير أو لم يظهر لفترة من الوقت، وذلك نتيجة للعوامل التالية..

١. انخفاض حصيلة الجهاز المصرفي من "النقد الأجنبي" نتيجة انخفاض المتحصلات من السياحة، البترول، تحويلات العاملين من الخارج، قناة السويس والصادرات السلعية.

٢. لجوء كثير من السفن إلى طريق "رأس الرجاء الصالح"، مما سيؤدي بالفعل إلي التأثير علي دخل قناة السويس، والذي يعد واحد من أهم مصادر الدخل القومي لمصر.

٣. تراجع حجم نشاط البنوك في مجال "التجزئة المصرفية" (قروض شخصية، قروض تمويل سيارات، تمويل عقاري) نتيجة لتوقع انخفاض الطلب الكلى على السلع الاستهلاكية أو الإغراض العقارية، وقد تفرض بعض البنوك ضوابط جديدة على منح قروض التجزئة المصرفية.

٤. تأثر كافة تعاملات البنوك المرتبطة بالتجارة الخارجية أو الداخلية، نتيجة لتراجع نشاط الصادرات والواردات وتراجع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي ومن ثم تأثر حركة التجارة الداخلية بشكل عام.

٢- القطاع الاستهلاكي:

ينقسم المجتمع المصري إلى ثلاث طبقات اجتماعية، تعيش معاً تحت سماء هذا البلد، الطبقة الأولى وهي تتضمن غالبية الشعب المصري، الطبقة الفقيرة، أصحاب الدخول المنخفضة، ثم الطبقة المتوسطة التي تليها في ارتفاع مستوى الدخول، والتي تمثل نسبة لا

بأس بها في المجتمع ثم الطبقة العليا أصحاب الدخول الخيالية، ويعاني العديد من المصريين من أصحاب الدخول الدنيا والدخول المتوسطة تحطيماً متسارعاً للقدرة الشرائية لهم، حيث تتصاعد أسعار السلع الضرورية التي يعتمد عليها المواطن ذو الدخل المحدود والمتوسط في منظومته الاستهلاكية، ورغم ما تحاوله الحكومة من خفض للمستويات الحالية للأسعار، إلا أنها ما زالت بعيدة عن مستوى المواطن المصري، هذا في وقت ما زال كاهله مثقلاً بضرائب لم يعد يقوى على تحملها، بالإضافة إلى تزايد فواتير الكهرباء والماء تزايداً لم يسبق أن عانته البلاد من قبل.

ثم يأتي انخفاض مستوى دخول الفئات الدنيا والمتوسطة، مع ارتفاع أسعار المساكن ارتفاعاً كبيراً، مما جعل متوسط نسبة الدخل المنفق على الإسكان يقفز من ٨٪ إلى نحو ٣٠٪، وإذا أخذنا في الاعتبار الارتفاع الكبير في أسعار السلع الغذائية والطعام الذي تستهلكه هذه الفئات، فإننا نجد أن الأسرة المصرية المتوسطة والفقيرة لا يتبقى لها شيئاً بعد تكلفة المسكن والطعام.

وقد شهدت فترة ما قبل هذه الأزمة مبالغات عديدة في صعود أسعار بعض الأسهم بالبورصة، مما كان مشجعاً على جذب فئات جديدة للدخول إلى عالم البورصة بحثاً عن مصدر جديد لزيادة الدخل، فدخلوا دون وعي بثقافة البورصة أو بالدراسات المالية والفنية المطلوبة

للدخول، وسيطر الطمع على فئات منهم، فتسابقوا على رهن محافظهم لدى البنوك والحصول على قروض بضمانها لتحقيق مزيد من الأرباح، وكذلك كانت هناك مبالغات في أسعار العقارات، بسبب سياسات أو تساهلات أو محسوبيات أدت إلى ارتفاع مخيف في أسعار الأراضي القابلة للبناء، نتيجة التخصيص وانتشار ثقافة "التسقيع"، حيث يقوم المستثمر بشراء أكثر من قطعة أرض، يقوم بالاحتفاظ بها لمدة زمنية حتى تتزايد أسعارها بالسوق، ويبدأ في عرضها بأسعار مضاعفة مبالغ فيها، وكذلك بسبب السكوت على الأسعار الاحتكارية في مستلزمات الإنتاج، زادت أسعار المباني كثيرا جداً على إمكانيات الدخل الحقيقي للفئات التي تحتاج إلى مسكن، بما أوجد حالة من التصاعد المجنون في أسعار الأراضي وأسعار مواد البناء.

وبحكم المضاربات وتسابق الشركات للإعلان عن بيع أو حجز كامل مشروعاتهم بالكامل وفتح باب التمويل على مصراعيه، فقد شهد القطاع دخول فئات ما كان لها لولا هذه التسهيلات أن تدخل السوق لكي تضارب وتستفيد من فروق أسعار الشراء وإعادة البيع للعقار، وتنشر ثقافة ما سُمي بـ "بيع الإيصال"، حيث يقوم المضارب بحجز قطعة الأرض أو الفيللا، وسداد دفعة الحجز الأولى والحصول على إيصال بذلك، ثم يقوم ببيع هذا الإيصال بمبلغ يفوق ما دفعه بنسب تصل من ٥٠٪ إلى ٣٠٠٪، وفقاً لموقع الأرض أو الفيللا، وتحقيق مكاسب مالية كبيرة، مما أدى لارتفاع الأسعار سواء للأرض أو البناء بصور غير

مسبوقة، ووصلت الأسعار إلى ما يفوق القيم الحقيقية، ولكن بعد الأزمة خرج المضاربون من السوق، سواء من البورصة لأن انهيار أسعارها أطاحت بهذه الفئات، أو من سوق العقارات لأن السوق لم تعد تحتملهم، وتوقف القطاع وأصابه الشلل على أسعاره التي ما زال عالقاً بها.

ومما لا شك فيه أن هناك عوامل ايجابية ما تزال موجودة بالسوق، ومنها انخفاض أسعار بعض السلع الغذائية نتيجة الكساد الناتج عن الأزمة، وانخفاض العديد من أسهم شركات القطاعات الاستهلاكية، مما يعدها جاذبة للاستثمار بقيمها الحالية، وكذلك مازالت هناك جاذبية الاستثمار في هذا القطاع العقاري، لأنه وكما يقال عنه دائماً "يمرض ولا يموت"، ولا يزال يعتبر قطاعاً استثمارياً جاذباً يتمتع بحجم مخاطرة أقل، وقد يكون تراجع الأسعار الحادث الآن هو تراجعاً تصحيحياً، يؤهل العديد من القطاعات للتوازن الطبيعي والتقييم الحقيقي للأسعار بدون مبالغات.

٣- قطاع التجارة الدولية:

يعتبر تأثير الأزمة على هذا القطاع من التأثيرات الهامة، فحتماً سيحدث انخفاضاً كبيراً في الصادرات، إذ تُعد الولايات المتحدة وأوروبا من أكبر الأسواق للصادرات المصرية، وتمثل الصادرات المصرية إليها نحو ٦٥٪ من إجمالي صادراتها، حيث يتوجه نحو ٤٧,٣٪ من الصادرات المصرية إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، ونحو

٢٠,٣٪ إلى البلدان العربية، ونحو ١١,٤٪ إلى أمريكا، وانخفاض الطلب على الصادرات سيؤدي لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي انخفاض الإنتاج الصناعي، مما سيترتب عليه حدوث دورة انكماشية بالاقتصاد، تؤدي إلى مزيد من الكساد.

ومن ثم يدفع هذا أصحاب المصانع والشركات إلى الاستغناء عن الموظفين (كما حدث في بريطانيا إبان الأزمة)، وبالتالي تزداد معدلات البطالة، وحالات تعثر هذه الشركات عن سداد ديونها للبنوك.

٤- عائد قناة السويس:

يُدر بند العائد من قناة السويس على الميزانية المصرية حوالي أربعة مليارات دولار سنوياً، وبالطبع ستؤدي الأزمة إلى انخفاض هذا العائد نتيجة انخفاض التجارة الدولية، حيث أنه في ظل النمو الكبير الذي حدث في التجارة الدولية، ووصوله إلى معدل ١٧,٧٪ سنوياً خلال الفترة من عام ٢٠٠٣م حتى عام ٢٠٠٨م، ارتفع دخل مصر نتيجة العائد من قناة السويس من نحو ١٨٢٠ مليون دولار عام ٢٠٠٢/٢٠٠١م، إلى نحو ٤١٧٠ مليون دولار عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦م، وعليه فإنه سيتوقع بالطبع انخفاض عوائدها مع توقع انخفاض معدل نمو التجارة الدولية إلى ٤,١٪ في عام ٢٠٠٩م، هذا بخلاف ما حدث من عمليات القرصنة في منطقة جنوب البحر الأحمر وحول خليج عدن، لتضيف كارثة أخرى إلى هذا البند، بعد أن أصبحت احتمالات

تحويل كثير من السفن، وكذا الحركة البحرية بين المحيط الهندي والأطلسي، من طريق قناة السويس إلى طريق رأس الرجاء الصالح، الأمر الذي يؤثر بالسلب على الاقتصاد المصري في هذه الظروف العالمية العصيبة.

٥- تحويلات العاملين بالخارج:

يعتبر بند تحويلات العاملين بالخارج سنوياً بنداً لا بأس به في الاقتصاد القومي، فقد بلغت تحويلات العاملين في الخارج حوالي ٦٣٢١ مليون دولار عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦م، ونظراً لأن تلك العمالة موجودة في بلدان تأثرت بقوة من الأزمة، حيث أن حوالي ٣٢,٩٪ منها يأتي من المصريين العاملين في الولايات المتحدة، ونحو ٥٠٪ منها من البلدان العربية، ونحو ١٠٪ من البلدان الأوروبية، فسوف يترتب على الأزمة انخفاض هذه التحويلات، إما نتيجة الاستغناء عن العمالة المصرية في تلك البلاد، أو تراجع في الوظائف، أو انخفاض أجورهم في القطاع غير الحكومي على الأقل.

٦- السياحة

تعتمد مصر في ميزانياتها على الدخل الناتج من السياحة، وتعتبر دول غرب وشرق أوروبا والبلدان العربية من أهم الدول الموفدة للسياحة في مصر، فلقد بلغت إيراداتها نحو ٨,٢ بليون دولار في الثلاثة أرباع الأولى من العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧م، وبما أن هذه

الدول قد تأثرت سلباً من الأزمة، فسوف تتأثر بالتبعية الإيرادات الناتجة عن السياحة لمصر، وستزداد نسبة البطالة نتيجة تخلي شركات السياحة عن موظفيها، مما ينتج عنه مشكلة أخرى تؤثر سلباً على الاقتصاد المصري كله.

٧- قطاع العمل والتشغيل:

لو نظرنا لسوق العمل قبل الأزمة سنجد أن سوق العمل في مصر كان يعاني أصلاً من مشاكل كثيرة، وبالتالي فإنه بعد الأزمة ومع تراجع الصادرات والسياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن الأثر سيكون عليه سلبياً إلى درجة خطيرة، تتطلب مواجهتها بطريقة فعالة وسريعة قبل أن تتفاقم وتؤدي إلى عواقب وخيمة على الاقتصاد ككل، فلقد انخفض معدل النمو الحقيقي وكذلك معدل النمو بقطاعات السياحة والتشييد والبناء والصناعات التحويلية، مع ارتفاع عجز الميزان التجاري ومعدل البطالة ليسجل ٨,٧٪ في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨م(١٨)، هذا بالإضافة إلى أن هذه الأزمة تأتي في ظل تراجع القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، فهي أصلاً ضعيفة، والدليل على ذلك هو أن ترتيب مصر ٨١ من بين ١٣٤ دولة وفقاً لمؤشر التنافسية العالمية، وهذا يعود لأكذوبة كبرى نرددها دائماً بأن العامل المصري أرخص عامل في العالم، رغم أن هذا يقاس بالإنتاجية، فإنتاجية العامل

١٨- تقرير وزيرة القوى العاملة والهجرة المصرية، في كلمتها أمام مؤتمر العمل العربي، والذي عقدته منظمة العمل الدولية في عمان بالأردن، في ٢٠٠٩/٤/٦م.

تُحسب بطريقة قسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد المشتغلين في سوق العمل، وتقرير التنافسية يرصد أن إنتاجية العامل المصري ٩ آلاف دولار، في حين أن إنتاجية العامل اليمني مثلاً ١٠، الأردني ١٣، الإيراني والبرازيلي ١٤، الياباني ٤٤، الإنجليزي ٤٦، الأمريكي ٦٤، وهذا المستوى المتدني لإنتاجية العامل المصري يعود لعدة أسباب، أهمها انخفاض جودة التعليم بالإضافة إلى تدني مناهجه وانفصالها عن سوق العمل ومتطلباته، مما يولد ضعف القدرة على الابتكار وعدم كفاءة سوق العمل.

ولو نظرنا لوضع مصر عالمياً في نظم التعليم والتدريب نجدها منخفضة الجودة، حيث تأتي مصر حسب تقرير التنافسية في المركز ١٢٦ عالمياً من بين ١٣٤ دولة، وتأتي فنلندا في المركز الأول، وإسرائيل في المركز ٤٥، ومستوى جودة التعليم الابتدائي متدني جداً، فمصر في المركز ١٢٩ من ١٣٤ دولة، وفي جودة تعليم الرياضيات والعلوم تأتي مصر في المركز ١٢٨، بينما في توفر خدمات التدريب المتخصصة تأتي مصر في المركز ٩٢، أما القدرة على الابتكار فمصر ضعيفة جداً، وتأتي في المركز ٨٥، وتتربع ألمانيا على عرش القدرة على الابتكار في المركز الأول، وفي جودة مؤسسات البحث العلمي تعاني مصر تدني وانخفاض مستواها، فمصر حسب مؤشر التنافسية العالمية في المركز ٩٦، وتتربع الولايات المتحدة الأمريكية على عرش مؤسسات البحث العلمي في المركز الأول، وإسرائيل رقم

٣، أما التعاون بين الجامعات والمؤسسات الصناعية في مجال البحث العلمي فتأتي مصر في المركز ٧٩، والأولى الولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل في المركز ١٨، أما الاستثمار في البحث العلمي والتطور فجاءت مصر في المركز ٥٧، وتأتي سويسرا في المقدمة كأعلى استثمار في البحث والتطوير، وإسرائيل في المركز ٨، ومن حيث عدد براءات الاختراع خلال عام ٢٠٠٧م جاءت مصر في المركز ٧٠، وفي المقدمة تايوان، وإسرائيل في المركز الخامس، ومن نتائج كل هذه الأرقام تشير لنا أنه وفقاً لقياس كفاءة سوق العمل فإن مصر في المركز الأخير ١٣٤، وفي المقدمة أكفأ سوق عمل هي الولايات المتحدة الأمريكية، ويرصد مؤشر التنافسية العالمي قضية خطيرة أيضاً، حيث تأتي مصر في المركز ١٢٤ على العالم في اختيار الكفاءات في المناصب الإدارية العليا، حيث تفضل أهل الثقة على أهل الخبرة، حيث تأتي السويد في المقدمة، وإسرائيل في المركز ٢٦، ويرصد المؤشر ظاهرة مهمة وهي هجرة العقول، حيث تأتي مصر في المركز ١٢٩ على العالم في القدرة على الاحتفاظ بعقولها، مما يعني أن مصر بلد طاردة للعقول.

ومع التوقع بأن عام ٢٠٠٩م هو الأسوأ بسبب الأزمة المالية العالمية، فأكثر القطاعات تأثراً في مصر هو تراجع فرص العمل لو تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة والسياحة والصادرات، ومع تدهور حالة الخريجين، فإن هذا يعني أننا أمام مأزق حقيقي، خاصة أن

التعليم بمختلف مستوياته يضخ ٨٠٠ ألف خريج وخريجة في سوق العمل سنوياً، وأغلبهم بلا مهارات حقيقية تؤهلهم لسوق العمل، وهذا يعود لتخلف المناهج، ارتفاع تكلفة خدمات التعليم، وتزايد عدد السكان وبصفة خاصة في سن المدرسة، الفجوة الكبيرة بين النظام الحالي للتعليم والمهارات الجديدة المطلوبة من الخريجين في ظل العولمة والتنافسية الشديدة، مخاصمة المناهج للتطور السريع في الابتكارات والتكنولوجيا والاتصالات والعلوم التي تتطلب إرادة قوية وقدرة على التأقلم، لهذا فإنه في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية سوف تتفاقم أزمة البطالة في مصر تفاقماً ملحوظاً، لأن السوق لن تستوعب عمالة جديدة، وهذه العمالة أصلاً غير مؤهلة، بالإضافة إلى أن بعض العاملين في مجال السياحة والصناعة سوف يفقدون عملهم نتيجة حدوث تراجع.

٨- قطاع الصناعة:

تعرضت الصناعة المصرية خلال الخمسين عاما الماضية لمرحلة التأميم التي تمت في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، كان الهدف هو تحسين حالة المواطن المصري بعد سنوات من الاحتلال والظلم، وتم تكوين القطاع العام المصري، وتأميم العديد من الصناعات المصرية والشركات الأجنبية والمؤسسات والمحال العامة، ولكن ما حدث أنه أوكل القطاع العام لأهل الثقة بدلاً من الخبراء والأكفاء من أصحاب رؤوس الأموال، مما أدى إلى انهياره بعد سنوات ليست بالكثيرة، مما اضطر الحكومة لعرض عدد من المصانع والشركات

المصرية المؤممة للخصخصة، وإعادة بيعها للقطاع الخاص بعد أن أفلس القطاع العام أو كاد، وتم الاستغناء عن خدمات كثير من العمال، واستخدمت الأموال التي جمعت من عمليات البيع سواء للبنوك أو الشركات لسد عجز ميزانية الدولة، ثم جاء اقتراح توزيع ما تبقى من ثروة القطاع العام على هيئة صكوك على أربعين مليوناً من المواطنين، وكلها أفكار عقيمة لن تحل ما بهذا القطاع من مشاكل تتفاقم يوماً بعد يوم، بخلاف ما سينتج عن الأزمة من سلبيات على شركات القطاع الخاص التي ستعاني مشاكل في التمويل أو التسويق أو التصدير..الخ.

٩- سعر صرف الجنيه:

شهد الجنيه المصري ارتفاعاً مقابل الدولار الأمريكي حتى بداية شهر سبتمبر ٢٠٠٨م، حيث وصل ٥,٣١ جنيه للدولار، ولكن مع بداية الأزمة المالية العالمية تغير الموقف ليبدأ التراجع، حتى وصل في الأسبوع الثاني من مارس ٢٠٠٩م نحو ٥,٧٢ جنيه، وهو ما دعا البنك المركزي للتدخل بتخفيض سعر الدولار نحو ٦ قروش، ليستقر عند ٥,٦٤ جنيه للدولار، وما زالت تحدث تقلبات في سعر صرف الجنيه أمام الدولار بعد الأزمة المالية العالمية، حيث حدث انخفاض لقيمة الجنيه مقابل سعر الدولار؛ بسبب تراجع العرض من الدولار بالسوق المصرية، والمتمثل في انخفاض إيرادات البلاد من الدولار (السياحة، قناة السويس، البترول، عوائد العاملين بالخارج) في وقت لا يزال فيه الطلب على الدولار كما هو، إن لم يكن قد زاد بالفعل من خلال حركة

الواردات، خاصة وأن السوق مستهدفة من قِبل بعض دول الفائض الإنتاجي مثل الصين، وما يزيد من خطورة هذا الوضع اتجاه بعض رجال الأعمال إلى التجارة وترك الصناعة وتسريح العمال، بسبب الأسعار المتدنية التي تعرضها الصين ولا يستطيعون مواجهتها في السوق المحلي، ومن المتوقع حدوث انخفاض آخر أمام الدولار خلال الفترة القادمة بسبب استمرار الأزمة المالية العالمية وعدم توقف تداعياتها السلبية.

رؤية مستقبلية

مما رأيناه من أحوال واقع الاقتصاد المصري، فلم تعاني حتى الآن جميع قطاعاتنا الاقتصادية من آثار الأزمة رغم معاناة البعض منها، ولكن لن نغفل أبداً ما ينتج من آثار سلبية على مختلف القطاعات، نتيجة التعرض لخطر قلة الاستثمارات الأجنبية المنتظرة لأغراض التنمية، وتوقع انخفاض الإيرادات إلى ٢٢٥ مليار جنيه مقارنة مع ٢٩٠ مليار جنيه في الموازنة الحالية، نتيجة لتأثر إيرادات قناة السويس والصادرات والسياحة وتحويلات المصريين في الخارج، وكذلك عائدات ضرائب الدخل والمبيعات والضرائب الأخرى.

ولذا فإنه يتعين علينا للخروج مما قد يرتبه بركان الأزمة من انهيار لكافة قطاعات الاقتصاد القومي، أن تعمل الدولة على التدخل في الاقتصاد بصورة قوية لحفظ التوازن الاقتصادي العام، وخلق فرص

عمل جديدة، والمساعدة لرفع إنتاجية العاملين لزيادة أجورهم الحقيقية، والعمل على تحسين توزيع الدخل من خلال نظم عادلة للأجور، والارتقاء بمستوى المعيشة عن طريق تنمية المهارات الجديدة المطلوبة في سوق العمل، والتطور السريع في الابتكارات والتكنولوجيا والاتصالات لرفع كفاءة رأس المال البشري ذا المهارات العالية، وتحسين جودة نظم التعليم والتدريب، وتعزيز القدرة على الابتكار، مع ضرورة اعتماد أكبر على الموارد المحلية من أجل التنمية، وتشديد دور البنك المركزي في الرقابة على البنوك المحلية أو الفروع لبنوك أجنبية، ووضع مزيد من الضوابط على الرهن العقاري، ودعم الخدمات العامة والتحويلات الاجتماعية والدعم السلعي كما يحدث في الدول الرأسمالية في أوروبا، ربما يكون أمراً مساعداً على تنشيط الطلب الفعال المحفز للاستثمارات والنمو الاقتصادي المتواصل.

كما أن علينا أن نتوجه إلى زيادة إنفاقنا الحكومي في مشاريع تنموية طويلة المدى، تساعد على خلق وظائف جديدة للطبقات التي ستتعرض أكثر من غيرها بهذه الأزمة العالمية الاقتصادية، وعلى رأسها الطبقات الفقيرة وغيرهم من المهمشين، وكذا السعي الجاد لاستمالة الاستثمارات العربية والخليجية للأوعية الادخارية المصرية وللمشروعات الوطنية الجادة، بدلاً من المشروعات الوطنية التي لم ينتج عنها مردود حقيقي على الاقتصاد، بعد العديد من المشروعات العملاقة التي أنفقت عليها البلايين دون جدوى واضحة، فإدارة

الاقتصاد في هذه الظروف الدولية العصيبة تتطلب الكثير من الجهود، وضرورة العمل على فتح مجالات الحوار مع العديد من المسئولين ورجال الأعمال والاقتصاديين ورجال الإعلام، وكل من يمكن أن يشارك برأيه لمواجهة هذا البركان.

وفي النهاية فإن هذه الأزمة أجبرت النظام الرأسمالي المهيمن عالمياً على تغيير نمط التحرير المنفلت ذو التوجهات الفردية للمصلحة الخاصة من خلال تشديد الضوابط وتدخل الدولة في الاقتصاد على نطاق واسع، وربما تستدعي الأزمة تفعيل كل الإجراءات الوقائية، والتي يمكن استخدامها في إطار النظام الاقتصادي الدولي الحر الراهن، أو استحداث قيود جديدة مؤقتة أو دائمة لحماية المنتجين، وذلك في ظل الجمود التجاري الدولي المتوقع في ضوء الأزمة، ولذا ينبغي على الدول التي تأخذ بالنظام الرأسمالي ألا تكون ملكية أكثر من الحدود المسموح بها وتتخذ الإجراءات الضرورية لحماية اقتصادياتها في زمن الأزمة، واستحداث نظم الإنذار المبكر بحدوث أزمات، مع تكوين فرق خاصة مدربة لإدارة الأزمات بكفاءة واحتراف.

الفصل الثاني
الأثر على البورصة

ما زالت شوارع المال الكبرى في العالم كله تعاني من آثار بركان الأزمة العالمية، تبحث عن منافذ وطاقات أمل لإصلاح ما أفسدته هذه الأزمة، ولأن مصر جزء من العالم؛ فلابد أن يجري علينا ما جرى في العالم، ومن الطبيعي والمتوقع تعرض البورصة المصرية للانهيار الذي تعرضت له بورصات العالم.

فقد انهارت أسعار جميع الأسهم، وتهاوى بعضها عن القيمة العادلة بنسب تصل إلي٤٠٪, ٥٠٪, ٦٠٪, وأكثر من ذلك, وهبطت بعض الأسعار عن القيمة الاسمية (مثل شركة "جنوب الوادي للأسمنت"، شركة "المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي"، "مجموعة طلعت مصطفى")، وسارع الأجانب بالخروج عن طريق بيع الأسهم بأسعار أقل من قيمتها, ونتج عن البيع في وقت واحد زيادة المعروض، فانهارت أسعار البورصة مجدداً، ونفس الشيء فعله عدد كبير من المضاربين المصريين وأصاب الجميع حالة من حالات الفزع، وبدأ العديد من المستثمرين في خسارة أرباحهم، ثم خسارة رأسمالهم،

ووصل الأمر ببعضهم إلى الانتحار أو قتل فلذات أكباده وعائلته للتخلص من المديونيات المترتبة على خسارته، وذلك في أبشع انهيار حدث في تاريخ البورصة المصرية.

وانهارت شهادات الإيداع الدولية التي تمثل ١١ شهادة (وهي عدد من الشركات المصرية الكبرى مسجلة في بورصات لندن وجينيف) مع انهيار البورصات العالمية التي انخفضت بنسبة ٤٠٪، وتمثل هذه الشهادات ٦٠٪ من تعاملات البورصات المصرية، وكان حجم انخفاضها في مصر نحو ٢٤٪.

أسباب انهيار البورصة المصرية

تعددت واختلفت الآراء حول ما حدث وما يحدث للبورصة المصرية، كل منهم له وجهة نظر فيما حدث، وفي أثر الأزمة على أسعار الأسهم، وإلى أي مدى ستذهب الانخفاضات بهذه الأسعار، ولكنهم اتفقوا جميعاً على أن ما حدث للبورصة كان انهياراً بدون مبررات كافية له.

فكل انهيار بالبورصات في الظروف العادية تكون له أسبابه ومبرراته، التي تدفع بأسعار الأسهم في السوق إلى الانخفاض المستمر، وتتنوع هذه المبررات ما بين انهيار اقتصادي عام بالدولة أو بقطاعات معينة بالاقتصاد، أو بسبب حروب أو أخبار سياسة أو إشاعات معينة تبلبل الرأي العام كله، كما يمكن أن يحدث الانهيار لو

كانت بالسوق أسهم ارتفعت أسعارها جداً بمستويات تفوق كل مستهدفات المؤشرات الفنية، وأطاحت بكافة نقاط المقاومة للأسهم دون توقف، ودون أن تكون هناك مؤشرات مالية تؤيد هذا الصعود، أو دون أن تكون هناك أخبار حقيقية إيجابية، وظلت في ارتفاع متواصل محققة قمم سعرية لم تحققها من قبل، فنجد التفاؤل يسود السوق وتبدأ دورة وسائل الإعلام تهلل بأمجاد البورصة، ويبدأ الجميع يتحدثون عن صنع الثروة من البورصة هنا يجب أن يحدث تصحيح، ولذا تنهار الأسعار.

ولكن لم يحدث أن كانت لدينا مبررات كافية لحدوث هذا الانهيار بكل أسعار الأسهم المقيدة بالبورصة في مصر، نعم كانت هناك أسعار مبالغاً فيها ببعض الأسهم، وكانت هناك "الجيمات" التي تتسابق فيما بينها على تحقيق أقصى الأرباح لقلة قليلة من كبار المستثمرين، ولكن رغم هذا كان هناك أداءً جيداً لمعظم الشركات، ولم تشهَد معظم الشركات المقيدة في البورصة المصرية أية تغيرات هيكلية أو تراجع مؤشرات، ولذا فإن ما حدث من انهيار في البورصة كان حتماً نتيجة انفجار بركان الأزمة المالية في أمريكا، وما تسبب عنه من انهيار بورصات العالم ومنها مصر، وما أدى إليه في مصر من انهيار في أسعار أسهم الشركات انهياراً لم نشهده من قبل.

فانخفض مؤشر البورصة المصرية "*Case 30*" – كما كان يطلق عليه في هذه الآونة- من حوالي ١٢ ألف نقطة في أوائل مايو

٢٠٠٨م إلى حوالي ٧٠٠٠ نقطة عقب إفلاس بنك "ليمان براذرز"، واستمر المؤشر في التراجع مواكباً تراجع البورصات العالمية حتى بلغ ٥١١٢ نقطة في ٢٢/١٠/ ٢٠٠٨، وتواصل الهبوط حتى وصل إلى أدنى نقطة عند ٣٣٨٠ في الخامس من فبراير ٢٠٠٩م.

هذا بالإضافة إلى التأثيرات الأخرى على سوق البورصة، حيث تم تأجيل طرح سندات مصرية بالخارج، وتأجيل طرح الرخصة الثانية للتليفون الثابت، وتعثر بيع "بنك القاهرة"، وتراخي الطلب الأجنبي على الشركات المعروضة للخصخصة.

وفيما يلي بعضاً من أهم الأسباب التي أدت إلى انهيار الأسهم في البورصة المصرية..

* وجود أسهم مصرية يتم تداولها بالبورصات العالمية (شهادات الإيداع الدولية)، مثل "البنك التجاري الدولي"، "أوراسكوم تليكوم"، "أوراسكوم للإنشاء والصناعة"، "المصرية للاتصالات"، "المجموعة المالية هيرميس"، "البويات والصناعات الكيماوية - باكين"، وأربع من تلك الشركات تمثل نسبة ٦٥٪ من الوزن النسبي لمؤشر البورصة المصرية، وقد تعرضت هذه الأسهم للانهيار كجزء من أسهم البورصات العالمية المنهارة.

* وجود مستثمرين أجانب أفراد ومؤسسات لجئوا إلى الخروج من السوق، وبيع ما يملكونه من الأوراق المالية في البورصة المصرية

للحصول على سيولة نقدية، وذلك لتغطية مراكزهم المالية المكشوفة في الأسواق الأجنبية أو في محاولة لتعويض خسائرهم التي تحملوها في بورصات بلدانهم الأم، وقد بلغت نسبة تعاملات الأجانب في البورصة المصرية حوالي ٣٣,٣٪ من قيمة التعامل خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠٠٨م، وبالتالي فخروج هذه النسبة من التعاملات أدى لزيادة عمق الاتجاه الهبوطي للبورصة.

* وجود مستثمرين مصريين ذوي ثقل مالي كبير وصناديق استثمارية، يستثمرون في الأوراق المالية والأسهم التي تصدرها المؤسسات المالية الدولية، ويتم التعامل بها في البورصات الأجنبية التي انهارت انهياراً كبيراً.

* العنف الشديد في عملية خروج الأجانب والعرب من البورصة، أدى إلى إصابة السوق بالهلع والذعر والخوف، مما خلق موجات كبيرة من بيع الأسهم في البورصة المصرية وبقية البورصات العربية.

* استمرار المضاربات في السوق المالية أثناء الأزمة زاد من حدة هذه الأزمة، فالعامل النفسي يؤدي إلى زيادة البيع وتدني الأسعار.

* تسييل العديد من محافظ المستثمرين عن طريق شركات السمسرة التي أقرضت عملائها بضمان أسهمهم لديها، أو عن طريق البنوك التي أقرضت حاملي الأوراق المالية بنسبة ٦٠٪ من قيمة الأوراق المالية بضمانها, على أن يتم إيداع هذه الأوراق لدى البنك

المقرض، وبالطبع عندما انخفضت قيمة الأوراق المالية إلى هذه المستويات المتدنية بفعل الأزمة، سارعت الشركات والبنوك بإعطاء أوامر البيع للأسهم المقترض بضمانها، والتي انخفض سعرها عن ٨٠٪ من قيمة الإقراض، مما ساعد على زيادة المعروض وانخفاض في الأسعار، وحقق أصحاب الأوراق المالية خسائر بالغة.

* أدى تحريك الحدود السعرية حتى مستوى ٢٠٪ إلى زيادة الذعر بين المستثمرين المحليين، مما دفع جميع الأطراف إلى البيع بأسعار بالغة في التدني.

الحلول المقترحة

تباينت الاقتراحات والمطالبات بين صغار وكبار المستثمرين في البورصة المصرية على حد سواء من جهة، وبين المحللين الاقتصاديين والمسئولين عن القطاع المالي للخروج من كارثة انهيار الأسهم من جهة أخرى، وخاصة أن هذه الأزمة قد كشفت مجدداً عن مخاطر ترك البورصة المصرية مسرحاً وملعباً لرأس المال الأجنبي المضارب، أو الأموال الساخنة سريعة الحركة والمسببة للاضطراب، والتي لا يمكن تقييد حركتها الساخنة، وفيما يلي عرض لأهم الحلول والاقتراحات المطروحة للحل وللخروج من هذه الأزمة..

* وجوب دخول المؤسسات بشكل قوي وفعال في المرحلة الراهنة، خاصة بعد هذا الهبوط الكبير في أسعار الأسهم، وارتفاع

درجة جاذبية الأسهم بشدة عند المستويات السعرية المتدنية التي نتجت عن الأزمة, مما سيؤدي بالتأكيد لتماسك السوق, وتشجيع الأفراد على العودة للاستثمار في البورصة، وإزالة الأثر النفسي السيئ الناتج من الأزمة، وبدء عودة الأسعار للارتفاع مرة أخرى، بما يحقق المكاسب لهذه المؤسسات خلال المرحلة القادمة بعد الخروج من دائرة تداعيات هذه الأزمة العالمية.

* قيام الشركات التي يتم تداول أسهمها بالبورصة **بالالتزام بمبدأ الشفافية والإفصاح التام** عن أدائها وأرباحها المتوقعة في عام ٢٠٠٩م، وهو الأمر الذي سيمكن العديد من الباحثين والمحللين الماليين والفنيين العاملين بسوق المال وبالشركات ذات الصلة بالبورصة، من إعادة تقييم أسهم هذه الشركات، وتقدير القيمة العادلة لها، مما سيساهم في عودة الثقة مرة أخرى لجمهور المستثمرين بالبورصة المصرية، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات.

* **تشديد الرقابة على المؤسسات المالية** العامة والخاصة لحماية أموال المودعين لديها، وإنشاء صناديق سيادية تقوم بدور الشركات صانعة الأسواق لشراء الأسهم التي تدهورت قيمتها من دون مبرر اقتصادي حقيقي، وشراء حصص غالبية دائمة في الشركات التي ترى الدولة أنها تتسم بأهمية خاصة أو ذات طابع استراتيجي، ويمكن لهذه الصناديق أن تقوم ببيع قسم مما في حوزتها من الأسهم في المستقبل

عندما ترتفع الأسعار لدى انفراج الأزمة، وهو أمر سيحدث لا محالة، وسيحقق للدولة ولصناديقها السيادية أرباحاً جيدة.

* **إنشاء صناديق استثمار مغلقة بروؤس أموال كبيرة تتعدى** مليارات الجنيهات، لدخولها السوق في هذا التوقيت الذي ينسحب فيه الجمهور من الأجانب والعرب، وقد مرت مصر بهذه التجربة من قبل مع أزمة بورصات جنوب شرق آسيا وانعكاسها على البورصة المصرية عام ١٩٩٧م وما بعدها، حيث استخدمت الحكومة ما يقرب من مليار جنيه من أموال التأمينات الاجتماعية رغبة في صناعة السوق، إلا أن هذا المليار لم يكن كافياً حيث ابتلعته البورصة واستمر الانخفاض العام كما هو, ونحن لا نريد تكرار ذلك الخطأ، ومن ثم يجب ألا يقل رأسمال صندوق صانع السوق عن عدة مليارات، حتى يكون مؤثراً على صناعة السوق للخروج من الأزمة الراهنة، ومما لا شك فيه أن هذه الخطوة ستكون بداية لمرحلة جديدة تعتمد فيها البورصة المصرية على الذات، بدلاً من الاعتماد على تحركات رؤوس الأموال الساخنة التي تضر بالسوق، خاصة عند خروجها.

* **المطالبة بتمديد آجال القروض** لمدد تتناسب مع ظروف الكساد الحادث في قطاع البورصة، كما يجب أن تعمل الحكومة على وضع حلول لحماية صغار المستثمرين، وصغار الصغار الذين وضعوا "تحويشة" العمر في البورصة، فالتهمتها نيران الكساد الاقتصادي

العالمي، وأصبح أولئك أمام خطر كبير، يتمثل في عدم قدرتهم على الالتزام بسداد ديونهم والتزاماتهم الشهرية للبنوك والشركات المقرضة وغيرها، فلابد أن يكون هناك حل إجرائي بحيث يتم منح أولئك المتعثرين فترة سماح يدبرون أنفسهم خلالها.

* اقتراح بأن **تقوم كل شركة بشراء أسهمها**، وهو ما يعرف بـ "أسهم الخزينة"، والاحتفاظ بهذه الأسهم لعدة سنوات، ومن ثم تخفيضها من رأس المال.

* **تغيير المؤشر الحالي إلى مؤشر فعلي** يعكس الصورة الحقيقية للشركات، مع خلق أدوات استثمارية جديدة ومتنوعة من شأنها حفظ توازن السوق، وتساعد على جذب مزيد من الاستثمارات الجديدة سواء المحلية أو الأجنبية لقطاع البورصة، وقد استجابت له الجهة الإدارية المسئولة (سوق المال)، وأصبح هناك مؤشران للبورصة، مؤشر البورصة المصرية "*EGX 30*"، وهو مؤشر يتضمن أسهم أعلى ٣٠ شركة من حيث السيولة والنشاط، وتمثل هذه الشركات مختلف الصناعات والقطاعات العاملة داخل الاقتصاد المصري، ومؤشر "*EGX 70*"، وهو مؤشر سعري مركب، يتكون من أنشط ٧٠ شركة في البورصة المصرية بعد استبعاد الشركات الثلاثين الأكثر نشاطاً المكونة لمؤشر "*EGX30*"، وهو يقوم بقياس التغير في أسعار إغلاق الشركات دون ترجيحها برأس المال السوقي للشركات، ولا يأخذ في

الاعتبار نسبة التداول الحر كما هو الحال في "*EGX 30*"، ويتم مراجعته بشكل نصف سنوي، حيث يتم تعديل الشركات وفقاً لنشاطها وملاحظة تكرار التداول عليها.

* كما يمكن العمل على **فرض ضرائب** على معاملات المضاربة في البورصة على العرب والأجانب، وتفرض بصورة أو بأخرى على عمليات المضاربة التي تتعدى ملايين الجنيهات، حيث أن فئة العرب والأجانب يحققون أرباحاً طائلة دون دفع أية ضرائب للدولة، وفي نفس الوقت يقومون ببيع الأوراق المالية وتحويل قيمتها خارج البلاد بالعملات الأجنبية, الأمر الذي يؤثر سلبياً على قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، والحقيقة أن مثل هذه الضرائب تفرضها بالفعل البورصات العالمية المتقدمة، وتعرف باسم "ضريبة توبن *Tobin Tax*"، نسبة إلى عالم الاقتصاد الأمريكي "توبن" الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، إلا أن هذا الاقتراح قد لاقى معارضة من بعض الأفراد، استناداً إلى أنهم يخشون أن يحدث فرض هذه الضريبة آثاراً سلبية على جذب المدخرات إلى البورصة, ولذا فإنه يكون من الأفضل فرض هذه الضريبة على المعاملات كبيرة القيمة فقط التي لا تقل عن مليون جنيه مثلاً، بينما يتم إعفاء صغار المدخرين الذين يوجهون مدخراتهم إلى الاستثمار في الأوراق المالية, وبذلك يتم تهدئة حُمى المضاربة بواسطة كبار حيتان البورصة، وحماية وتشجيع صغار المدخرين على التعامل بالبورصة المصرية.

* **تخفيض سعر الفائدة** بمعرفة البنك المركزي، خاصة أن هناك فائض سيولة كبير لدى الجهاز المصرفي، وزيادة في حجم الودائع عن قيمة القروض الممنوحة للمستثمرين, وهو ما لا يبعث القلق بالنسبة لأصحاب الودائع وللمسئولين عن إدارة الاقتصاد القومي، ولعله يكون من المناسب خفض سعر الفائدة على الإقراض فقط؛ من أجل تنشيط الاستثمار العيني أو الإنتاجي وتنشيط البورصة المصرية في نفس الوقت، ولقد اتبعت معظم الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية أسلوب تخفيض سعر الفائدة على القروض، وترتب على هذا الإجراء نتائج ايجابية مشجعة، وإن كانت بذاتها ليست كافية للخروج من الأزمة المالية الراهنة.

* **قيام الحكومة أو البنك المركزي بشراء أسهم ممتازة،** تأخذ الأولوية في الربح قبل الأسهم العادية، كما تحصل على حصتها أولا في حال تصفية البنك أو بيعه، بأسعار متفق عليها، ووفقا لحجم الأزمة وعمقها، وكذلك قيامها بشراء أسهم ممتازة تكون قابلة للتحويل إلى سندات في المستقبل، وفقا لرغبتها بعد فترة متفق عليها، أو قابلة للتحويل إلى أسهم عادية يتم تداولها في السوق بعد انتهاء الأزمة على دفعات، خشية التأثير على سعر السهم في السوق.

* **نشر ثقافة البورصة،** والعمل الدائم على توعيه المستثمرين بمخاطر البيع العشوائي، وتواجد إدارة متخصصة بالهيئة لإدارة مثل

هذه الأزمات، والعمل على حث المستثمرين على الاحتفاظ بأسهمهم، والتعقل وعدم الاندفاع في موجات البيع الهستيرية التي لا مبرر لها، فطالما أن الأصل العيني الذي يتم تداول أسهمه لا يزال قائماً ومؤشراته جيدة، فإن أسعار الأسهم سترتفع لا محالة، ولا داعي لعمليات البيع العشوائي بخسائر يمكن تفاديها في حالة الصمود والاحتفاظ بالأسهم.

وأعتقد أن أكثر ما يمكن أن يؤدي لتعافي البورصة هو نتائج القوائم المالية للبنوك المحلية والعالمية، والتي ستعطي اطمئناناً للمستثمرين عن مدى تأثرها بتلك الأزمة، ونتائج خسائر وأرباح بعض الصناديق الاستثمارية التي تحوي كثيراً من مدخرات المستثمرين، بالإضافة إلى نتائج القوائم المالية للشركات المساهمة العامة، والتي ستعطي مؤشراً جيداً لمدى تأثر تلك الشركات بتداعيات الأزمة، وعلى ضوئها سيدخل كثير من المستثمرين في السوق المالية للاستثمار في الشركات الرابحة، وكذلك رخص المواد الخام، مما يزيد من فرص إنشاء مشاريع صناعية وعقارية جديدة، بالإضافة إلى انخفاض قيمة الفائدة من البنك المركزي، مما سيساعد على توجيه الأموال إلى قنوات استثمارية جديدة مثل الاستثمار في البورصة.

الفصل الثالث
حل الأزمة في مصر

التشخيص الصحيح للمرض أو المشكلة هو المدخل الوحيد للعلاج أو الإصلاح، لذا علينا تحديد أوجه القصور الذي تعانيه القطاعات المريضة أو المحتمل إصابتها بالمرض تحديداً دقيقاً، وكذلك الوقوف على الأعراض التي تعاني منها قطاعات الاقتصاد بالكامل، وتحديد دور الدولة لحماية هذه القطاعات من الانهيار أو الكساد، فتحديد ذلك كله سوف يلعب دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار المالي وتحقيق التقدم والازدهار الاقتصادي.

ويعتبر تحديد دور الدولة في التدخل في الأنظمة الاقتصادية - كما رأينا - عاملاً أساسياً وهاماً لبداية العلاج، ولكنه مشكلة في حد ذاته لأنه يعتمد بالدرجة الأولى على التقدير الشخصي، وليس الكمي لحجم المخاطر المحدقة بأي منشأة مالية، وعلى تحديد الخط الفاصل لما يمثل مخاطر فعلية تهدد النظام المالي ككل، وتستدعي تدخل السلطات المالية في الدولة، وبين ما يمثل مخاطر يقتصر أثرها في المنشأة أو القطاع الذي تعمل فيه تلك المنشأة المالية، وهذا الخط الفاصل وإن بدا واضحاً

من حيث المبدأ، إلا أنه من حيث التطبيق غير واضح المعالم، ويخضع بشكل كبير للتقدير والجدل الشخصي، بالإضافة إلى أن خبرات الدول الأخرى لا تخبرنا الكثير عن هذا الخط الفاصل الذي يبرر التدخل الحكومي، وهو ما يعني عدم إمكانية اعتماد الخط الفاصل والمعايير المحددة في دولة ما كمعيار لدولة أخرى؛ نظراً لاختلاف الخصائص الاقتصادية لكل دولة، فما يشكل خطراً يهدد النظام المالي في الولايات المتحدة قد يشكل خطراً أكبر في بريطانيا، بالنظر إلى تميز الولايات المتحدة بالتنوع الاقتصادي الذي يمكنها من تحمل صدمات مالية أقوى مما تتحمله أي دولة أخرى.

ولكن هناك نقطة يتفق عليها الاقتصاديون؛ وهي أن الدولة يجب أن تتدخل في حال تعرض النظام المالي أو أحد أجزائه إلى مخاطر قد تؤدي إلى نتائج سلبية على الاقتصاد ككل، كزيادة في معدل البطالة وتباطؤ اقتصادي، وانهيارات في قطاعات الاقتصاد الأخرى، ولذا تدخلت حكومتنا كحال غيرها من حكومات الدول لمعالجة تداعيات بركان الأزمة عليها.

معالجات حكومية

غالباً ما يكون الأسلوب المتبع في علاج الأزمة - كما ذكرنا - هو خفض معدل الضرائب، وبخاصة على الطبقات التي استدانت، وضخ سيولة كبيرة لإنقاذ البنوك الكبرى لإعادة الحيوية للأسواق، والتدخل

المباشر لشراء بعض المؤسسات المالية التي قد تنهار نتيجة الأزمة، وضبط حركة الأسواق لمنع مزيد من التدهور، والعمل على ضرورة توفير حوافز داخلية قوية للأسواق حتى تتوقف عن تراجعها, مثل إتاحة مزيد من الفرص للإقراض, سواء للاستهلاك أو للاستثمار, مما يؤدي إلى تحريك جانبي العرض والطلب في آن واحد مع بث الثقة في المؤسسات من جديد، ومن الأمور التي انتهجتها الحكومة المصرية لمعالجة آثار الأزمة ما يلي..

* قامت الحكومة بتخصيص ١٥ مليار جنيه (ويتم تخصيص ١٥ مليار أخرى في النصف الثاني من العام ٢٠٠٩م) لزيادة الإنفاق العام، وإقامة مشروعات تنموية جديدة بالمشاركة مع القطاع الخاص.

* المشاركة في تحمل عبء الرسوم الجمركية على المواد الوسيطة والسلع الرأسمالية، بحيث تتراوح بين صفر و ٢٪، وذلك بعد أن كانت تصل إلى ٢٠٪، وإلغاء الجمارك على مستلزمات السلع التصديرية، وزيادة دعم الصادرات بمقدار ٥٠٪، بما يساعد على تخفيض تكلفة الإنتاج وتنشيط الاقتصاد المصري.

* قرر البنك المركزي المصري إعفاء البنوك من نسبة الاحتياطي ١٤٪ المقررة على قروضها للشركات الصغيرة والمتوسطة، كما قام بتخفيض سعر الفائدة المصرفية بنقطة ونصف، وذلك لدفع هذه المشروعات للاستمرار في التنمية ومواجهة تداعيات الأزمة المالية.

* ضخت الحكومة حوالي ٦ مليار دولار كاعتماد إضافي وذلك ضمن بنود الموازنة في العامين (٢٠٠٨/٢٠٠٩م) و(٢٠٠٩/٢٠١٠م) وذلك لمواجهة تداعيات الأزمة، على أن يستخدم الجزء الأكبر من هذا المبلغ لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية، ومشروعات التنمية ويتم توفير فرص عمل جديدة، تخفيض تكاليف إنتاج السلع المصرية، وهو الأمر الذي من المفترض أن يكون له مردوداً إيجابياً في تحسين مناخ الاستثمار وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي ومحاولة الحد من حدوث حالة كساد عام.

رؤية تحليلية للمعالجة

من واقع ما يحدث بمجتمعنا المصري، وما نعانيه من ازدواجية استهلاكية واجتماعية وثقافية نتيجة إفرازات العولمة وغزو الأيديولوجيات الغربية المختلفة، ومن خلال قراءة متعمقة للتاريخ وما تعرض له العالم من قبل من أزمات عالمية وكيفية معالجتها، والذي عرضت منه الكثير في الجزء الأول من هذا الكتاب، فإنني أضع رؤية تحليلية لما حدث واتخذ من معالجات، وعرض بعض الأمور الهامة لمعالجة الأزمة ومحاولة الحد من تداعياتها علينا كما يلي..

أولاً: إنعاش الطلب وخلق سوق حقيقية:

انتهجت الحكومة الكثير من المعالجات والسياسات لمواجهة هذه الأزمة، ولكن لو نظرنا لما تم اتخاذه من إجراءات سنجد أنها ركزت

على جانب واحد في السوق، وهو جانب العرض، دون إعطاء جانب الطلب أهميته في المعالجة، وذلك من خلال التركيز أساسا على الاهتمام بالاستثمارات العامة والحكومية في مشروعات البنية الأساسية, والتركيز على جانب المستثمرين والمنتجين, بتحفيزهم سواء بمنحهم إعفاءات ضريبية جديدة، أو تخفيض الرسوم الجمركية، أو منحهم أرضا بأسعار رخيصة، أو تسهيلات بنكية، أو تخفيض سعر الفائدة..الخ، فالغرض من ذلك هو تخفيض تكلفة عملية الإنتاج للمنتجين، ولكنها لم تتطرق لجانب الطلب، أي جانب المستهلكين, وهذا من أكبر المشكلات التي تقف عائقاً أمام الأزمات، فلا معنى لزيادة إنتاج السلع بأنواعها المختلفة ما لم يكن هناك من هو قادر وعلى استعداد لاستهلاكها والتمتع بها، وبالتالي يجب العمل نحو خلق سوقاً جديدة من قبل مستهلكين جدد لم يدخلوا السوق المصرية من قبل، لخلق الطلب الفعال والعمل على دفع عجلة النمو.

فهناك إجراءات مكملة يجب اتخاذها حتى تحقق الحكومة هدفها مما اتخذته من سياسات، فإنعاش السوق يكون بخلق طلب فعال من جانب المستهلكين، وزيادة القوى الشرائية عن طريق إيجاد فرص عمل جديدة من ناحية، وخفض الأسعار من ناحية أخرى، وقد كان هذا هو الأداة الفعالة التي أخرجت العالم من أزمة الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن الماضي كما رأينا، ولذا فعلى الحكومة توجيه الـ ٣٠ مليار جنيه بالمشاركة مع القطاع الخاص لمشروعات ذات عمالة كثيفة،

وأيضاً ذات إستمرارية بالنسبة للطلب على العمالة، أي مشروعات لها قوة دفع مباشرة خلفية وأمامية، فالمشروعات ذات الاستمرارية في الطلب على العمالة هي تلك التي يكون لها قوة دفع إلى الخلف، أي تُوجِد طلباً على مشروعات أخرى تقام لمدها باحتياجاتها من مدخلات الإنتاج، وأيضاً يكون لها قوة دفع إلى الأمام، أي تشجع إقامة مشروعات جديدة تستخدم منتجاتها.

ولا شك أن مشروعات البنية الأساسية المقترحة من بناء طرق وإقامة محطات صرف صحي..الخ، هي مشروعات كثيفة العمالة، ولكن لمدة عام أو عامين أو حتى ثلاثة أعوام، وهي مدة تنفيذ المشروع، فتعتبر مشروعات لها قوة دفع إلى الخلف، حيث سنجد طلباً على مُدخلات الإنتاج، ولكن قوة دفعها إلى الأمام محدودة للغاية، خاصة في ظل الظروف الانكماشية الحالية، حيث نجد أنه في ظل الظروف الاقتصادية العادية؛ قد يؤدي تنفيذ مشروع قومي، مثل رصف طريق أو إقامة محطة مياه أو صرف صحي، إلى تشجيع إقامة مشروعات جديدة في المناطق التي أقيمت فيها هذه البنية الأساسية، إلا أن هذا التوقع غير وارد في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة، وذلك لانخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات، مما لا يشجع إقامة مشروعات جديدة، ونحن في مصر وقد تخطينا الـ ٨٠ مليون نسمة؛ لدينا مخزوناً كبيراً من الفقراء أو محدودي الدخل، أو العاطلين قهراً الذين يمكن إدخالهم إلى السوق إذا ما أتيحت لهم فرص عمل من

الأصل, أو فرص عمل أفضل تعطي أجوراً مرتفعة تتناسب مع معدلات التضخم الراهنة, أو أتيح لهم التمتع باستهلاك أنواع من المنتجات لم تتح لهم من قبل, مما يخلق قوة شرائية جديدة يسمح لها دخلها (الذي حصلت عليها) بالمشاركة في الاستهلاك، بدلاً من "الفرجة" على السلع الموجودة بالسوق سواء المحلية أو الأجنبية، والتي سوف تنخفض أسعارها انخفاضاً كبيراً قد يسمح باستهلاكها، مما يؤدي إلى تعميق السوق أيضاً، بحيث يحصل المواطن المصري على المنتجات المصدرة والجيدة الصنع نفسها التي كانت تذهب إلى الخارج، والتي لا يجدها المواطن المصري داخل مصر إلا بأسعار مستحيلة.

هذا بالإضافة إلى أنه إذا ما استطاع المصدرون استخدام الزيادة في دعم الصادرات في رفع الإنتاجية، وزيادة تنافسية الصادرات المصرية في الأسواق الدولية، فإن مردود ذلك سيكون بالاحتفاظ بالعمالة الحالية، مع إمكانية إيجاد فرص عمل جديدة، بما يؤدي إلى إيجاد دخول جديدة وقوى شرائية تنعش الاقتصاد المصري.

كذلك العمل على السماح لفئة جديدة من مواطني هذا الشعب بالحصول على قروض، دون أن يكون لها ضمانات لهذا القرض أو واسطة أو محسوبية تدعمها لدى مسئولي البنوك، وأن يكون الضمان هو المشروع المزمع القيام به بعد مراجعة جدواه الاقتصادية بالطبع، والتأكد من قدرة الحاصل على القرض من إدارته وإنجاحه بعد تعليمه

وتدريبه على إدارة هذا المشروع، فليس من المنطقي أن تظل نسبة حجم القروض المتاحة من البنوك المصرية ٥٣٪ فقط من الإيداعات التي لديها, فقد يكون ذلك مناسباً في أوقات النمو والتوسع, لكنه في زمن الانكماش يصبح معوقاً كبيراً لعملية التحفيز للعرض والطلب معاً.

وسواء كان الأمر إجراءات حكومية أو قروضاً تقدمها البنوك, فإن الأزمات دائماً ما تكون مخزناً للفرص الجديدة, فالتحفيز الصناعي أو الزراعي أو في الخدمات من خلال تسهيلات إدارية أو بنكية، لابد له أن يرتبط بترقية المنتج المصري ورفع مستواه، بحيث يكون قادراً على المنافسة, ليس فقط في الأسواق المصرية, وإنما العالمية كذلك، أي أن الأزمة الراهنة يمكنها أن تقوم بدور في عملية إنضاج الصناعة والصادرات والخدمات المصرية, وزيادة قدراتها التنافسية، ليس فقط في زمن الأزمة, لكن في الأزمنة التالية.

ثانياً: وضع قيود على الأموال الساخنة:

اتسع قطاع المال والبورصة اتساعاً كبيراً، وبصورة مذهلة وسريعة، محققاً أرباحاً خيالية في فترات زمنية قصيرة جداً، مما شجع المستثمرين للدخول في هذا القطاع، والبعد عن الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي أو الزراعي، خوفاً من ارتفاع تكلفة الإنتاج وعدم القدرة على المنافسة العالمية، مما يجعل الأرباح المنتظرة منها محدودة إذا ما قورنت بأرباح قطاع البورصة الذي يحقق

أرباحاً كبيرة وبسهولة، إضافة لسرعة وسهولة انتقال الأموال بين الدول عبر الأسواق المالية والبورصات وبآلية سهلة، وذلك من خلال الثورة الرقمية والمعلوماتية والطرق الأخرى في الاتصالات السريعة والرخيصة، كل هذه العوامل أدت إلى توسع قطاع البورصة توسعاً كبيراً، ولكن لأننا لا نقرأ التاريخ قراءة جيدة، أو إذا قرأنا لا نعي ما تحمله لنا رسائله، أو إذا قرأنا دروسه لا نطبقها، وللأسف فهذا هو حالنا الذي جعلنا لم نستفد مما فعلته غيرنا من الدول، والتي كانت أيضاً نامية، للحفاظ على اقتصادها وعدم تعريضه للتيارات العنيفة التي حدثت لنا جراء العولمة، ولنر ماذا فعلوا عندما واجهوا مثلنا تيار العولمة الشرسة، وما خلقته من عدم استقرار في الأسواق المالية.

فلقد وضعت دولاً عدة كماليزيا وتشيلي قيوداً على تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل المتنقلة عبر الحدود، حيث لجأت ماليزيا في سنة ١٩٩٨م إلى وضع قيوداً على الأموال الهاربة منها، بينما فعلت تشيلي بين عامي (١٩٩١م - ١٩٩٨م) العكس تماماً، أي قيوداً على رؤوس الأموال الواردة إليها، ومن أشهر القيود - كما ذكرنا - "ضريبة توبن" التي تشكل نسبة مئوية معينة من قيمة الأموال المتنقلة، والتي يمكن استخدامها، تبعاً لواضعها، لتمويل عمليات التنمية في العالم أجمع.

ألم يكن هذا حائطاً دفاعياً يمكن أن نحتمي به ضد التقلبات التي تحدث؛ بسبب المضاربة التي تعززت عبر آليات وأدوات وأسواق

حديثة رفعت من فرص الربح والمخاطرة، ألم يكن من الأفضل النظر إلى هذه الحالات ومحاولة مجاراة البعض منها في فرض بعض القيود الخفيفة، كحماية لنا من الانزلاق عبر الهاوية السحيقة التي أخذت العديد من مليارات رجال الأعمال بلا عودة، فيمكن لنا فرض أنواع أخرى من القيود، مثل فرض مدة زمنية معينة لمكوث رأس المال الداخل إلى الدولة، أو أن يودَع جزء منها في البنك المركزي بدون فائدة كضريبة غير مقننة على هذا المبلغ مقابل استثمارها في هذا البلد، أو فرض ضرائب على الأموال المستثمرة في البورصة بمبالغ خيالية، والتي وصلت إلى مليارات الجنيهات لعدد محدود جداً من المستثمرين، بما لا يتناسب مع اقتصاد أي دولة في العالم، بحيث تكون هذه الضرائب بنسب تصاعدية تتماشى مع ما يتحقق من أرباح صافية مُبالغ فيها، نتيجة المضاربات و"الجيمات" التي تحدث دائماً.

ولو نظرنا للجانب الأخر الإيجابي من هذا الوضع؛ فقد تؤدي الخسائر المؤلمة التي حدثت للمستثمرين في البورصة إلى الاتجاه نحو القطاعات الأخرى، وهنا يجب على الحكومة التدخل لتوجيه عملية الاستثمار للوجهة التي تقوي اقتصاد البلد، وتنمي قطاعاته المختلفة، وإحداث ذلك التوازن المفقود بين القطاعات التنموية، ومحاولة تقسيم الاستثمارات بين القطاعات الإنتاجية من جهة، وقطاع المال من جهة أخرى، لغرض تحقيق التوازن المطلوب في مجالات الاستثمار، وتقليل التداخل والاضطراب.

ثالثاً: السياسات النقدية والمالية:

ما يحدث من تقلبات في سعر صرف الجنيه نتج عن تعارض السياسات النقدية والمالية في مصر، ففي الوقت الذي يرى فيه صانعو السياسات المالية تخفيض سعر الفائدة وسعر الصرف من أجل زيادة الاستثمار والتصدير، ويدفعهم في هذا الاتجاه رجال الأعمال، نجد أن السياسة النقدية لها رأي آخر مفاده هو المحافظة على أسعار فائدة معقولة تشجع المدخرين على الاحتفاظ بالعملة الوطنية.

- **بالنسبة لسعر صرف الجنيه:** نجد أنه من الأفضل عدم تدخل البنك المركزي فيه، بل يجب ترك هذا الأمر لآليات العرض والطلب، حتى لا يتم الضغط على الجنيه المصري مقابل الدولار ثم ينفجر فجأة، وقد كان لمصر تجربة سابقة في ذلك، حيث تم تخفيض الجنيه المصري عام ٢٠٠٣م رغم انتعاش الاقتصاد العالمي بذلك الوقت، أملاً في أن يساعد ذلك على دفع عجلة الاقتصاد ولكن لم تحقق الصادرات المصرية طفرات أو أداءً ملحوظاً في ذلك الوقت، بسبب عدم مرونة جهازها الإنتاجي لهذا الإجراء التخفيضي بالعملة، ولا تزال البلاد تجني الثمار السلبية لهذا القرار.

وبالتالي فإن الاتجاه نحو تخفيض سعر الجنيه المصري خلال المرحلة القادمة غير صحيح في ظل الظروف العالمية والمحلية، إنما أفضل الأدوار التي يمكن أن يؤديها المركزي ويكون صائباً (كما هو

معمول به في سائر البلدان الغربية) هو تحجيم الحصول على الدولار أو غيره من العملات الأجنبية لغير الاحتياجات الحقيقية، مثل السفر أو الاستيراد أو العلاج بالخارج، وكذلك التحكم في أن أي تصرف في الودائع بالعملات الأجنبية يتم من خلال التحويل للعملة الوطنية.

- **بالنسبة لسعر الفائدة:** قامت الحكومة بتخفيض سعر الفائدة (كما أوضحنا)، ولكن هل يؤدي هذا التخفيض إلى إنعاش الاقتصاد من خلال تشجيع الاستثمار؟

لو عدنا إلى التاريخ ورأينا ما حدث خلال أزمة الكساد الكبير خلال الفترة (١٩٢٩م – ١٩٣٣م)، حيث تم تخفيض أسعار الفائدة بالبنوك أملاً في المساعدة لإنهاء الأزمة، ولكن بدا واضحاً أن هذا الإجراء لم يفعل شيئاً؛ لأن المستثمرين لم تكن لديهم رغبة في الاقتراض بسبب التشاؤم السائد حيال مستقبل الوضع الاقتصادي، وبديهي أن المستثمر لا يجازف بالاقتراض مهما انخفض سعر الفائدة إذا لم يكن متفائلاً بشكل كاف بشأن الطلب على منتجاته ونموه، وقد توصل "كينز" في فترة الكساد الكبير، إلى إن خفض البنوك لسعر الفائدة لم يؤد إلى تشجيع الاستثمار، واستنتج أنه في أوقات الركود الاقتصادي لا تشجع السياسة النقدية المتساهلة - من خلال خفض أسعار الفائدة - الأفراد على زيادة الاستثمار، وإنما يزداد طلبهم على النقود ليستوعب الزيادة التي تخلقها السياسة النقدية السهلة في عرض النقود،

عوضاً عن استبدالها باستثمارات مالية أو عينية لحين ظهور بوادر التحسن في الوضع الاقتصادي، وخلقت هذه الآراء لـ "كينز" التحول عن الاعتقاد الذي كان سائداً بفعالية السياسة النقدية في معالجة الركود الاقتصادي الحاد، والمطالبة بتفعيل السياسة المالية بدلاً منها من خلال زيادة الإنفاق الحكومي، الذي يخلق الوظائف ويزيد الإنفاق أو الطلب الفعال على السلع والخدمات، مما يشيع جواً من التفاؤل لدى المستثمرين وتزداد رغبتهم في الاستثمار.

ومما يزيد أهمية دور السياسة المالية في الظروف الراهنة، أن البنوك في ظل الأزمات والكساد تتردد في الإقراض، إلا إذا توافرت الضمانات على إمكانية المقترضين على السداد، وهو ما يتعذر في ظل ظروف الكساد وتزايد معدلات البطالة وانخفاض معدل النمو، ومن هنا يبدو أن سياسة خفض أسعار الفائدة في المرحلة الراهنة، لا يمكن أن تكون مجدية، لا من جهة تشجيع الاستثمار، ولا من جهة استقطاب مزيد من السيولة إلى البنوك عن طريق تشجيع الادخار.

فعندما تكون أسعار الفائدة على القروض منخفضة، ينخفض بالتالي العائد على الادخار، وبذلك يزداد بالتبعية ميل الأفراد إلى الاحتفاظ بسيولة عالية، بهدف انتظار فرص الاستثمار عندما تكون هناك بوادر تحسن اقتصادي بدلاً من إيداعها بالبنوك، وبالتالي فإن كل ما يمكن أن يفعله هذا الخفض المبالغ في أسعار الفائدة، هو حرمان

البنوك من جذب واستقطاب سيولة تمكنها من ممارسة أنشطتها الائتمانية، وزيادة رغبة الأفراد في الاحتفاظ بسيولة عالية لتعذر حصولهم على فائدة مجزية، وعليه فإن على الحكومة الآن إزالة التعارض بين السياستين المالية والنقدية، وعدم تخفيض سعر الفائدة أو سعر صرف الجنيه طالما أن هناك حالة ركود وتراجع في الطلب المحلي والعالمي، وبالتالي فلن يكون هناك إقبال لا على الاقتراض أو على الدخول في استثمارات جديدة محلياً، وكذلك العمل على تخفيض معدلات التضخم حتى يشعر الأفراد بوجود تحسن في دخولهم الحقيقية، في ظل الانخفاض الحادث في الأسعار العالمية، مما يشجعهم على الادخار بالعملة الوطنية، وعدم الاتجاه للدولرة أو الاتجاه للمضاربة على العملات الأجنبية كما حدث مسبقاً.

رابعاً: مزيد من الإصلاحات الجدية:

في هذه المرحلة الصعبة التي نمر بها نحتاج إلى مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تكمل بعضها البعض لإنعاش الاقتصاد، فليس مجرد ضخ الـ ٣٠ مليار جنيه أو أكثر في السوق المصرية وإقامة المشروعات العامة هو الحل، وليست المشاريع القصصية هي التي ستساعد في معالجة الأوضاع المتردية، مثل مشروع "الصكوك الوطنية" الذي أثبت فشله في عدد غير قليل من الدول الشيوعية السابقة، مثل الاتحاد السوفيتي قبل سقوط نظامه الشيوعي، وكذا في بولندا ورومانيا وغيرها من الدول الاشتراكية والشيوعية السابقة.

فالمطلوب اتخاذه أكثر من ذلك، لأن تنفيذ هذه المشروعات يحتاج المزيد من الوقت لحين إنهاء دراسات الجدوى اللازمة لها، وعمل كراسات الشروط للمزايدات أو المناقصات لاختيار من سيتولى التنفيذ، وتخصيص المبالغ واعتماد صرفها..الخ، وقد يذهب جزء كبير من هذه الأموال إلى جيوب الفئة الصغيرة الغنية في المجتمع، وهم أصحاب رؤوس الأموال من منتجين وتجار، إذا لم يصاحب ضخ هذه السيولة سياسات أخرى مكملة تضمن ذهاب هذه الأموال إلى جيوب الفئة العريضة من الشعب من ذوي الدخول المنخفضة والمتوسطة.

ولذا من الضروري العمل إعادة التفكير في فعالية المنظومة المالية، فالفرصة مواتية للعمل على جذب استثمارات عربية لمصر، وخاصة الأموال الخليجية التي تجد صعوبة واضحة في الاستثمار محلياً أو حتى خارجياً تجنباً للمخاطر التي قد تتعرض لها، والعمل على سرعة ضخ الأموال بطريقة أكثر فاعلية، لتجنب زيادة البطالة التي سوف تترتب على انخفاض الإنتاج في القطاع الخاص، وانخفاض الصادرات عما كانت عليه، وانخفاض عدد السياح المحتمل، والذي جاء مع انحسار الإنفاق في كثير من الدول، ولكثير من مواطني هذه الدول المصدرة للسياح في أوروبا وآسيا وأمريكا.

وكذلك العمل على ضرورة إصلاح أسواق العمل قبل التحرير المالي، بحيث لا يتعرض العمال للطرد التعسفي عندما يحلو ذلك

للمسئولين في القطاعين العام والخاص، والاهتمام بالمسئولية الاجتماعية من قِبل الشركات، بحيث يتقاسم أصحابها الأرباح والخسائر مع عمالهم في زمن الأزمة.

ولنتأمل في سياق مواجهة آثار الأزمة مثالاً يُحتذى به، قدمه لنا الرأسمالي الصناعي الأمريكي الأصل "أرون فيرشتين"، والذي يملك مصنعاً للمنسوجات بولاية ماساتشوسيتش، حيث احترقت معداته بالكامل في نهاية خريف عام ١٩٩٣م، فتصرف من واقع إحساسه بالمسئولية تجاه عماله وقرر على الفور دفع رواتب كل العمال بمصنعه حتى نهاية العام، رغم أنهم كانوا لا يعملون، كما وعد بإعادة تشغيلهم حين تتم إعادة البناء، وهو ما تحقق بالفعل مع نهاية عام ١٩٩٧م، حيث عاد للعمل كل من رغب في العودة.

رؤية الاقتصاد الإسلامي للحل

تعددت الآراء حول الحلول والاقتراحات لمواجهة الأزمة فيما بين علماء الاقتصاد السياسي، والاقتصاد الإسلامي، ورجال الدولة السياسيين، ودارت العديد من المناقشات التي اتفق فيها العديد من الاقتصاديين العالميين مع الاقتصاد الإسلامي، حيث رأى هذا الفريق أن الأزمة المالية الحالية أثبتت فشل كل الأنظمة المعادية للإسلام، وليس لهم من حل للخروج من الأزمة إلا الرجوع إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، وفيما يلي بعض ما استندوا إليه في رأيهم:

- أن الاقتصاد الإسلامي يقوم على هدف إشباع حاجات أفراده من السلع والخدمات، ومفهوم تداول السلع التي تشبع حاجات الإنسان تعتبر جزءً من عملية الإنتاج، لأن التداول عبارة عن نقل السلع من مكان لآخر لتقريب المنتج من المستهلك، ولكن الاقتصاد العالمي مبني على إمكانية تداول مستندات مالية لا مقابل لها، وقيمتها مرتبطة سياسياً بحجم الطلب والمضاربة عليها دون تسلم فعلي لهذه السلع، وهو ما يرفضه النظام المالي الإسلامي؛ فلا يجوز بيع إلا ما تملكه فعلياً، حرصاً على ربط الأرباح التجارية بعمل، وإخراج التجارة من كونها مجرد عمل قانوني يدر ربحاً.

- ومن المبادئ التي نصت عليها الشريعة الإسلامية؛ العمل على نمو المال وعدم اكتنازه، والعدالة في توزيع الثروة، وإقرار مبدأ الملكية الخاصة إلى جانب الملكية العامة وصياغة واحترام هذه الملكية، وهذا ما افتقده النظام الرأسمالي.

ومن المرتكزات الأساسية أيضاً - التي أغفلتها الرأسمالية وأدت إلى انهيار نظامها - إباحة البيع وتحريم الربا، تحريم بيع الدين بالدين، تحريم المضاربات المالية التي تعتمد التخمين والمجازفة، إعادة توزيع الثروة بالميراث، فرض الزكاة، إعادة توزيع الثروة تحقيقاً للتكافل الاجتماعي، تحريم الاحتكار والاستغلال، تحريم الإسراف والتبذير، تبديد الأموال، العمل بنظام السوق في تحديد الأسعار، ومنها أيضا

الرقابة الدائمة للأسواق المالية، لمنع الغش والغرر والجهالة، وجعل نظاماً خاصاً للنقود، فهي وحدات قياس تقاس بها الأموال، وليست محلاً للمضاربات، وإن أجاز الصرف فيها بشروط خاصة، تحقيقاً لحاجات الناس ورفعاً للمشقة عنهم، وظهر العديد من مفكري الغرب يدعون إلى ضرورة إعادة النظر بالنظام الرأسمالي بالاستفادة من خصائص نظام الاقتصاد الإسلامي، القائم على محاربة الربا الذي ورد تحريمه في القرآن الكريم، حيث..

- دعا رئيس تحرير كبرى الصحف الاقتصادية في أوروبا(١٩) ، في مقالته الافتتاحية بعنوان "البابا أو القرآن"، إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في التعاملات الاقتصادية، كحل للتخلص من مساوئ النظام الرأسمالي الذي يقف وراء الكارثة الاقتصادية التي يشهدها العالم، ومما ذكره في تلك الافتتاحية قوله: «أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن بدلاً من الإنجيل، لفهم ما يحدث بنا»، وتساءل الكاتب عن أخلاقية الرأسمالية، ودور المسيحية كديانة والكنيسة الكاثوليكية بالذات في تكريس هذا النزاع والتساهل في تبرير الفائدة، وأشار إلى أن هذا النسل الاقتصادي السيئ أودى بالبشرية إلى الهاوية، وأضاف بأنه لو حاول القائمون على مصارفهم احترام ما ورد في القرآن من أحكام وتعاليم وطبقوها، ما حلت هذه الأزمات، "لأن النقود لا تلد نقودا".

١٩- مقالة للكاتب "بوفيس فانسون"، مجلة "تشالنجر *Challenger*"، ١١ سبتمبر ٢٠٠٨م.

- "موريس آلي" العالم الاقتصادي الفرنسي البارز(٢٠)، سجل انتقادات حادة إلى أسلوب عمل الأسواق المالية والنظام الرأسمالي، وتنبأ بحدوث أزمات حادة، وشبه البورصات وما يتم فيها بكازينوهات للمراهقين والمقامرين.

- أصدرت الهيئة الفرنسية العليا للرقابة المالية (وهي أعلى هيئة رسمية تعني بمراقبة نشاطات البنوك) قراراً بمنع تداول الصفقات الوهمية والبيوع الرمزية التي يمتاز بها النظام الرأسمالي، واشترطت السداد في اجل محدد بثلاثة أيام لا أكثر من إبرام العقد، وهذا ما يتطابق مع أحكام الفقه الإسلامي.

ولذا فقد أوصى الاقتصاديون بالاتفاق مع الاقتصاد الإسلامي عدة توصيات، أهمها البعد عن الربا وعدم السعي وراء أسعار الفائدة، البعد عن الترف، تغيير النمط الاستهلاكي، البعد عن الاقتراض لشراء السلع الترفيهية، إخراج الزكاة لمساعدة الفقراء والمحتاجين، مراقبة المعاملات في أسواق المال والمؤسسات المالية، دعم المؤسسات المالية المتعثرة بسبب الأزمة، وقف المعاملات التي أدت إلى تفاقم الأزمة؛ مثل المضاربات الوهمية والمضاربات العقارية وجدولة الديون.

٢٠- وردت آراؤه بالفصل الخامس من الكتاب - الجزء الأول.

الجزء الثالث
تعليقات وآراء عن الأزمة

مقدمة

يتضمن هذا الجزء تعليقات وآراء العديد من شرائح وفئات المجتمع المختلفة بدول العالم عن الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، وتصورهم لها، وأثرها عليهم وعلى اقتصاد بلادهم، بداية بما قاله رؤساء الدول العظمى التي تسببت في حدوث الأزمة، أو التي شاركت في صنعها، أو التي تضررت من الأزمة، وكذلك يتضمن العديد مما قاله المسئولون عن حدوث الأزمة المالية، وعن توقعاتهم لما سيكون عليه الوضع مستقبلاً، وآراء كبار مدراء المؤسسات والهيئات المالية الكبرى المسئولة عن حدوث هذه الأزمة، وآراء الاقتصاديين والمحللين الماليين عما حدث وما سيحدث.

مع التركيز على حالة مصر، وما قاله رئيس الجمهورية، وما قاله الوزراء والمسئولين عن الاقتصاد المصري، وآرائهم حول الأزمة وكيفية الخروج منها.

أحاول أن أعرض في هذا الجزء أهم وجهات نظرهم فيما يحدث عن الأزمة الإقتصادية العالمية، سواء كانت اعترافاً من المتسببين عن حدوث الأزمة، ورأيهم للخروج منها، وإلى أي مدى يمكنها أن تؤثر

على العالم، وكذلك عرض مقترحاتهم للمعالجة، سواء اختلفت مع ما ذكرناه مسبقاً أو اتفقت معه، وآراء بعضهم سواء كان متهماً أمريكا بأنها السبب فيما حدث، أو يرى أن هناك أسباباً أخرى.

حيث أحاول عرض الرأي والرأي الآخر، لعلنا نجد فيه ما يجعلنا نرى بعيونهم، كيف يرون ما تسببوا فيه من أزمة لمعظم دول العالم، أو كيف يفكرون لمعالجتها، وهل هم في الحقيقية يفكرون في ذلك لمصلحتهم فقط، أم لمصلحة كل من ألقى عليه بركانهم حممه وحرائقه، ونتعرف على أهم ما قاله الخبراء الاقتصاديين العالميين حول بركان الأزمة العالمية.. إلى متى؟

الفصل الأول
آراء رؤساء الدول والمسئولين

يتضمن هذا الفصل أهم ما قاله بعض رؤساء الدول المسئولة عن انفجار بركان الأزمة الحاليين أو السابقين، وبعض رؤساء الدول التي أثر عليها البركان، وأهم ما قاله بعض المسئولين عن النظام المالي العالمي، ثم ما قاله رئيس جمهورية مصر العربية، وما قاله بعض مسئولي الحكومة المصرية.

الرئيس الأمريكي الجديد

«الاقتصاد مريض، والوضع الاقتصادي يزداد سوءً»

وصف الرئيس الأمريكي المنتخب "باراك أوباما" اقتصاد بلاده بأنه مريض جداً، وأن الوضع الاقتصادي يزداد سوءً، ودعا إلى العمل لكسر تأثير هذا الركود، وأضاف قائلاً: «إن الاقتصاديين من مختلف التوجهات السياسية يتفقون على أننا إذا لم نعمل بسرعة وجرأة، يمكن أن نشهد المزيد من التراجع الاقتصادي»، وقال إن الأمريكيين بدءوا عام ٢٠٠٩م وهم في خضم أزمة لا سابق لها، داعياً إلى مواجهتها

والخروج منها من خلال خطوات وإجراءات غير مسبوقة، قال عنها: «إنها ستشكل بداية حقبة جديدة في السياسة الأمريكية».

وأضاف أنه يريد أن يدشن عهد جديد من السياسة الأمريكية، يقوم على «الشفافية والانفتاح والمصارحة التامة» بين إدارته والشعب الأمريكي، ودعا الكونجرس إلى المصادقة على خطة الإنقاذ بسرعة، محذراً من أن غير ذلك سوف يضيع جيلاً من الفرص والإمكانيات.

وحذر من أن تدهور الأوضاع الاقتصادية سيؤدي إلى خسارة أسرة مكونة من أربعة أفراد نحو ١٢ ألف دولار من دخلها السنوي، وقال أن خطة الإنقاذ التي طرحها، والتي تقدر قيمتها بنحو ٨٢٥ مليار دولار، تتضمن ضمان استمرار واستحداث نحو أربعة ملايين فرصة عمل، وأضاف انه خلال السنوات القليلة المقبلة ستشهد البلاد تنفيذ برنامج إشغال ومشاريع عمومية يدخل فيها تحديث وتطوير آلاف المدارس، وخطوط نقل الطاقة، وتحويل السجلات الصحية من الورق إلى الحاسب الآلي.

رئيس روسيا

«الأزمة العالمية لم تصل بعد إلى ذروتها»

قال الرئيس الروسي "ديمتري مدفيديف" أن الأزمة المالية العالمية لم تصل بعد إلى ذروتها، ودعا إلى إعادة النظر في هيكل الاقتصاد الوطني، لتكون روسيا جاهزة لمواجهة التداعيات القادمة للأزمة، وإلى

ضرورة المحافظة على طاقات روسيا الصناعية، وعلى الأيدي العاملة الرئيسية، لمواصلة النمو الذي سيلي مرحلة الأزمة، ودعا إلى ضرورة الخروج من هذه الأزمة بأقل الخسائر، للمحافظة على القطاع الفعلي للاقتصاد الوطني، واتهم الموظفين بمماطلة تنفيذ التدابير الرامية لمواجهة الأزمة المالية العالمية، مشدداً على أنه لا يجوز وقف تنفيذ المشاريع الإستراتيجية الهامة التي تهدف إلى رفع قدرة الاقتصاد الروسي التنافسية، وطالب بإنشاء آليات جديدة، لدعم المؤسسات الروسية الرئيسية على المستويين المحلي والإقليمي.

رئيس فرنسا

«الرأسمالية الأمريكية فكرة مجنونة»

قال رئيس فرنسا "نيكولا ساركوزي" منتقداً الرأسمالية المالية: «إن الفكرة التي تقول دائماً أن الأسواق لديها الحق، هي فكرة مجنونة»، منددا بفساد هذه الرأسمالية، ودافع عن ضرورة إقامة «توازن جديد» يحدث بين الدولة والسوق، ودعا إلى تجميع الأمة حول الدولة.

الرئيس الأمريكي السابق

«الاقتصاد الأمريكي في خطر»

قال الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش" عند حدوث الأزمة: «إن الاقتصاد الأمريكي في خطر، وقطاعات رئيسية في النظام المالي الأمريكي مهددة بالإغلاق».

الرئيس الروسي السابق

«يرى أن سبب الأزمة عدم إحساس بالمسئولية من النظام الأمريكي كله»

قال الرئيس الروسي السابق "فلاديمير بوتين" رأيه عن النظام الرأسمالي في أمريكا والمسئولين عن إدارته: .«هذا لم يعد انعداماً للإحساس بالمسئولية من جانب بعض الأفراد، بل عدم إحساس بالمسئولية لدى النظام كله الذي يتباهى بالزعامة العالمية»، حيث يرى أن الأزمة تكمن في تخلي الدولة عن واجباتها تجاه مواطنيها، ويرى أن ما طرحه بوش من حل لتدخل الدولة في السوق، وقيامه بشراء ديون بعض الشركات والمصارف، هو اغتيال للرأسمالية .

رئيس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي

«الاقتصاد سيستغرق وقتاً للتعافي»

قال رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي "بن برنانكي" أن تلك الاضطرابات في أسواق الائتمان تشكل «تهديداً مهماً» .للاقتصاد الأمريكي، مُلمحاً إلى احتمال إجراء مزيد من التخفيضات في أسعار الفائدة، وأضاف أن استئناف التدفقات العادية للائتمان سيستغرق بعض الوقت، وتعهد بمواصلة البنك المركزي التحرك بقوة لمكافحة الأزمة، وقال إن مخاطر التضخم تنحسر، حيث أفاد أنه بتقييد تدفقات الائتمان إلى الأسر وقطاع الأعمال وحكومات الولايات والحكومات المحلية، فإن الاضطرابات في الأسواق المالية، وضغوط التمويل على الشركات

المالية، تشكل تهديداً مهماً للنمو الاقتصادي، ورغم الإجراءات السريعة التي اتخذتها الحكومة لاستعادة الثقة في أسواق الائتمان، فإنه يحذر من أن الاقتصاد سوف يستغرق وقتاً للتعافي والتغلب على تداعيات الأزمة، حيث قال: «إن تحقيق الاستقرار في الأسواق المالية خطوة أولية حيوية، لكن الأسواق إذا استقرت، وهو ما نأمل أن يحدث، فإن الانتعاش الاقتصادي الأوسع لن يحدث على الفور»، وقال إن قطاع المساكن يبقى أضعف قطاع في الاقتصاد الأمريكي.

الرئيس السابق للاحتياطي الفيدرالي

«الأزمة هي الأخطر منذ قرن، ولم تنته بعد»

قال الرئيس السابق للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي "آلان جرينسبان": «الأزمة هي الأخطر منذ قرن، ولم تنته بعد، وستستغرق مزيداً من الوقت، وأتوقع انهيار العديد من المؤسسات المالية الكبرى بسبب القسوة الاستثنائية لهذه الأزمة العالمية الراهنة».

مدير صندوق النقد الدولي

«هناك إخفاق في آليات نظام السوق»

أعلن مدير صندوق النقد "دومنيك ستراوس" - الذي طالما قال بأن "الحكومة الأقل هي الحكومة الجيدة" - أنه من الواضح أن سبب الأزمة المالية «إخفاق مهم للضبط والإشراف في الدول المتقدمة, وإخفاق في آليات نظام السوق».

رئيس البنك الدولي

«الأزمة ستؤثر سلباً على الدول النامية»

قال رئيس البنك الدولي "روبرت زوليك": «الأزمة ستؤثر سلباً على الدول النامية، التي تواجه بالفعل ضغوطاً على ميزانيات المدفوعات، لأن الأسعار المرتفعة تؤدي لتضخم فواتير الواردات، وإن الناس نتيجة هذه الأحداث صارت مشوشة, في البلدان النامية, والمتقدمة أيضاً».

رئيس الوزراء الإيطالي

«الدعوة لإنشاء صندوق أوروبي للإنقاذ»

قال رئيس الوزراء الإيطالي "سلفيو برلسكوني": «إن إيطاليا ستعيد إطلاق مناشدتها بإنشاء صندوق أوروبي للإنقاذ».

رئيس الوزراء البريطاني

«استهتار أمريكا بالنظام المالي أدى إلى أزمة الائتمان المالي»

قال رئيس الوزراء "جوردون براون": «إن الاستهتار بالنظام المالي داخل أمريكا، أدى إلى أزمة الائتمان المالي التي يعاني منها العالم».

الأمين العام للأمم المتحدة

«الأزمة تهدد الدول الأكثر فقراً»

قال الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون": «الأزمة المالية الحالية تهدد معيشة مليارات الأشخاص عبر العالم، خصوصاً الأكثر فقراً».

وزير المالية الألماني

«الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تتحمل مسئولية الأزمة المالية العالمية»

قال وزير المالية الألماني "بيير شتاينبروك": «إن الولايات المتحدة تتحمل مسئولية الأزمة المالية العالمية الراهنة، بسبب الحملة الأنجلوساكسونية التي تهدف لتحقيق أرباح كبيرة، ومكافآت هائلة للمصرفيين وكبار مديري الشركات، والأزمة المالية الراهنة ستخلف آثاراً عميقة، وستحدث تحولات في النظام المالي العالمي».

وزير الخارجية الأمريكية الأسبق

«تحوُّل مراكز القوى في العالم»

قال "هنري كيسنجر": «ثمة ظاهرة تشير إلى تحول مراكز القوى، وإلى التبادلات التدريجية في الأنظمة العالمية، من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي».

رجال الدين المسيحي

«الفكر الرأسمالي هو السبب الرئيس في الأزمة المالية الحالية»

قال "البابا بنيديكت السادس عشر": «إن الثقافة المعاصرة هي السبب في الأزمة التي يتعرض لها العالم حالياً»، معتبراً أنها أبعدت الناس عن الإيمان، الأمر الذي أدى إلى فقدان الدول لهويتها الحقيقية، ويقول: «إن الفكر الرأسمالي، وثقافة مركزية الإنسان وثانوية الإله، التي تنطلق منها الحضارة الغربية، هي السبب الرئيسي في الأزمة المالية الحالية»،

فتغييب دور الدين يقف خلف حالة السعار والجشع الاقتصادي، والغرب الذي رفض الدين منذ زمن سيضطره الاقتصاد وأزماته للعودة إليه.

رئيس جمهورية مصر العربية

«الأزمة المالية العالمية تحمل لمصر أوقاتاً صعبة»

قال الرئيس "حسني مبارك": «إن الأزمة المالية العالمية تحمل لمصر أوقاتاً صعبة، لكن الحكومة ستواجه تأثيرها بمزيد من إجراءات إصلاح الاقتصاد»، وأضاف «علينا أن ندرك أن تداعياتها آتية إلينا، شئنا أم أبينا، ونرصد حالياً بوادر هذه التداعيات بالفعل، فلقد سجل الربع الأول من العام المالي الحالي معدل نمو ٥,٨٪، مقارنة مع ٦,٥٪ في الربع الأول من العام الماضي، وأن شاغلنا الأكبر هو تداعيات ركود الاقتصاد العالمي على اقتصادنا، وصادراتنا، وعلى الاستثمار المحلي والخارجي، وعلى إيرادات وعوائد قناة السويس، والسياحة، والقراءة الصحيحة للأزمة الراهنة تحتم تمسكنا بسياسات للإصلاح الاقتصادي، وتحتم أن نمضي دون تردد في المزيد والمزيد من خطوات الإصلاح».

رئيس وزراء مصر

«فرصة مواتية للتكامل الاستثماري العربي»

قال رئيس الوزراء المصري "أحمد نظيف" عن الأزمة المالية: «رُب ضارة نافعة»، حيث رأى أنها فرصة مواتية للتكامل الاستثماري العربي قائلاً: «لو كانت الأزمة العالمية وقعت، وحجم التجارة البينية

العربية أعلى من حجم الاستثمارات في الخارج، ولو كانت المدخرات العربية موجهة للاستثمارات الداخلية، لكان العرب أفضل حالاً الآن»، وانتقد عدم استغلال العرب ما يمتلكونه من مخازن للطاقة، وعدم سعيهم لتطوير العنصر البشري، وأضاف أن الأزمة فرصة جيدة للتكامل العربي، ودعا لانتهاز الفرصة والاستثمار داخل الدول العربية، وانتقد زيادة حجم المدخرات المالية العربية، قائلاً: «لا يمكن أن نظل نشتري الـ "*Delivery*" بمدخراتنا، وبإمكاننا وضع تلك المدخرات في مكانها الصحيح».

وزير الاستثمار المصري

«يجب استغلال بعض الفرص الناجمة عن الأزمة»

قال وزير الاستثمار المصري "محمود محيي الدين" أن الأزمة أوضحت في بدايتها أن هناك حالة غياب للحد الأدنى من التنسيق في الاقتصاد العالمي، بينما أكد وجود تنسيق دولي عربي في المحافل الدولية، لاستخدام الثقل العربي الاقتصادي والسياسي في وضع تصورات للشكل الجديد للنظام المالي، وحدد ثلاثة أمور مهمة تنبئ بانفراجة اقتصادية عربية في ظل الأزمة العالمية، أولها انخفاض أسعار السلع الغذائية، وإمكانية استغلال ذلك بتطوير القطاع الزراعي، وثانيها جذب الاستثمارات العربية في دول المنطقة، وعلى رأسها مصر والسعودية والإمارات، وأخيراً تكثيف جهود التنسيق والتشاور العربي، وأوضح أن التراجع في أسعار البترول لن يؤثر سلباً على

القدرة الاستثمارية العربية، وأكد أن الأزمة تكرار للأزمات السابقة ولن تكون الأخيرة التي سيتعرض لها العالم، وأنه يجب استغلال بعض الفرص الناجمة عن مثل هذه الأزمات، وسط توقعات بتغير ميزان القوى الاقتصادية العالمية خلال العشرين سنة المقبلة، وتنامي دور الصين والهند ودول جنوب شرق آسيا، وعلى الدول العربية الاستفادة من تغير ميزان القوى الدولية على مدار العشرين سنة المقبلة، وأيضاً في ضوء ما حدث من مراجعة دراسات الجدوى الاقتصادية الخاصة ببعض المشروعات، كما أشار إلى أن مؤسسات التمويل لابد أن تتحرك لمساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة أن ٩٠٪ من رأس المال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر يقل عن ١٠ ملايين جنيه، مشيراً إلى الإجراءات الجاري اتخاذها في الفترة الحالية لتمويل المشروعات الصغيرة والمشروعات المتوسطة، من جانب الحكومة والبنك المركزي المصري.

وزير الإسكان المصري

«السوق العقارية المصرية لم تتأثر»

أكد وزير الإسكان المصري "أحمد المغربي" عن تواجد فرص الاستثمار العقاري في مصر، نافياً تأثر السوق بشكل كبير بالأزمات العالمية، مؤكداً أن هذه السوق تنمو باستمرار في ظل الازدياد السكاني الذي من المتوقع أن يصل إلى ٢٠ مليون في الـ ١٥ عاماً المقبلة.

رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين

«الأزمة من حظ مصر والعرب»

أعلن "حسين صبور" رئيس "جمعية رجال الأعمال المصريين"، ورئيس مجلس إدارة إحدى كبريات شركات قطاع الاستثمار العقاري في مصر، أن المجموعة الاقتصادية قد قتمت بعرض أفكاراً تخدم الاستثمارات العربية في مصر، وقال أن تلك الأزمة ربما تكون من حظ مصر والعرب، ليعلموا أن الاستثمار العربي هو الملاذ الآمن في الوقت الحالي.

رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب

«المطالبة باستثمار الأموال العربية داخل الدول العربية»

أكد رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب "حمدي الطباع" أن الاستثمارات العربية في الخارج كان من شأنها أن تخلق فرص عمل ونهضة اقتصادية لو استخدمت داخل الدول العربية، وطالب بالمشاركة في وضع أسس النظام المالي العالمي الجديد، خاصة بعد اعتراف الغرب بنجاح النظام المالي الإسلامي، مشيراً إلى وجود ٧٠٠ صندوق استثمارات إسلامية في العالم، حجمها ٨٠٠ مليار دولار، وأشار إلى ارتفاع حجم البطالة العربية إلى ١٤٪، موضحاً أنها تحتاج لاستثمارات حجمها ٧٠ مليار دولار، وانتهى إلى أن الأزمة العالمية فرصة تاريخية للاستفادة من الاستثمارات العربية بالشكل الصحيح.

الفصل الثاني
تعليقات خبراء الاقتصاد

يتضمن هذا الفصل العديد من تعليقات الاقتصاديين والخبراء والأكاديميين في العالم حول الأزمة وتأثيراتها، وكذلك حول المدى الزمني الذي يمكن أن تستغرقه، وآرائهم حول ما ستصل إليه آثارها على دول العالم.

العالم الأمريكي "چون كاستي"
«استمرار الأزمة لمدة ١٠ سنوات»

العالم الأمريكي الدكتور "چون كاستي" حصل على درجة الدكتوراة في الرياضيات من جامعة "جنوب كاليفورنيا" عام ١٩٧٠م، ومن أشهر مؤلفاته كتاب "أكبر خمس نظريات أثرت على القرن العشرين" عام ١٩٩٦م، وكتاب "خماسي كامبريدج" عام ٢٠٠٠م، هذا بخلاف بحثه الخاص بتوقع نهاية العولمة بشكلها الراهن في عام ٢٠٠٦م الذي استند فيها لعلم الاقتصاد الاجتماعي، وتحويل التوجهات المختلفة للسلوك الإنساني إلى معادلات رياضية، ثم رصد التوقعات المحتملة

لسيرها، وقد توقع "چون كاستي" أن تستمر الأزمة المالية الراهنة وتداعياتها لفترة أطول مما يتوقعه البعض، إذ قد تصل إلى ١٠ سنوات كاملة حتى تستقر الأوضاع في أسواق المال، وقال إن الأزمة الراهنة دقت المسمار الأخير في نعش العولمة بنظامها الذي كان سائدا قبل الأزمة، وتضمنت توقعاته في الفترة ما بين عامي (٢٠١٠م - ٢٠١٨م) حدوث ما يلي..

- انعدام الثقة تماماً في الاحتياطي الأمريكي مع تقلص دوره بعد هذ الأزمة إلى حده الأدنى.

- انهيار مؤشر "داو چونز" إلى أقل من ١٠٠٠ نقطة.

- زيادة نسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول العالم لتصل إلى نسبة ٢٥٪.

- تفكك الاتحاد الأوروبي لكيانات سياسية مستقلة هدفها هو تحقيق مصالحها فرادى.

- إهمال المشكلات البينية مثل ظاهرة الاحتباس الحراري، لمتابعة الآثار الاجتماعية الناجمة عن الأزمة الراهنة.

ويرى "كاستي" أن بوادر الأزمة المالية قد ظهرت بالفعل قبل عامين، بالارتفاع المتواصل لمؤشرات أسواق المال العالمية على مدى ثلاثين عاماً، ثم ثباتها عند معدلات اعتبرتها البورصة عادية، في حين

أنها مبنية على قاعدة غير سليمة، ومن هنا كانت بداية النهاية، فتحولت البورصة إلى ما يشبه الدب الضخم الذي عوده صاحبه على أن النهم هو الطعام العادي، وعندما لم يجد له ما يعطيه؛ أطعمه مأكولات فاسدة ليحشو بها بطنه، فتمرد الدب على صاحبه المخادع، وكان كافيا - وفقاً لوجهة نظره - أن تتعثر إحدى المؤسسات، فتنتشر أجواء التشاؤم، لتظهر الأزمة بوجهها الحقيقي، وتطال الجميع، خاصة أن نواة الأزمة هي الآن عدم الثقة بين الجميع، سواء مؤسسات مالية أو صناعية، وحكومات ومستثمرين ومواطنين عاديين.

ويعتبر أن جذور الأزمة الراهنة وأسبابها «أعمق وأعقد مما يعتقده البعض، ولذا لا يمكن علاجها بين عشية وضحاها، وهنا تكمن المعضلة، إذ يحاول بعض الساسة وضع حلول في وقت قياسي»، وشبَّه المشهد المالي الاقتصادي الراهن بسيارة تعطلت، ويحاول صاحبها إصلاحها وهولا يعرف من أمرها شيئاً، ولا يرغب في أن يذهب بها إلى متخصص.

ويقول أنه يتمنى أن ينام ليستفيق بعد ثلاثين عاماً، ويطالع الصحف ليقرأ كيف انتهت الحرب العالمية الثالثة التي اندلعت مطلع القرن، حيث يقول: «العالم الآن يعيش حالة حرب غير عادية على صُعد مختلفة، وتظهر آثارها تباعاً، حتى وإن أصر البعض على عدم الربط بين الأحداث السياسية والاقتصادية وتداعياتها على العالم».

الاقتصادي "بول كروجمان"

«استمرار دائرة الأزمة في الاتساع بطرق جديدة ومخيفة»

حصل "بول كروجمان"(٢١) على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام ٢٠٠٨م، وقال أن حلقات التغذية الارتجاعية(٢٢) تجعل دائرة الأزمة المالية في اتساع دائم حتى تخرج عن السيطرة الأمريكية، وستستمر الدائرة في الاتساع بطرق جديدة ومخيفة، وحتى مع التحرك في دول أخرى لإنقاذ البنوك، ستتعاظم كوارث جديدة على جبهات أخرى.

وقال أن بعض هذه الكوارث كانت متوقعة نوعاً ما، لأن المستثمرون يسحبون أموالهم من صناديق المضاربات، مما يجعل مدراء الصناديق مجبرين على زيادة الأوراق المالية ببيع سريع للأسهم المالية والأصول الأخرى، ومع ذلك تمتد الأزمة إلى دول أسواق صاعدة مثل روسيا وكوريا والبرازيل، فهذه الدول كانت في آتون الأزمة المالية الأخيرة في نهاية تسعينيات القرن الماضي، وتفاعلت مع تلك التجربة بتشجيع صناديق احتياطات ضخمة من الدولار واليورو، كان من المفترض أن تحميها في حالة حدوث أي طارئ في المستقبل.

وأضاف أن الأسواق الصاعدة في ورطة كبيرة، ففي التسعينيات كانت حكومات الأسواق الصاعدة معرضة للخطر، لأنها اتخذت من الاقتراض من الخارج عادة لها، وعندما جف نبع تدفق الدولارات

٢١- وردت رؤيته في الأزمة بالكتاب - الجزء الأول - الفصل الخامس.

٢٢- في مقالة له بعنوان "اتساع الدائرة"، في صحيفة "نيويورك تايمز"

أصبحت على حافة الهاوية، ومنذ ذلك الحين كانت تلك الحكومات حذرة في الاستدانة من الأسواق المحلية، بينما تقوم بتكديس احتياطات هائلة من الدولارات، لكن كل هذا الحذر أبطله نسيان القطاع الخاص للخطر المحتمل.

ففي روسيا-على سبيل المثال- سارعت البنوك والمؤسسات للاقتراض من الخارج، لأن معدلات فائدة الدولار كانت أقل من معدلات الروبل، وبينما كانت الحكومة الروسية تكدس مخزوناً هائلاً من العملة الصعبة، كانت المؤسسات والبنوك الروسية تُحمل نفسها ديوناً خارجية مذهلة، والآن خرقت حدود تسهيلاتها الائتمانية، وأصبحت في وضع حرج.

وعلق "كروجمان" بأن الاضطرابات الحالية في نظام البنوك، بالإضافة إلى الاضطرابات الجديدة في صناديق المضاربات والأسواق الصاعدة، تشتد جميعها بطريقة تبادلية، والأخبار السيئة تُنشئ أخباراً سيئة، ودائرة الألم تستمر في الاتساع، وفي الوقت نفسه ما زال صناع السياسة الأمريكية يضعون العوائق عندما يصل الأمر إلى القيام بما هو ضروري لاحتواء الأزمة.

وما أكده "كروجمان" وكما قال فإن «الأيديولوجية والأشباح المقيتة للاشتراكية الشريرة، دفعت بوزير الخزانة الأمريكي للمطالبة بشراء الأوراق المسمومة من البنوك، بدلاً من زيادة رؤوس أموال

البنوك مقابل المشاركة في ملكيتها, وهو الحل الذي أجبرت عليه الإدارة الأمريكية، انقياداً للديمقراطيين الليبراليين في الداخل، وأوروبا العجوز من الخارج».

ويخلص "كروجمان" إلى أنه: «إذا كانت خطة "بوش" الأصلية للإنقاذ المالي قد علمتنا أمراً, فهو صحة نظريات المؤامرة(٢٣)»، ويوضح أن الحل المذكور أقر في العديد من الأزمات المالية السابقة، وهذا النوع من التأميم الجزئي المؤقت كان الحل المفضل لرئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي "بن برنانكي"، وهو ما رفضه وزير الخزانة الأمريكي, الذي شوهت الأيديولوجية موقفه الأصلي، والذي عمل لإدارة تتلخص فلسفتها في أن "القطاع الخاص جيد، والقطاع العام سيء", فصعبت عليها مواجهة ضرورة الملكية الحكومية الجزئية لقطاع المال.

وأضاف "كروجمان" أن مبالغ مالية طائلة خرجت من النظام المصرفي التقليدي المفروض والمتعارف عليه إقتصادياً ومالياً، لتتوزع على "نظام مصرفي خفي"(٢٤)، هذا النظام يعتبر نظام خارج عن سيطرة السلطات المسئولة، ويتضمن منتجات متفرعة عن القروض العقارية عالية المخاطر.

٢٣- صحيفة "نيويورك تايمز"، في ١ أكتوبر ٢٠٠٨م.

٢٤- صحيفة "نيويورك تايمز"، في ١٣ أكتوبر ٢٠٠٨م.

الاقتصادي "جوزيف ستيجليتز"

«أمريكا تنتهج سياسة النفاق السياسي»

يقول "جوزيف ستيجليتز" الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام ٢٠٠١م: «إن الناس في العالم بأسره قد أعجبوا بنا بسبب اقتصادنا, وقلنا لهم إذا أردتم أن تكونوا مثلنا ها هو ما ينبغي أن تقوموا به؛ أعطوا السلطة للسوق», ويضيف: «الآن لا يوجد من يحترم هذا النموذج بعد الأزمة الراهنة، وبالطبع فإن هذه الأزمة الراهنة تطرح أسئلة حول مصداقيتنا, ويشعر الجميع أنه يعاني بسببنا»(٢٥)، كما انتقد سياسة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي, وقال إن المؤسستين الدوليتين تتلقيان الأوامر من وزير الخزانة الأمريكي، وقال(٢٦) في حوار صحفي أنه استقال من البنك الدولي، بعد أن تبين له أن وصفات البنك الدولي وصندوق النقد هي وصفات للخراب الاقتصادي، وأن من يدفع ثمنها هم طبقة الفقراء في العالم.

وفي جانب آخر، قال "ستيجليتز" إن واشنطن تنتهج "النفاق السياسي" فهي تدعو العالم لفتح الأسواق، وعندما يأتي المستثمر الأجنبي نجدها تتنصل من ادعاءاتها، وأضاف بأنه لا يؤيد سياسة الحماية المالية التي تريد أمريكا فرضها على الاستثمارات الأجنبية

٢٥- واشنطن بوست، ١٠ أكتوبر ٢٠٠٨م.

٢٦- حوار موسع أجرته معه "الاقتصادية"، على هامش انعقاد مؤتمر الصناعيين الخليجيين الحادي عشر، والذي استضافته أبو ظبي مؤخرا.

والصناديق السيادية، وقال أن الولايات المتحدة تنتهج أيضاً أسلوب النفاق السياسي في التعامل مع القضايا التجارية، مشيراً إلى أن الحرب على العراق كبّدت الاقتصاد الأمريكي أكثر من ٣ تريليون دولار حتى الآن، وشدد على أن دول العالم لن تجني فائدة عظيمة من وراء إنجاح العولمة إذا أخفقت في حل مشكلاتنا البيئية، ووصف العصر الحالي بأنه يشوبه الظلم والإجحاف، بسبب اتفاقيات التجارة غير المنصفة، السياسات الزراعية المعيبة، هيمنة المصالح الخاصة، ظاهرة الاحتباس الحراري، وفي كتابه الجديد "إنجاح العولمة"، قال أنه كان هناك الكثير من الإخفاقات داخل العولمة، ومن ثم كانت الاعتراضات ضد العولمة تحمل شيئاً من المصداقية.

البروفسور "روبرت ماك إلفين"

«تجاهل الدروس المستفادة من أزمة الكساد العظيم»

قال أستاذ التاريخ الأمريكي "روبرت ماك إلفين" أن سبب الأزمة الراهنة هو تجاهل الدروس المستفادة من أزمة الكساد العظيم، فانهيار سوق "العقارات الوهمية" مؤخراً كان يمكن التنبؤ به تماماً مثل انهيار المضاربة على صعود البورصة في أواخر العشرينيات، والسبب الرئيسي في الحالتين أن القادة الاقتصاديين والسياسيين كانوا في موقع المسئولية, فتمسكوا بإيمانهم بـ "إله السوق"، إن واحداً من الأقوال المفضلة لأتباع السوق الحرة "لا تقتل الإوزة التي تبيض ذهباً", فخفض الضرائب على الأغنياء يسمح بتركز الثروة عند القمة، ولكن مع

ارتفاع الأرباح وانخفاض الضرائب تغدو الإوزة سمينة، وتكف عن أن تبيض، ويعاني الاقتصاد مشكلات انسداد الشرايين، ومن ثم الأزمة القلبية، ويجد المستهلكون أنفسهم مدينين بأكثر مما يمكنهم سداده، وتدهورت المبيعات, وبدأت تتساقط البنوك الحائزة لقروض رديئة، جرى هذا في أكتوبر ١٩٢٩م, كما جرى في سبتمبر ٢٠٠٨م، وأضاف أنهم قد تعلموا مما حدث في الكساد أن الرأسمالية هي أفضل نظام اقتصادي, تماماً كما أن الديمقراطية أفضل نظام سياسي, لكن كليهما يحتوي مخاطر تتطلب المراجعة الدائمة للتأكد من أنهما يعملان على نحو ملائم, وأكثر المخاطر بروزاً للرأسمالية هو تركز الدخل في القمة، بما يُضعف أساس عمل اقتصاد يستند إلى المستهلك، وقد عملت منظومة "الرأسمالية المقننة" بشكل جيد جداً منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية وحتى ثمانينيات القرن الماضي، بفضل سياسات أكثر رشداً وتوازناً، أثمرت انتشار الرفاهة, ثم تم إحياء "الأصولية الاقتصادية" لتؤدي مجدداً إلى إحداث الفوضى!.

السياسي "أنتوني فيولا"

«نهاية الرأسمالية الأمريكية»

قال أشهر المحللين السياسيين الأمريكيين "أنتوني ڤيولا" في مقالة له بعنوان "نهاية الرأسمالية الأمريكية", أن الأزمة المالية الراهنة - وهي الأسوأ منذ الكساد العظيم - توجه الاتهام إلى النمط الأمريكي للرأسمالية، فالائتمان - دماء الحياة للرأسمالية - قد تجمدت تدفقاته,

وجراء ذلك ليس بمقدور اقتصاد السوق الحرة أن يعمل، وقد صارت الحكومة الأمريكية مسئولة عن توفير الائتمان العقاري والتأمين على الحياة لعشرات الملايين من المواطنين الأمريكيين.

وقال أن العديد من الاقتصاديين يتساءلون عما إذا كانت هناك ثمة سوق حرة في ظل هذا التدخل الحكومي الكبير، لأن الولايات المتحدة تقدم نموذجاً اقتصادياً عالمياً، وبالتالي فإن هذا التغير قد يغير موقف الحكومات من المشروع الحر على النطاق العالمي، ولقد قادت أمريكا حرباً صليبية منذ الثمانينيات لإجبار معظم دول العالم, خاصة الدول النامية, على إبعاد اليد الثقيلة للحكومة عن قطاعات المال والصناعة، لكن "الماركة المسجلة" للرأسمالية الأمريكية, المعادية لتدخل الدولة في الاقتصاد، صارت محل لوم جراء الائتمان غير المنضبط، الذي أدى بسوق العقارات للانهيار، وسمح لطريق "وول ستريت" الحر بخلق استثمارات مسمومة، نقلت العدوى إلى النظام المالي العالمي.

وأكد على أن فكرة تملك الدولة في قطاع المال، حتى ولو بحصة أقلية, تناقض ما يقول به أنصار السوق الحرة أنه أساس النظام الأمريكي، ويسلب التدخل القوي للحكومة في السوق من واشنطن السلطة الأخلاقية للتبشير برأسمالية "دعه يعمل"، ويقول: «إنه باستثناء بعض رؤساء الدول المتطرفين وعناوين الصحافة الدون كيشوتية, لا أحد يتحدث عن موت الرأسمالية»، لكن الاستياء يتزايد من النموذج

الأمريكي للرأسمالية، وفي بريطانيا بادرت الدولة بتأميم النظام المصرفي جزئياً, ودعا قادة أوروبا، الذين صاروا غرباء على الضبط الحكومي بقيادة "ساركوزي"، إلى تحقيق الأمن للنظام المالي العالمي.

الباحث "توماس چينولي"

«الدومينو والأزمة»

قدم الباحث الفرنسي "توماس چينولي" عرضاً مبسطاً للمواطن العادي، لخص فيه موضوع الأزمة، مُشبهاً ما حدث في الأزمة بما يحدث بقطع لعبة الدومينو المعروفة، حيث قال: «تخيلوا أن هناك صفين من الدومينو قد تم وضعهما إلى جانب بعضهما البعض، وهناك صف آخر من الدومينو قد تم وضعه خلفهما، الصفان الأماميان يقعان، وكرد فعل تتابعي تسقط البقية».

فشبَّه مؤسسات الإقراض التي تقوم بتمويل أصول وعقارات وممتلكات وبضائع لغير القادرين على الوفاء بالتزاماتهم المالية.. بأول الدومينو، وشبَّه مؤسسات الإقراض التي توافق على منح قروض، بضمان عقارات لم يتم سداد ثمنها أصلاً من قِبل العملاء للمؤسسات المقرضة لهم، وتفاقم سعرها نظراً للفوائد المحسوبة عليها.. بالدومينو الثاني، وشبَّه المؤسسات المالية التي قامت بتحويل تلك القروض إلى "أصول"، يمكن بيعها وشرائها في البورصة عن طريق صناديق الاستثمار، حيث أن "الأرباح الموعودة" من هذه العملية كانت

مرتفعة.. بالدومينو الثالث، وشبَّه البنوك التي قامت صناديق الاستثمار لعدم وجود سيولة ببيع هذه الأصول لها.. بالدومينو الرابع، وشبَّه البنوك التي أقرضت البنوك السابقة - التي اشترت من صناديق الاستثمار وعانت من مشاكل سيولة.. بالدومينو الخامس، وشبَّه البنوك المركزية (الأمريكي والأوروبية) التي تقرض البنوك السابقة التي تعاني من مشاكل السيولة.. بالدومينو السادس، وشبَّه العاملين في البورصة الذين يحتاجون دائماً إلى سيولة تحت أيديهم، حتى لا يكونوا مضطرين إلى بيع أصول كل مرة يطلب فيها أحد مستثمريهم مالا يستحقه عليهم.. بالدومينو السابع.

وسقوط القطعة الأولى من الدومينو أسقط باقي القطع، ولأن الكثير من أصول البورصة والأسهم تنخفض، فإنهم يبيعونها سواء للحصول على السيولة أو بفعل الذعر من الوضع الذي تمر به السوق، ويؤدي ذلك إلى مزيد من الهبوط في قيمة تلك الأصول، وهذا ما يفسر لماذا تهبط قيمة الأصول والأسهم، ولماذا تعاني البنوك من السيولة، ولماذا يبيع الكثير من المتعاملين في البورصة كيفما اتفق ومن دون تفكير.

الفيلسوف "چون جراي"

«انتهاء حقبة الهيمنة الأمريكية»

كتب الفيلسوف البريطاني "چون جراي" في علم السياسة والاقتصاد، والأستاذ السابق بكلية جامعة لندن للاقتصاد "*LSE*" مقالاً بعنوان

"لحظة الانكسار في سقوط قوة أمريكا"، في صحيفة "ذي أوبزيرفر" البريطانية، يقول فيه عن الأزمة: «إن حقبة الهيمنة الأمريكية قد انتهت، وأن الأزمة المالية العالمية ستشهد تعثر أمريكا، بنفس طريقة تعثر الاتحاد السوفيتي، عشية سقوط جدار برلين»، وتساءل حول ما إذا كانت حكومات البلاد التي تشتري كميات كبيرة من سندات الخزانة الأمريكية، كالصين ودول الخليج وروسيا، على استعداد في ظل الظروف الراهنة، لمواصلة دعم الدولار كعملة احتياط (ارتكاز) دولية؟ أم هل سترى تلك الدول هذه الأوضاع فرصة لجذب ميزان القوة الاقتصادية نحو مصلحتها أكثر؟.. في كلتا الحالتين لم تعد السيطرة على تطورات الأحداث بيد الأمريكيين.

ويضيف: «إن مصير الإمبراطوريات غالباً ما يكمن في تفاعلات الحروب والديون، فقد كان ذلك صحيحاً في حالة الإمبراطورية البريطانية، والتي تدهورت أوضاعها المالية منذ الحرب العالمية الأولى وما تلاها، وكذلك الاتحاد السوفيتي، فالهزيمة في أفغانستان، والأعباء الاقتصادية الناجمة عن محاولة الاستجابة لبرنامج "رونالد ريجان"، والمسمى "حرب النجوم" (مبادرة الدفاع الاستراتيجي)، القاصرة تقنياً والفاعلة سياسياً، كانا عاملين حيويين أديا لانهيار الاتحاد السوفيتي»، وأضاف: «إنه رغم إصرار الولايات المتحدة على أنها "الاستثناء"، إلا أنها في الحقيقة لا تختلف عن سابقاتها، فحرب العراق وفقاعة الرهن العقاري قوضتا على نحو مدمر زعامة واشنطن

الاقتصادية، وستبقى الولايات المتحدة لفترة من الزمن صاحبة أكبر اقتصاد في العالم، لكن القوى الصاعدة الجديدة ستستحوذ بعد انتهاء الأزمة على ما تبقى سالماً من حطام النظام المالي الأمريكي».

البروفسور "نوربيل روبيني"

«الابتعاد عن البورصة أفضل الآن»

نصح "نوربيل روبيني" أستاذ الاقتصاد بجامعة نيويورك- كافة المستثمرين بالابتعاد خلال الـ ١٢ شهراً المقبلة عن الأصول الخطرة في السوق، وعن الاستثمار أيضاً في البورصات والسلع والمعادن، والإبقاء على المدخرات في المصارف الآمنة، ويقول أن تعافي الأسواق لن يبدأ قبل منتصف عام ٢٠١٠م، أو مطلع عام ٢٠١١م.

البروفسور "روبرت شيلر"

«الأموال في البورصة ليست أموالاً حقيقية»

قال المحلل المالي والخبير الاقتصادي "روبرت شيلر" أستاذ الاقتصاد في جامعة ييل: «إن الأموال في أسواق المال والأسهم، ليست أموالا حقيقية، وسعر السهم لم يكن أبداً مالاً نقدياً، وإنما هو مجرد "قيمة" لهذا السهم أو ذاك، ليس أكثر»، وأضاف أن مقولة "إن الأسهم رخيصة جداً خاطئة"، وأن الإقبال على الشراء حالياً يحمل في طياته خطراً كبيراً، مع إمكان تراجع الأسعار إلى النصف خلال السنة، ولا يستبعد أن يتراجع مؤشر "داو جونز" إلى مستوى أربعة آلاف نقطة.

البروفسور "دايل جورجينسن"

«أموال المضاربين في البورصة تبخر»

قال "دايل جورجينسن" أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفارد: «إن الخطأ الأكبر الذي يقع فيه الناس هو اعتقادهم أن تلك الأموال الافتراضية تعادل قيمتها المادية في حال السيولة النقدية، فهي ليست كذلك أبداً، وأضاف: «إن هناك فرق واضح بين الأمرين، إذ في حين أن الأموال الحقيقية في محفظتك لا يمكن أن تتبخر في الهواء، فإن الأموال التي كان من الممكن أن تحصل عليها إذا بعت منزلك، يمكنها أن تتبخر فعلاً، فهي لم تعد مطروحة أو متوافرة حالياً»، وأضاف قائلاً: «لا يمكنك الاستمتاع بمزايا وفوائد استثمار قد تبخر، فإذا انخفضت قيمة ملكيتك من الأسهم بنسبة ٨٠٪، فإن هذه الخسارة مستمرة، ذلك أن أولئك الذين كانوا يستثمرونها اختفوا ولن يعودوا، وسينجم هنا كساد مالي كبير، وقبل ظهور الأموال الورقية في الصين في القرن التاسع الميلادي، لم يكن هناك من يمكنه أن يقلق على ما سيحدث للأموال، فالأموال شيء معلوم له قيمة حقيقية مثل العملات الذهبية، وفي ذلك الوقت إذا اختفت أموالك فجأة، فلا بد من سبب وراء ذلك، وهو أنك أنفقتها أو سرقها أحد منك أو أضعتها، ولكن في هذه الأيام، فهناك الكثير من الأمور التي لها قيمة مادية، ولكن لا يمكنك أن تحملها بيدك، مثل استثمار أموالك في سوق الأسهم، والتي يمكنك تتبعها، حيث ترتفع قيمة هذه الأموال، وربما تستطيع أن تبيعها بربح إن أردت عندما ترتفع

قيمة تلك الأسهم، ومع انتفاء الثقة بتلك الأسواق، وبالنظام المالي، فإن الكثير من المستثمرين سيبيعون بأي سعر للحد من الخسارة، وهنا فإن قيمة استثمارك تكون قد تبخرت، وخلال هذه العملية فإنك تفقد ثروتك، ولكن هل هذا يعني أن هناك بالضرورة من حصل على تلك الأموال الافتراضية التي كانت بحوزتك؟.. بالطبع لا!، إذ ببساطة فإن قيمة الأموال هنا تضاءلت، ومن كانوا يقومون بالاستثمار والمضاربة خسروا رهانهم بعد أن خاطروا، وهم الآن يعانون جراء تلك المخاطرة التي قاموا بها».

المستشار "موريس آلي"

«أمريكا تُعيد إحياء الغضب»

قال المستشار السابق للرئيس الراحل "فرانسوا ميتران"؛ السيد "موريس آلي": «إن هناك نوع من التماثلية بين هذه الأزمة العالمية الراهنة وأزمة ١٩٢٩م»، ويؤكد قائلاً: «إن الولايات المتحدة الأمريكية تعيد إحياء أسباب الغضب، ولا يوجد أي سبب لكي لا تكون أوروبا متضررة».

خاتمة الكتاب

حمم البركان.. إلى أين؟

يمكننا القول - بناءً على ما سبق - أن الأزمة العالمية لم تصل بعد إلى بداية النهاية، وما زالت هناك حمم بركانية تظهر في الأفق، وتخرج علينا كل يوم بأخبار عن انهيار جديد لمؤسسة مالية، أو إفلاس بنك (ما زال هذا يحدث حتى اليوم) ، أو تقرير عن تزايد نسبة العاطلين عن العمل، أو تراجع في معدل نمو التجارة الدولية، بخلاف ما نراه من استجابة البورصات والأسواق المالية بعصبية صعوداً وهبوطاً، تجاه أي قرار أو تصريح أو خطة هنا أو هناك لمعالجة هذه الأزمة، كل من هذه المعطيات في حد ذاته يؤكد أن تداعيات الأزمة المالية لم تصل بعد إلى القاع، وأنها في طريقها مستمرة بلا توقف، ولا يمكن تقدير متى تتوقف ويبدأ الخط البياني النازل بالصعود ثانية.

وأيضاً يمكننا تأكيد القول بأن الاقتصاد العالمي قد دخل بالفعل في مرحلة تباطؤ النمو، ومن المتوقع أن يتعاظم هذا التباطؤ خلال العام الحالي ٢٠٠٩م، وقد أكد ذلك صندوق النقد الدولي حينما توقع بأن نمو الاقتصاد العالمي سيكون سلبياً في عام ٢٠٠٩م، وأن هناك احتمال بانخفاض الناتج المحلي العالمي بما يتراوح بين ٠,٥٪ إلى ١٪ خلال نفس العام، وبانتقال حمم بركان الأزمة إلى البلدان النامية، ستتقلص الأرباح، وتزداد البطالة ومعدلات التضخم المالي، وسيظل الإحساس بالخوف من الاستثمار في العقارات أمراً مسيطراً على سوق العقارات،

بسبب استمرار التخوف من هبوط أسعارها نتيجة انكماش السيولة في الأسواق المحلية، وعدم قدرة البنوك على الإقراض لهذا القطاع، كما سيستمر الإحساس بالخوف وعدم الأمان أو الثقة في النظام القائم مسيطرا على العديد من أسواق المال، مما سيؤدي معه إلى العزوف عن أخذ المخاطر من قبل المستثمرين بشكل عام، ودفعهم لتقليص استثماراتهم في الأسواق الناشئة، ومهما تحاول الأسواق التعافي ومحاولة استعادة الثقة في السوق، فإن هذا سيكون بمثابة موجات حلزونية هابطة ثم صاعدة.

ووجدنا أن ما قامت به الحكومات من إجراءات معالجة حتى الآن هي إجراءات لم تعالج المشكلة من جذورها، ولم يظهر مفعولها المباشر والسريع حتى الآن، وحتى يمكننا أن نرى بوادر انفراج هذه الأزمة فإن هذا سيستغرق مدى طويل وذلك لوجود الكثير من الأدوات التي توفرت للرأسمالية بمرحلتها الراهنة، والتي لم تكن متوفرة لها من قبل، فنحن أمام أزمة عالمية عامة، ذات مظاهر تقليدية عشناها من قبل خلال فترة الكساد الكبير، ولكنها أيضا ذات مظاهر أخرى مستحدثة مرتبطة بطبيعة مرحلة العولمة الرأسمالية، التي نتجت من سيطرة الأيديولوجية الليبرالية الجديدة على العالم، ووضعت الأسس التي نادت بحرية السوق، وأن السوق ضد الدولة، والقطاع الخاص ضد القطاع العام، ومصلحة الفرد ضد المجموعة، وبما أن رؤوس الأموال تتنقل بحرية، بينما الأشخاص هم أقل حرية في تنقلاتهم، فإن رأس المال هو الذي

يربح، وبالتالي سيطرت الرأسمالية على فكر العديد من حكومات العالم التي تفاعلت معها، وغيرت نظمها المالية محاكاة لهذا النظام السحري الذي سيفتح لها أبواب الثراء، وما أن حدثت الأزمة خابت آمال العديد، سواء الذين أكدوا بعد زوال الاتحاد السوفيتي وحتى وقت قريب أن الرأسمالية هي المحطة الأخيرة لقطار البشرية، أو الذين اتخذوها نموذجاً مثالياً يُحتذى به، وأعادت الأزمة الكثيرين إلى مبادئ الاقتصاد المخطط، ودور الدولة في مواجهة فوضى الربح الرأسمالي، فلقد كان من الطبيعي أن تقع الأزمات من وقت لآخر.

فالاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد الأزمة لكل من درس مبادئ وتاريخ الاقتصاد، ولكن هذا لا يعني أن انهيار العولمة الرأسمالية هو انهيار للرأسمالية كأيديولوجية، فستبقى الرأسمالية كمنظومة وضعية ذات قيم عظيمة لا يمكن أن ننكرها، من حيث إيمانها بالفرد والارتقاء بقدراته وحرية التملك، ولكنها قيم منقوصة، عالجت جوانب وأغفلت جوانب أخرى، ومارستها فئة في العالم حولتها لكازينو قمار، يقوم على مبدأ المخاطرة من أجل أقصى ربح، ولذا فإن العلاج يقتضي تغيير في مفهوم الرأسماليين للرأسمالية الشرسة التي انتهجوها، وأن يدركوا أن ليبراليتهم التي شنت حملات متعددة الأوجه منذ سبعينيات القرن الماضي، لفرض اقتصاد السوق، وتحرير الأسواق والأسعار، وإنهاء دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وتسليم الاقتصاد إلى القطاع الخاص، قد فشلت فشلاً عميقاً، وأنها لجأت إلى العديد من الإجراءات والأدوات

التي تتعارض معها، كالتأميم وغيره لإنقاذ اقتصادها، ولذا فإن عليهم إعادة النظر من جديد فيما آمنوا به، وعليهم اعتناق مبادئ اقتصادية أخرى تسمح للدولة بالتدخل في النظام، ومراقبة النظام المصرفي، خاصة بعد تعددية وشمولية أنواع الوساطة المالية للبنوك، واندماجها ونشوء الشركات المالية القابضة بالشكل الذي غير من البنية المؤسسية للوساطة المالية، وأزال الحدود الفاصلة بين نشاط المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية في الاقتصاد المعاصر، كما أن عليهم العمل على إيجاد أدوات سياسية نقدية مستحدثة، تمنع تنامي الجانب النقدي في الاقتصاديات بما يفوق كثيراً الجانب الحقيقي، حتى يتفادوا ما حدث من أزمة نتيجة اتساع الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، ومن هذه الزاوية عليهم أن يدركوا أن عصر الهيمنة على العالم قد ولى، وأن عليهم التعاون مع لاعبين جدد في نظام مالي عالمي جديد يوفر حداً أدنى من العدالة، فالعالم مقبل على نظام رأسمالي جديد لن يتسم بهذا القدر الكبير المتاح حالياً من الحرية الاقتصادية، بل سيكون للحكومات والجهات الرقابية وخاصة وزارات المالية والبنوك المركزية دور أكبر مما هو قائم حالياً.

ومن المتوقع أن يبدأ انبعاث بوادر النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٠م، بعد تراجع خطر تفشي الأزمة في النظام المالي الشامل، وبعد تلك الخطى السريعة التي يجتازها رؤساء دول العالم وحكوماتهم للقضاء على تداعيات هذه الأزمة، على أن يشهد عام ٢٠١١م تحسناً

ملحوظاً في أداء الاقتصاد العالمي عموماً، خاصة مع معالجة المشاكل المالية التي ستتبلور وتظهر بشكل كامل بعد مرور حوالي عامين على أزمة الرهن العقاري الأمريكي، وفي خضم هذه الأحداث علينا الحذر في التعامل مع ما يحدث، فالأزمة الحالية ليست أزمة اقتصادية فقط، بل هي في واقع الأمر أزمة سياسية، أزمة نظام وأيديولوجية، وقد علمنا التاريخ أن أمريكا اعتادت الخروج من الأزمات الاقتصادية بتصديرها للخارج وشن الحروب، قد تكون الظروف مختلفة والأفكار المتعولمة محبطة الآن، ولكن من يعلم إلى أي مدى سيظل إحباطها كامناً، وإظهارها هذا التعاون الساكن مع مختلف المعتقدات والعقائد بادياً على السطح، ولذا أياً كان الوضع الحالي فعلينا الحذر وتعزيز إجراءات حوكمة المؤسسات بما يضمن استقرار النظام المالي وسلامته، بوضع أنظمة فاعلة لحقوق الدائنين، وإعادة الهيكلة، وتوسيع نطاق السلطات الرقابية للبنوك المركزية، لتشمل كافة البنوك الاستثمارية وشركات الوساطة المالية، وسن القوانين التي تنظم عمل هذه الشركات، ومنع تسييل المحافظ الاستثمارية، واستحداث القوانين التي تحافظ على حق الدولة في ما يجنيه المستثمرون الأجانب من أرباح والخروج بها، دون مراعاة لظروف السوق التي فتحت لهم أبوابها لتحقيق المكاسب الخيالية التي عجزوا عن تحقيقها في دول أخرى، والعمل على فرض سيادة القانون، ووضع الآليات المختلفة لحماية النظام الداخلي للدولة، وتفعيل الإجراءات والسياسات المتخذة في مواجهة بركان هذه الأزمة العالمية.

المراجع والمصادر

* مقدمة في اقتصاديات دولية واقتصاديات النقود، د.زكي المسير، دار النهضة العربية ، ١٩٨٣م.

* الأنظمة الاقتصادية في العالم، د.أحمد شلبي، دار النهضة المصرية، ١٩٧٦م.

* الرأسمالية تجدد نفسها، فؤاد مرسي، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٤٧، الكويت ١٩٩٠م.

* الاقتصاد الإسلامي - مفاهيم ومرتكزات، د. محمد أحمد صقر، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٨م.

* أسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة، أبي الأعلى المودودي، لبنان، ١٩٧١م.

- *.J. Keynes, General Theory of Employment, Interest and Money (Harcourt, Brace and Company, 1933).*

-*Adam Smith , The Wealth of Nations , Encyclopedia Britannica , Vol 2 , 1976.*

- تم بحمد الله -



GLOBAL CRISIS

هذا الكتاب هو رؤية تحليلية بسيطة لما حدث وما يحدث وما سيحدث نتيجة لانفجار بركان الأزمة الاقتصادية العالمية الذي ظل يغلي منذ بداية هذا القرن بفعل العديد من الأزمات المالية والأوضاع الاقتصادية السيئة في أمريكا حتى انفجر ونفث حرائقه منذ منتصف شهر سبتمبر ٢٠٠٨م حتى اليوم، وطال العالم جميعه، ولا يوجد أحد في ملاذ آمن منه الآن.

أعرض بهذا الكتاب مفهوم الأزمة وأسبابها وكيفية نشأتها وآثارها على دول العالم ككل، ومقارنتها بالأزمة العالمية التي حدثت عام ١٩٢٩م للاستفادة من دروس الماضي، والتعرف على الحلول والمقترحات، وسيناريوهات المعالجة التي تم عرضها واتخاذ البعض منها للخروج من هذا المأزق، ومحاولة عرض سيناريوهات للغد في ضوء الأحداث المعاصرة.

مع التركيز على حالة مصر وأثر الأزمة على كافة قطاعا
الاقتصاد بها التي تأثرت والتي في طريقها للتأثر، فالأزمة
زالت قائمة، وتداعياتها ما زالت مستمرة، وقد تكون خط
في قطاعات قليلة، ولكن البقية تأتي.

مع عرض لأهم التعليقات لرؤساء دول العالم عن هذه
والمسئولين عنها، ورؤساء المؤسسات المالية الكبرى، وكـ
تعليق أهم خبراء الاقتصاد في العالم، ورؤيتهم حول الى ا
والى متى ستظل هذه الحمم البركانية.



VOLCANO